المملكة العربية السعودية
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
كلية أصول الدين

شرح الأصبهانية

وهو شرح عقيدة مختصرة لأبي عبد الله محمد بن محمود بن محمد بن عباد العجلي الأصبهاني الأشعري
- ٦١٦ - ٦٨٨هـ

تأليف

شيخ الإسلام تقي الدين أبي العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن تيمية
٦٦١ - ٧٢٨هـ

تحقيق ودراسة
محمد بن عوده السعوي

رسالة مقدمة للحصول على درجة الدكتوراه
بإشراف: الدكتور محمد رشاد سالم.

الجزء الأول

١٤٠٧هـ

ان الحمد لله ، نحمده ونستعينه ، ونستغفره ونستهديه ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ، ومن سيئات أعمالنا ، من يهده الله فلا مضل له ، ومن يضلل فلا هادى له ، وأشهد أن لا اله الا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله ، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا .

أما بعد ففي مرحلة الماجستير حققت كتاب " التدمرية : تحقيق الاثبات للأسماء والصفات ، وحقيقة الجمع بين القدر والشرع " لشيخ الاسلام ابن تيمية ، وتوطدت خلال هذه المرحلة صلتي بكتب هذا العلم العظيم من أعلام الاسلام ، وقويت معرفتي بامامته ومزاياه ، وزادت قناعتي بأهمية تحقيق كتبه ونشرها .

وكان من ثمرات هذا أن نويت أن يكون عملي في الدكتوراه تحقيق كتاب آخر له ، فكانت الخطوة الأولى أن قمت بالاطلاع على كل ما أمكنني الاطلاع عليه من فهارس مخطوطات المكتبات في داخل المملكة وخارجها ، ونقلت منها أسماء كتب شيخ الاسلام ابن تيمية ، والمعلومات الواردة عنها ، فتجمع لدى سجل بأسماء كتب شيخ الاسلام التي يوجد لها مخطوطات ، ومواضع هذه المخطوطات وأوصافها .

والخطوة الثانية هي تأمل ماجمعته ، ومباحثة أهل العلم فيه لترشيح كتاب منه يكون تحقيقه موضوعا لدرجة الدكتوراه ، فتم بحمد الله وتوفيقه اختيار شرح الأصبهانية .

في كتاب " التدمرية " بين شيخ الاسلام مذهب السلف في توحيد الله تعالى ، وعني بمناقشة الأشاعرة في هذا الأصل أكثر من غيرهم .

والأصبهانية عقيدة مختصرة جدا لأبي عبدالله محمد بن محمود بن محمد ابن عباد الأصبهاني (ت ٦٨٨) ، تمثل المذهب الأشعرى المتأخر ، أو متأخر المتأخر ، كما قعده أبو عبدالله محمد بن عمر الرازى (ت ٦٠٦) - تصدى لشرحها امام من أئمة أهل السنة والجماعة هو شيخ الاسلام ابن تيمية ، فجاء هذا الكتاب

على هيئة محاورة بين الفكر الأشعرى والسني في مسائل أصول الدين ودلائلها ، بحيث بدت مواضع الخطأ والصواب عند الأشعرية أكثر وضوحا ، وبان علو المنزلة التي يتبوؤها أهل السنة والجماعة ، وهو مانوه به ابن القيم في النونية ، اذ قال عن الكتاب :

والله مالأولى الكلام نظيره ∴ أبدا وكتبهم بكل مكان[1]

وسأقدم - ان شاء الله - قبل الكتاب ثلاثة مباحث :

المبحث الأول - ترجمة الأصبهاني وابن تيمية .

المبحث الثاني - عرض وتمهيد لماحث الأصبهانية وشرحها .

المبحث الثالث - توثيق الكتاب ومنهج تحقيقه .

---

(١) نونية ابن القيم ، ص ١٧٨ ، ط. الخيرية بمصر ١٣١٨ .

المبحث الأول

(أ) ترجمة الأصبهاني .

(ب) ترجمة ابن تيمية .

(أ) ترجمة الأصبهاني

اسمه :

هو القاضي ،الأصولي ، الشافعي ، الأشعرى ، أبوعبدالله محمد بن محمود ابن محمد بن عباد العجلي[1] الأصبهاني[2]، يلقب " شمس الدين ".

مولده :

ولد بأصبهان سنة ست عشرة وستمائة .

طلبه العلم وأعماله :

قال ابن قاضي شهبة :" كان والده نائب السلطنة بأصفهان،فاشتغل بأصفهان بجملة من العلوم في حياة أبيه ، بحيث انه تفنن ، وفاق نظراءه ،

---

(١) تتفق المراجع على أنه أبوعبدالله محمد بن محمود بن محمد ، وبعد هذا في أكثرها أصالة " ابن عباد "، وذكر ابن قاضي شهبة في طبقات الشافعية٢/ ٢٥٨ ، وابن العماد في شذرات الذهب ٥/ ٤٠٦ - نسبه ،بقولهما " العجلي "، وقال ابن قاضي شهبة : " ينتهي نسبه الى أبي دلف على ماقيل"، وذكر ذلك ابن العماد ، لكن بدون العبارة الأخيرة الدالة على التضعيف .
وأبودلف هو أمير الكرج الشاعر الأديب أبودلف القاسم بن عيسى بن ادريس بن معقل ،من بني عجل بن لجيم ، مات ببغداد سنة ٢٢٦ .
انظر تاريخ بغداد ١٢/ ٤١٦- ٤٢٣؛ اللباب ٢/ ٣٢٥ - ٣٢٦؛ وفيات الأعيان ٤/ ٧٣- ٧٩؛ الأعلام ٥/ ١٧٩ .
وقال ابن كثير في نسب الأصبهاني : " السلماني". انظر البداية والنهاية ١٣/ ٣١٥ . وقال الذهبي في العبر في خبر من عبر ٥/ ٣٥٩ ، والصفدى في الوافي بالوفيات ٥/ ١٢ :" الكافي ".
ولم يرد نسبه في فوات الوفيات ٤/ ٣٨ ، وبغية الوعاة ،ص ١٠٣ ، وهدية العارفين٢/ ١٣٦ ، والفوائد البهية في تراجم الحنفية ،ص ١٩٨ ، وقالت هذه الكتب في اسمه . . . ابن محمد بن عبد الكافي .

(٢) هذه النسبة الى مدينة أصبهان احدى مدن فارس ،حيث ولد الأصبهاني ، قال السمعاني في كتاب " الأنساب" ١/ ٢٨٤ :" الاصبهاني ،بكسر الألف ،أو فتحها وسكون الصاد المهملة وفتح الباء الموحدة والهاء وفي آخرها النون بعد الألف ." وعلق محقق كتاب الأنساب عبد الرحمن بن يحي المعلمي عند قوله " الباء الموحدة " علق بقوله : " وقد تجعل فاء، فيقال للبلد"اصفهان" والنسبة " الاصفهاني "،/ =

ثم لما استولى العدو[1] على أصفهان رحل الى بغداد[2]، فأخذ في الاشتغال في الفقه على الشيخ سراج الدين الهرقلي[3]، وبالعلوم على الشيخ تاج الدين الأرموى[4]، ثم ذهب الى الروم، الى الشيخ أثير الدين الأبهرى[5]، فأخذ عنه الجدل والحكمة[6].

ثم قدم حلب، وسمع بها، وولي القضاء بمنبج احدى مدن الشام[7]، ويذكر عدد من المراجع أنه قدم الشام بعد الخمسين وستمائة، وناظر الفقهاء واشتهرت فضائله[8].

وبعد ذلك قدم القاهرة، فولاه قاضي القضاة تاج الدين ابن بنت الأعز[9] قضاء قوص[10].

/ = وذلك أن اسم البلدة بالعجمية "اسپهان" بباء فارسية، تعرب تارة باء خالصة وتارة فاء، كنظائرها". وانظر اللباب في تهذيب الأنساب ١/٦٩، معجم البلدان لياقوت ١/٢٠٦-٢١٠؛ معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع ١/١٦٣.

(١) لعل المراد بالعدو التتار.

(٢) في طبقات الشافعية الكبرى للسبكي ٨/١٠٠، وطبقات الشافعية للاسنوى ١/١٥٦: "خرج من أصبهان شابا".

(٣) لم أعرف المراد.

(٤) هو محمد بن الحسين بن عبد الله الأرموى، كان من أكبر تلامذة فخر الدين الرازى، واختصر كتابه "المحصول" وسماه "الحاصل"، استوطن بغداد، وتوفي بها سنة ٦٥٣ أو ٦٥٥، عاش قريبا من ثمانين سنة.
انظر طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة ٢/١٥٢.

(٥) هو المفضل بن عمر بن المفضل الأبهرى السمرقندى، كان منطقيا، اشتغل بالحكمة والطبيعيات والفلك، توفي سنة ٦٦٣.
انظر معجم المؤلفين ١٢/٣١٥، الأعلام ٧/٢٧٩.

(٦) طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة ٢/٢٥٨-٢٥٩.

(٧) المراجع، انظر مثلا فوات الوفيات ٤/٣٨، الوافي بالوفيات ٥/١٢، طبقات الشافعية الكبرى للسبكي ٨/١٠٠، بغية الوعاة، ص ١٠٣.

(٨) فوات الوفيات ٤/٣٨، الوافي بالوفيات ٥/١٢، البداية والنهاية ١٣/٣١٥.

(٩) هوأبو محمد عبد الوهاب بن خلف بن بدر العلامي المصرى الشافعي، الشهير "بابن بنت الأعز" ولد سنة ٦٠٤، اجتمع له عدد من المناصب في مصر، اذ تولى قضاء القضاة والوزارة ونظر الدواوين وتدريس الشافعي والصالحية ومشيخة الشيوخ والخطابة، وتوفي سنة ٦٦٥.
انظر طبقات الشافعية للأسنوى ١/١٤٧-١٥٠؛ طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة ٢/١٧٦-١٧٧؛ شذرات الذهب ٥/٣١٩-٣٢٠.

(١٠) طبقات الشافعية للسبكي ٨/١٠٠، طبقات الشافعية للأسنوى ١/١٥٦.

قال السبكي وغيره : " فباشره مباشرة حسنة ".[1]

وقال الأسنوي : " فانتفع به هناك [أى بقوص] خلق كثير، . . . وكان الشيخ تقي الدين[2] اذ ذاك مدرسا وقاضيا من جهة المالكية ، فكان يحضر عنده لسماع شيء مما يقرأ عليه ".[3]

ثم انتقل الأصبهاني الى قضاء الكرك[4]، ورجع الى مصر، ودرس بالمشهد الحسيني بالقاهرة[5]، وأعاد بالشافعي[6]، ولما ولي الشيخ تقي الدين ابن دقيق العيد تدريس الشافعي ، عزل نفسه من الاعادة ، وقال : بطن الأرض خير من ظهرها.[7]

وفي بعض المراجع أنه ولي أيضا تدريس الصاحبية.[8]

---

(1) طبقات الشافعية للسبكي ٨/ ١٠٠.

(2) هو القاضي تقي الدين أبو الفتح محمد بن علي بن وهب القشيرى ، المعروف " بابن دقيق العيد "، ولد بينبع سنة ٦٢٥ ونشأ بقوص ،وولي قضاء الديار المصرية وتوفي سنة ٧٠٢ ، له عدد من المصنفات ،وسيأتي ذكره في هامش شرح الأصبهانية ، ص ٢٤٥.

(3) طبقات الشافعية للأسنوى ١/ ١٥٦.

(4) الوافي بالوفيات ٥/ ١٢ ، طبقات الشافعية للأسنوى ١/ ١٥٦ ،طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة ٢/ ٢٦٠ ،وفيه أنه ولي قضاء الكرك مدة طويلة.
قلت : والكرك مدينة من مدن الأردن.
ولم يذكر السبكي في طبقات الشافعية الكبرى أنه ولي قضاء الكرك ، بل قال (٨/ ١٠١) : " دخل القاهرة بعد قضاء قوص"، وقال بعد ذلك (٨/ ١٠١) : "وبلغني أنه حين فر من قوص الى مصر اقترض عشرين درهما حتى تزود بها ".

(5) أى بالمسجد الذى يدعى أنه يضم قبر الحسين.

(6) المراجع ، ومنها طبقات الشافعية للسبكي ٨/ ١٠١ ، طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة ٢/ ٢٦٠ ، وقال محققه الدكتور عبد العليم خان تعليقا على قوله : " وأعاد بالشافعي": أى بمدرسة الشافعي ، وهي الآن قد درست.

(7) المراجع، ومنها طبقات الشافعية للسبكي ٨/ ١٠١ وعلق على ذلك بقوله : " ونحن نقيم عذره من جهة مشيخته وقدم هجرته ، والا فحقيق به وبأمثاله الاستفادة من امام الأئمة الشيخ تقي الدين".

(8) فوات الوفيات ٤/ ٣٨ ، الوافي بالوفيات ٥/ ١٢ ، بغية الوعاة ، ص ١٠٣.

وفاتـــه :

توفي بالقاهرة في العشرين من رجب سنة ثمان وثمانين وستمائـة.[1]

صفاتـــه :

قال الذهبي عن الأصبهاني : " له يد طولى في العربية والشعر، وتخرج بــه المصريـون ".[2]

وقال ابن شاكر والصفدى : " له معرفة جيدة بالعربية والأدب والشعـــر، لكنه قليل البضاعة في الفقه والسنة ".[3]

وقال ابن قاضي شهبة : " قال الشيخ تاج الدين الفزارى[4] : لم يكن بالقاهــرة في زمانه مثله في علم الأصول ، وقال ابن الزملكاني[5] : اعتنى بعلم أصول الفقه ،واشتغل الناس عليه ،ورحل اليه الطلبة ، وكانت له يد في علم أصول الفقه والخلاف والمنطق ... وكان قليـل البضاعة في العلوم النقـلية ".[6]

---

(١) المراجع .
(٢) العبرة ٥/ ٣٥٩.
(٣) فوات الوفيات ٤/ ٣٨ ، الوافي بالوفيات ٥/ ١٢ .
(٤) هو أبو محمد عبد الرحمن بن ابراهيم بن سباع الفزارى الدمشقي الشافعـــي ، (٦٢٤ - ٦٩٠) من علماء الشافعية المجتهدين .
انظر: طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة ٢/ ٢٢٢- ٢٢٦ ؛ شذرات الذهـــب ٥/ ٤١٣-٤١٤ ؛ الأعلام ٣/ ٢٩٣.
(٥) لعلـه القاضي كمال الدين أبو المعالي محمد بن علي بن عبد الواحد بن عبد الكريم ابن خلف بن نبهان الأنصارى ، المعروف " بابن الزملكاني " ولد سنة ٦٦٧ بدمشق ، وتعلم بها وبرع ، درس بعدة مدارس ، وولي قضاء حلب ، وطلب لقضاء مصر فقصدها فتوفي سنة ٧٢٧ ببلبيس وحمل الى القاهرة ودفن فيهـا ، انتهت اليه رئاسة المذهب الشافعي في عصره ، له كتب منها الرد على ابن تيمية في مسألة الزيارة والطلاق .
انظر البداية والنهاية ١٤/ ١٣١-١٣٢ ؛ طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة ٢/ ٣٨٣- ٣٨٧ ؛ شذرات الذهب ٦/ ٧٨- ٧٩ ؛ الأعلام ٦/ ٢٨٤ .
(٦) طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة ٢/ ٢٦٠- ٢٦١ ، وأشار ابن تيمية الى ضعـف الأصبهاني وأمثاله من أئمة أهل الكلام في العلوم النقلية ، في شرح الأصبهانيـة ، ص ٦٣٥ ،ومجموع فتاوى شيخ الاسلام ط. الرياض ٤/ ٩٤.

وقال السبكي : " كان اماما في المنطق ، والكلام ، والأصول ، والجدل ، متدينا ، لبيبا ، ورعا ، نزها ، ذا نعمة عالية ، كثير العبادة والمراقبة ، حسن العقيدة[(١)] ، مهيبا ، قائما في الحق على أرباب الدولة ، يخافونه أتم الخوف ، بلغني أن الحاجب بمدينة قوص تعرض الى بعض الأمور الشرعية ، فطلبه وضربه بالدرة ، وكان وقورا في درسه ، أخذ عنه العلم جماعة ، وكان من دينه أن الطالب اذا أراد أن يقرأ عليه الفلسفة ينهاه ، ويقول : لا ، حتى تمتزج بالشرعيات امتزاجا حقيقيا جيدا "[(٢)].

كتبه :

سمى المترجمون له عددا من المصنفات ، وذكروا عنها مايشير الى منزلته العلمية :

منها كتاب " الكاشف عن المحصول في علم الأصول " مات ولم يكمله ، وهو شرح لكتاب " المحصول " في أصول الفقه لأبي عبد الله الرازي .

قال السبكي : " وشرحه للمحصول حسن جدا ، وان كان قد وقف على " شرح القرافي " ، وأودعه الكثير من محاسنه ، لكنه أوردها على أحسن أسلوب ، وأجود تقرير ، بحيث انك ترى الفائدة من كلام القرافي - وان كان هو المبتكر لها - كالعجماء ، وتراها من كلام هذا الشيخ الأصبهاني قد تنقحت ، وجرت على أسلوب التحقيق ، ولكن الفضل للقرافي[(٣)] ".

وجاء في طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة : " قال ابن الزملكاني : وشرح " المحصول " شرحا كبيرا ، فيه نقل كثير ، لم يحو كتاب على نقله ، لكنه اذا انفرد بسؤال أو جواب كان فيه ضعف[(٤)] ".

ومنها كتاب " القواعد " في أربعة فنون : أصول الدين ، وأصول الفقه ، والمنطق ، والجدل[(٥)] .

---

(١) هذا من وجهة نظر السبكي وهو أشعري ، وعقيدة الأصبهاني بين أيدينا الآن ، ومعها نقد أحد رجال السنة لها.

(٢) طبقات الشافعية الكبرى ٨ / ١٠٠ ، ١٠١ .

(٣) طبقات الشافعية الكبرى للسبكي ٨ / ١٠١ .

(٤) طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة ٢ / ٢٦٠ .

(٥) كذا في طبقات الشافعية للاسنوى ١ / ١٥٦ ، وأكثر المراجع تسمى الفن الرابع " الخلاف " بدل " الجدل " . انظر العبره / ٣٥٩ ، طبقات الشافعية الكبرى للسبكي ٨ / ١٠١ ، البداية / =

قال ابن شاكر الكتبي والصفدى : " وهو أحسن تصانيفه ".[1]

وقال ابن قاضي شهبة : " قال الشيخ تاج الدين الفزارى : صنف كتابا سماه " القواعد "، فيه مقدمة في أصول الفقه ، ومقدمة في أصول الدين ، ومقدمة في المنطق ، ومقدمة في الجدل ، وأراد أن يجعل فيها شيئا من الفروع فلم يطق ، لأنه لم يكن متبحرا في المذهب ، سمعت أنه علق من كتاب الطهارة الى آخر كتاب الحيض ، ووقف ".[2]

وكتاب " غاية المطلب " في المنطق .

وله هذه العقيدة المختصرة التي نقدم لشرحها.[3]

وذكر له صاحب كتاب "هدية العارفين " كتبا أخرى ، لم تذكرها الكتب الأصيلة في ترجمته.[4]

ينظر في ترجمته :

العبر في خبر من عبر للذهبي ٥/٣٥٩ ؛ فوات الوفيات ٤/٣٨ ؛ الوافي بالوفيات ٥/١٢ ؛ مرآة الجنان وعبرة اليقظان ٤/٢٠٨ ؛ طبقات الشافعية الكبرى للسبكي ٨/١٠٠ - ١٠٣ ، طبقات الشافعية للأسنوى ١/١٥٥ - ١٥٧ ؛ البداية والنهاية ١٣/٣١٥ ؛ طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة ٢/٢٥٨ - ٢٦١ ؛ بغية الوعاة ، ص ١٠٣ ؛ حسن المحاضرة ١/٣١٣ ؛ شذرات الذهب ٥/٤٠٦ ؛ الفوائد البهية في تراجم الحنفية ، ص ١٩٧ - ١٩٨ ، كشف الظنون ، ص ١٣٥٩ ، ١٦١٥ ، ١٨٨٠ ، هدية العارفين ٢/١٣٦ ؛ معجم المؤلفين ١٢/٧٠٦ ؛ الأعلام ٧/٢٠٨ .

/ = والنهاية ١٣/٣١٥ .
وفي كتاب " بغية الوعاة " ، ص ١٠٣ سمى الكتاب " الفوائد " بدل " القواعد " والظاهر أنه تحريف .

(١) فوات الوفيات ٤/٣٨ ، الوافي بالوفيات ٥/١٢ .

(٢) طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة ٢/٢٦١ .

(٣) بعد أن ترجم السبكي في طبقات الشافعية الكبرى لهذا الأصبهاني ، قال : " فصل ... يشتمل على عقيدة مختصرة من كلامه ، مع الاشارة فيها الى الأدلة ، وهي " ثم أوردها بنصها (٨/١٠٢ - ١٠٣) .

(٤) هدية العارفين ٢/١٣٦ .

(ب) ترجمة ابن تيمية

اسمه :

هو شيخ الاسلام أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله ابن الخضر بن محمد بن الخضر بن علي بن عبد الله بن تيمية .

يلقب " تقي الدين " .

لم يذكر المترجمون له نسب أسرته .

وتيمية ، قيل : هي أم جده محمد بن الخضر وكانت واعظة ، فنسب اليها وعرف بها.

وقيل : انها بنت محمد بن الخضر ، وأن محمدا حج على درب تيما ، فرأى هناك طفلة ، فلما رجع وجد امرأته قد ولدت له بنتا ، فقال : ياتيمية ، ياتيمية ، فلقب بذلك .(١)

مولده :

ولد شيخ الاسلام بحران يوم الاثنين عاشر ربيع الأول سنة ٦٦١ .

طلبه العلم ، وصفاته :

انتقل والده به وباخوته الى الشام هربا من جور التتار ، وقدموا دمشق في أثناء سنة ٦٦٧ ، حيث أخذ الشيخ في طلب العلم على والده(٢) وغيره .

قال الذهبي : " سمع من ابن عبد الدائم(٣) ، وابن

---

(١) العقود الدرية من مناقب شيخ الاسلام ابن تيمية ، ص ٢ .

(٢) هو عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن تيمية ، ولد سنة ٦٢٧ بحران ، وسمع من والده وغيره ، ورحل في صغره الى حلب وسمع بها ، نزل دمشق وتوفي بها سنة ٦٨٢ ، وهو من أعيان الحنابلة ، ولديه فضائل كثيرة .
انظر البداية والنهاية ١٣ / ٣٠٣ ، الذيل على طبقات الحنابلة ٢ / ٣١٠ ، ٣١١ ؛ شذرات الذهب ٥ / ٣٧٦ .

(٣) هو أبو العباس أحمد بن عبد الدائم بن نعمة بن أحمد المقدسي الصالحي الحنبلي ، ولد سنة ٥٧٥ بأرض نابلس ، وسمع الكثير بدمشق وبغداد وحران ، وكان كاتبا خطيبا ، توفي سنة ٦٦٨ بسفح قاسيون .
انظر البداية والنهاية ١٣ / ٢٥٧ ؛ الذيل على طبقات الحنابلة ٢ / ٢٧٨ ، ٢٧٩ ؛ شذرات الذهب ٥ / ٣٢٥ ، ٣٢٦ ؛ الأعلام ١ / ١٤٥ .
= /

أبي اليسر[1]، والكمال بن عبد[2]، وابن الصيرفي[3]، وابن أبي الخير[4]، وخلق كثير، وعني بالحديث ونسخ الأجزاء، ودار على الشيوخ، وخرج، وانتقى، وبرع في الرجال، وعلل الحديث، وفقهه، وفي علوم الاسلام، وعلم الكلام، وغير ذلك".[5]

وذكر ابن عبد الهادي شيوخه الذين ذكر الذهبي، وذكر غيرهم، ثم قال: "وشيوخه الذين سمع منهم أكثر من مائتي شيخ".[6]

وأضاف ابن عبد الهادي: "وسمع مسند الامام أحمد بن حنبل مرات، وسمع الكتب الستة الكبار، والأجزاء، ومن مسموعاته معجم الطبراني الكبير.

وعني بالحديث، وقرأ ونسخ، وتعلم الخط والحساب في المكتب، وحفظ القرآن، وأقبل على الفقه، وقرأ العربية على ابن عبد القوي[7] ثم فهمها، وأخذ يتأمل كتاب

/= وقد يكون سماع ابن تيمية منه قليلا، ذلك أن عمر ابن تيمية في سنة وفاة هذا الرجل سبع سنوات، وكان قدوم ابن تيمية الى دمشق في السنة التي قبلها، وقد أشار ابن عبد الهادي الى ذلك، فقد ذكر قدوم والد ابن تيمية به وبأخوته دمشق ثم قال: "فسمعوا -هكذا بضمير الجمع- من الشيخ زين الدين أحمد بن عبد الدائم بن نعمة المقدسي جزء ابن عرفة كله، ثم سمع شيخنا -يقصد ابن تيمية- الكثير من ابن أبي اليسر... الخ" العقود الدرية، ص ٣، وقد روى ابن تيمية حديثا سمعه من ابن عبد الدائم سنة ٦٦٧، انظر مجموع فتاوى شيخ الاسلام (ط. الرياض) ١٨/ ٧٧.

(1) هو أبو محمد اسماعيل بن ابراهيم بن أبي اليسر شاكر بن عبد الله التنوخي، وتنوخ من قضاعة، الدمشقي (٥٨٩ - ٦٧٢) كان مشكور السيرة، أثنى عليه غير واحد. انظر البداية والنهاية ١٣/ ٢٦٧، شذرات الذهب ٥/ ٣٣٨.

(2) لم أتمكن من معرفته.

(3) هو أبو زكريا يحيى بن أبي منصور بن أبي الفتح بن رافع بن علي الحراني يعرف بابن الصيرفي، وابن الحبشي أيضا، ولد سنة ٥٨٣ بحران، وسمع بها وببغداد ودمشق والموصل، كان اماما بارعا في المذهب الحنبلي، صاحب عبادة، عاش بدمشق وتوفي بها سنة ٦٧٨.
انظر الذيل على طبقات الحنابلة ٢/ ٢٩٥ - ٢٩٧، شذرات الذهب ٥/ ٣٦٣.

(4) هو أبو العباس أحمد بن أبي الخير سلامة بن ابراهيم بن سلامة بن الحداد الدمشقي الحنبلي، ولد سنة ٥٨٩، وتوفي سنة ٦٧٨ كان حافظا للقرآن الكريم ومحدثا. انظر شذرات الذهب ٥/ ٣٦٠.

(5) تذكرة الحفاظ ٤/ ١٤٩٦.

(6) العقود الدرية، ص ٣.

(7) هو أبو عبد الله محمد بن عبد القوي بن بدران المرداوي المقدسي الحنبلي، ولد بمردا من قرى نابلس سنة ٦٣٠، وسمع الحديث وتفقه، وبرع في اللغة العربية، توفي بدمشق سنة ٦٩٩. انظر الذيل على طبقات الحنابلة ٢/ ٣٤٢، ٣٤٣، شذرات الذهب ٥/ ٤٥٢، ٤٥٣؛ الأعلام ٦/ ٢١٤.

سيبويه حتى فهم في النحو ،وأقبل على التفسير اقبالا كليا حتى حاز فيه قصب السبق ، وأحكم أصول الفقه ، وغير ذلك .

هذا كله وهو بعد ابن بضع عشرة سنة ،فانبهر أهل دمشق من فرط ذكائه ، وسيلان ذهنه ،وقوة حافظته ،وسرعة ادراكه ".[1]

ثم نقل ابن عبد الهادى قول الذهبي في ابن تيمية :" نشأ رحمه الله في تصون تام ، وعفاف وتألـه وتعبد ، واقتصاد في الملبس والمأكل ، وكان يحضر المدارس والمحافل في صغره ،ويناظر ويفحم الكبار،ويأتي بما يتحير منه أعيان البلد في العلم ، فأفتى وله تسع عشرة سنة ، بل أقل ،وشرع في الجمع والتأليف من ذلك الوقت ، وأكب على الاشتغال ،ومات والده - وكان من كبار الحنابلة وأئمتهم - فدرس بعده بوظائفه ،وله أحدى وعشرون سنة ، واشتهر أمره ، وبعد صيته في العالم ، وأخذ في تفسير الكتاب العزيز في الجمع على كرسي من حفظه ، فكان يورد المجلس ولا يتلعثم ،وكذا كان الدرس بتؤدة ، وصوت جهورى فصيح ".[2]

ونقل ابن عبد الهادى بعد ذلك عن بعض قدماء أصحاب ابن تيمية نبذة عن مبدأ أمره ونشأته[3] ، ثم قال ابن عبد الهادى :" ثم لم يبرح شيخنا رحمه الله في ازدياد من العلوم ، وملازمة الاشتغال والاشغال ،وبث العلم ونشره ، والاجتهاد في سبل الخير ،حتى انتهت اليه الامامة في العلم والعمل ، والزهد والورع ، والشجاعة والكرم ، والتواضع والحلم والانابة ، والجلالة والمهابة ، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ،وسائر أنواع الجهاد ، مع الصدق والعفة والصيانة ، وحسن القصد والاخلاص ، والابتهال الى الله ،وكثرة الخوف منه ،وكثرة المراقبة له ، وشدة التمسك بالأثر ، والدعاء الى الله ، وحسن الأخلاق ،ونفع الخلق والاحسان اليهم ، والصبر على من آذاه ،والصفح عنه ، والدعاء له ،وسائر أنواع الخير .

---

(١) العقود الدرية ،ص ٣ .
(٢) العقود الدرية ،ص ٤ - ٥ .
(٣) العقود الدرية ،ص ٥ - ٦ .

وكان رحمه الله سيفا مسلولا على المخالفين ، وشجا في حلوق أهل الأهـــواء المبتدعين ، واماما قائما ببيان الحق ونصرة الدين ، وكان بحرا لا تكدره الدلاء ، وحبرا يقتدى به الأخيار الألباء[1] طنت بذكره الأمصار ، وضنت بمثله الأعصار[2].

ثم أورد ابن عبد الهادي - كما أورد غيره - أقوال كبار علماء زمان ابن تيميـة المنصفين - فيه ، وهي تؤكد امامته في العلم بالكتاب والسنة والعمل بهما ،وتميزه في عظم المدارك والقدر ،وتفوقه في تعدد المعارف واتساعها ،وكثرة ماجمعه مـن محاسن الأخلاق وفضائلها[3].

ونكتفي بالاشارة الى هذه الأقوال عن سردها ،ونتلمس مصداقها من جوانـــب ثلاثـة :

١ - جهاده وشجاعته في مدافعة العدو الخارجي[4] ،وانكار المنكرات في الداخل .

٢ - نشاطه العلمي ومناظراته وسجنه.

٣ - كتبـه .

---

(١) الألباء ،جمع اللبيب ، وهو العاقل ، انظر مختار الصحاح مادة " لبب ".

(٢) العقود الدرية ،ص ٦ - ٧ .

(٣) انظر العقود الدرية ،ص ٧ - ٢٥ ،وانظر البداية والنهاية ١٤ / ١٣٧ ، الذيل علـى طبقات الحنابلة ٢ / ٣٨٨ - ٣٩٥ .

(٤) ابتلي المسلمون منذ أواخر القرن الخامس ،وذلك أثناء ما اصطلح على تسميتـــه " بالدور الرابع " للخلافة العباسية ،وهو دور نفوذ السلاجقة الأتراك (٤٤٧-٦٥٦) بعدوين هاجما بلادهم ،هما الصليبيون من الغرب ،والتتار من الشرق ، فقـد زحفت على الشام أول حملة صليبية منظمة في سنة ٤٩١ وكانت المعارك بينهم وبـين المسلمين سجالا ، انتهت بطرد الصليبيين من بلاد المسلمين سنة ٦٩٠ في دولـة المماليك .
أما التتار فقد بدأ هجومهم على بلاد المسلمين بقيادة جنكيز خان سنة ٦١٦ ،ثـم استولوا بقيادة هولاكو على بغداد ، وأسقطوا الخلافة العباسية سنة ٦٥٦ ،وتقدموا الى بلاد الشام ،حيث أرسل السلطان المملوكي قطز جيشا بقيادة بيبرس ، فدارت معركة عين جالوت سنة ٦٥٨ ، وانتهت بانتصار المسلمين انتصارا بينا ، واستمـرت هجمات التتار على بلاد المسلمين حتى سنة ٧٠٢ ، حيث كانت وقعة " شقحب " التي انهزموا فيها هزيمة شنعاء.
وقد عاش الأصبهاني (٦١٦ - ٦٨٨) وابن تيمية (٦٦١ - ٧٢٨) بعض هـــذه الأحداث،بل كلاهما غادر بلده هربا من التتار.
لكني لا أرى اجراء مقارنة بين الرجلين ، لابراز مدى تفاعل كل منهما مع هــــذه الأحداث ، لأن المراجع في ترجمة الأصبهاني لم تشر الى شيء من ذلك ، بينمـــا / =

جهاده وشجاعته :

لعل من الأحسن في هذا الجانب أن لا نرجع الى مؤلف معني بالترجمة لابن تيمية والتعريف به ،بل نرجع الى مؤرخ يعنى بتسجيل الأحداث العامة ، لنرى موقع هذا الرجل العظيم منها .

فلنتابع اذن الوصف اليومي الذى يسجله ابن كثير لبعض الأحداث ، التي جرت أيام هجوم التتار على الشام ، وسأورد أبرز مايذكره ، لا كله .

سنة ٦٩٩ :

قال ابن كثير:" وفيها كانت وقعة قازان ، وذلك أن هذه السنة استهلت ... وقد تواترت الأخبار بقصد التتار بلاد الشام ،وقد خاف الناس من ذلك خوفا شديدا ... فلما كان يوم الثلاثاء ثاني المحرم ضربت البشائر بسبب خروج السلطان[1] من مصر قاصدا الشام ، فلما كان يوم الجمعة ثامن ربيع الأول دخل السلطان الى دمشق ... وخرج السلطان بالجيش من دمشق يوم الأحد سابع عشر ربيع الأول ... ولما وصل السلطان الى وادى الخزندار عند وادى سلمية ، فالتقى التتار هناك يوم الأربعاء السابع والعشرين من ربيع الأول ، فالتقوا معهم فكسروا المسلمين ،وولى السلطان هاربا ".[2]

/ = فصلت مراجع ترجمة ابن تيمية ماقام به ،ويبدو لي أن هذا لا يكفي لأن نقول :ان الأصبهاني كان سلبيا في هذه الناحية ،اذ قد يكون فعل أشياء لم تذكرها المراجع ، أو يكون له عذر في عدم الفعل ،وقد يقال أيضا : ان المقارنة تكون مع الكفاءة ، ولا كفاءة بين الرجلين .
فحسبنا اذن أن نذكر ماذكرته المراجع عنهما ، ونعزو مانذكره الى مرجعه ، مع الاعراض عن المقارنة بينهما في هذا المجال .

(١) هو الملك الناصر أبو الفتح محمد بن قلاوون بن عبد الله الصالحي ،ولد سنة ٦٨٤ ، ونشأ بدمشق ،وولي سلطنة مصر والشام سنة ٦٩٣ وخلع منها بعد سنة لصغر سنه ، ثم أعيد سنة ٦٩٨ ، ولكنه خرج من مصر سنة ٧٠٨ الى الكرك ، وعزل نفسه من هناك شاعرا بالاضطهاد ، فبويع الأمير ركن الدين بيبرس الجاشنكير في الثالث والعشرين من شوال سنة ٧٠٨ ، ولكن الملك الناصر عاد الى الملك في شعبان سنة ٧٠٩ حيث دخل دمشق ، فخلع الجاشنكير نفسه في رمضان سنة ٧٠٩ فدخل السلطان مصر يوم عيد الفطر ، واستمر في الملك حتى توفي سنة ٧٤١ بالقاهرة .
انظر البداية والنهاية ١٤/ ٥١-٥٦ ، ١٩٠ ، الأعلام ٧/ ١١ .

(٢) البداية والنهاية ١٤/ ٦ .

وذكر ابن كثير ما أعقب الوقعة من خوف أهل دمشق خوفا شديدا ، والغلاء والضيق ، وهروب جماعة من أعيان البلد وقضاتها وغيرهم الى مصر.[1]

ثم قال: " هذا وسلطان التتار قد قصد دمشق بعد الوقعة ، فاجتمع أعيان البلد والشيخ تقي الدين ابن تيمية في مشهد علي ، واتفقوا على المسير الى قازان لتلقيه ، وأخذ الأمان منه لأهل دمشق ، فتوجهوا يوم الاثنين ثالث ربيع الآخر ، فاجتمعوا به عند النبك ، وكلمه الشيخ تقي الدين كلاما قويا شديدا ، فيه مصلحة عظيمة ، عاد نفعها على المسلمين ، ولله الحمد ، ... وحضر الفرمان بالأمان ، وطيف به في البلد ".[2]

وذكر ابن كثير مواقف أخر لابن تيمية مع التتار ، منها أنه أرسل الى نائب القلعة ، يحذره من تسليم القلعة الى التتار ، ولو لم يبق الا حجر واحد ، فلا تسلمهم ذلك ان استطعت ، فاستجاب النائب لذلك ، قال ابن كثير: " وكان في ذلك مصلحة عظيمة لأهل الشام ، فان الله حفظ لهم هذا الحصن والمعقل ، الذى جعله الله حرزا لأهل الشام ".[3]

ثم ذكر ابن كثير أن شيخ الاسلام خرج يوم الخميس العشرين من ربيع الآخر الى ملك التتر قازان ، ولم يتفق اجتماعه به[4] ، وخرج مرة أخرى في ثامن[5] رجب - بعد رحيل قازان عن الشام - الى بولاى أحد قوادهم ، فاجتمع به في فكاك من كان معه من أسارى المسلمين ، فاستنقذ كثيرا منهم من أيديهم.[6]

ثم ذكر ابن كثير أن بولاى وأصحابه من التتر رحلوا عن دمشق ، قال: " ولم يأت سابع الشهر ، وفي حواشي البلد منهم أحد ... فاجتمع الناس على الأسوار لحفظ البلاد ، وكان الشيخ تقي الدين ابن تيمية يدور كل ليلة على الأسوار يحرض الناس على الصبر والقتال ، ويتلو عليهم آيات الجهاد والرباط ".[7]

---

(١) البداية والنهاية ١٤/٧ .
(٢) البداية والنهاية ١٤/٧ ، وانظر العقود الدرية ، ص ١١٨ .
(٣) المرجع السابق ١٤/٧-٨ .
(٤) المرجع السابق ١٤/٨ .
(٥) ثامن : كذا في البداية والنهاية ، ولعلها محرفة عن ثاني ، اذ سياق الكلام في البداية والنهاية يدل على ذلك . راجع ١٤/١٠-١١ .
(٦) المرجع السابق ١٤/١٠ .
(٧) المرجع السابق ١٤/١٠-١١ .

قال ابن كثير: " وفي بكرة يوم الجمعة - سابع عشر رجب - دار الشيخ تقي الدين ابن تيمية رحمه الله وأصحابه على الخمارات والحانات ، فكسروا آنية الخمور، وشققوا الظروف ،وأراقوا الخمور ، وعزروا جماعة من أهل الحانات المتخذة لهذه الفواحش ، ففرح الناس بذلك ".(1)

قال ابن كثير : " وفي يوم الجمعة العشرين منه - من شهر شوال - ركب نائب السلطنة جمال الدين آقوش الأفرم في جيش دمشق الى جبال الجرد وكسروان ،وخرج الشيخ تقي الدين بن تيمية ، ومعه خلق كثير من المتطوعة والحوارنة لقتال أهل تلك الناحية ، بسبب فساد نيتهم وعقائدهم وكفرهم وضلالهم ، وماكانوا عاملوا به العساكر لما كسرهم التتر وهربوا ، حين اجتازوا ببلادهم ،وثبوا عليهم ونهبوهم ، وأخذوا أسلحتهم وخيولهم ، وقتلوا كثيرا منهم ،فلما وصلوا الى بلادهم جاء رؤساؤهم الى الشيخ تقي الدين بن تيمية فاستتابهم ، وبين للكثير منهم الصواب ، وحصل بذلك خير كثير ، وانتصار كبير على أولئك المفسدين ، والتزموا برد ماكانوا أخذوه من أموال الجيش ،وقرر عليهم أموالا كثيرة يحملونها الى بيت المال ، وأقطعت أراضيهم وضياعهم ،ولم يكونوا قبل ذلك يدخلون في طاعة الجند ، ولا يلتزمون أحكام الملة ، ولا يدينون دين الحق ، ولا يحرمون ماحرم الله ورسولة ".(2)

سنة ٧٠٠ :

قال ابن كثير : " وفي مستهل صفر وردت الأخبار بقصد التتر بلاد الشام ، وأنهم عازمون على دخول مصر ، فانزعج الناس لذلك ، وازدادوا ضعفا على ضعفهم ، وطاشت عقولهم وألبابهم ،وشرع الناس في الهرب الى بلاد مصر والكرك والشوبك والحصون المنيعة . . .

وجلس الشيخ تقي الدين ابن تيمية في ثاني صفر بمجلسه في الجامع ، وحرض الناس على القتال ، وساق لهم الآيات والأحاديث الواردة في ذلك ،ونهى عن الاسراع

(1) المرجع السابق ١٤/ ١١ .
(2) البداية والنهاية ١٤/ ١٢ .

في الفرار ، ورغب في انفاق الأموال في الذب عن المسلمين وبلادهم وأموالهم، وأن ماينفق في أجرة الهرب اذا أنفق في سبيل الله كان خيرا ، وأوجب جهاد التتر حتما في هذه الكرة ،وتابع المجالس في ذلك ، ونودى في البلاد : لا يسافر أحد الا بمرسوم وورقة ، فتوقف الناس عن السير وسكن جأشهم، وتحدث الناس بخروج السلطان من القاهرة بالعساكر . . . ثم جاءت الأخبار بأن سلطان مصر رجع عائدا الى مصر، بعد أن خرج منها قاصدا الشام ، فكثر الخوف ، واشتد الحال وكثرت الأمطار جدا . . .

واستهل جمادى الأولى والناس على خطة صعبة من الخوف ، وتأخر السلطان، واقترب العدو ، وخرج الشيخ تقي الدين بن تيمية رحمه الله تعالى في مستهل هذا الشهر - وكان يوم السبت - الى نائب الشام في المرج ، فثبتهم وقوى جأشهم، وطيب قلوبهم ،ووعدهم النصر والظفر على الأعداء ، وتلا قوله تعالى : (ومن عاقب بمثل ماعوقب به ثم بغي عليه لينصرنه الله ان الله لعفو غفور)[1]. وبات عند العسكر ليلة الأحد .

ثم عاد الى دمشق ، وقد سأله النائب والأمراء أن يركب على البريد الى مصر، يستحث السلطان على المجيء، فساق وراء السلطان ،وكان السلطان قد وصل الى الساحل ،فلم يدركه الا وقد دخل القاهرة وتفارط الحال ، ولكنه استحثهم على تجهيز العساكر الى الشام ان كان لهم به حاجة ! .

وقال لهم فيما قال :" ان كنتم أعرضتم عن الشام وحمايته، أقمنا له سلطانا يحوطه ويحميه، ويستغله في زمن الأمن ". ولم يزل بهم حتى جردت العساكر الى الشام .

ثم قال لهم :" لو قدر أنكم لستم حكام الشام ولا ملوكه ،واستنصركم أهله وجب عليكم النصر، فكيف وأنتم حكامه وسلاطينه، وهم رعاياكم، وأنتم مسؤلون عنهم ! " ، وقوى جأشهم ، وضمن لهم النصر هذه الكرة .

---

(١) سورة الحج آية رقم (٦٠) .

فخرجوا الى الشام ، فلما تواصلت العساكر الى الشام فرح الناس فرحا شديدا ، بعد أن كانوا قد يئسوا من أنفسهم وأهليهم وأموالهم .

ورجع الشيخ تقي الدين بن تيمية من الديار المصرية في السابع والعشرين من جمادى الأولى على البريد[1].

سنة ٧٠٢ :

قال ابن كثير: " وفي ثامن عشر من شهر شعبان قدمت طائفة كبيرة من جيش المصريين . . . ثم قدمت بعدهم طائفة أخرى . . . فقويت القلوب ، واطمأن كثير من الناس ، ولكن الناس في جفل عظيم من بلاد حلب وحماة وحمص وتلك النواحي . . . وجلس القضاة بالجامع ، وحلفوا جماعة من الفقهاء والعامة على القتال ، وتوجه الشيخ تقي الدين بن تيمية الى العسكر الواصل من حماة ، فاجتمع بهم في القطيعة ، فأعلمهم بما تحالف عليه الأمراء والناس من لقاء العدو ، فأجابوا الى ذلك ، وحلفوا معهم .

وكان الشيخ تقي الدين بن تيمية يحلف للأمراء والناس: انكم في هذه الكرة منصورون ، فيقول له الأمراء : قل ان شاء الله ، فيقول : ان شاء الله ، تحقيقا لا تعليقا ، وكان يتأول في ذلك أشياء من كتاب الله ، منها قوله تعالى : (ثم بغي عليه لينصرنه الله)[2].

وقد تكلم الناس في كيفية قتال هؤلاء التتر : من أى قبيل هو ؟ فانهم يظهرون الاسلام ، وليسوا بغاة على الامام ، فانهم لم يكونوا في طاعته في وقت ثم خالفوه ، فقال الشيخ تقي الدين :" هؤلاء من جنس الخوارج الذين خرجوا على علي ومعاوية ، ورأوا أنهم أحق بالأمر منهما ، وهؤلاء يزعمون أنهم أحق باقامة الحق من المسلمين ، ويعيبون على المسلمين ماهم متلبسون به من المعاصي والظلم ، وهم متلبسون بما هو أعظم منه بأضعاف مضاعفة " ، فتفطن العلماء والناس لذلك .

---

(١) البداية والنهاية ١٤/ ١٤-١٦ .
(٢) سورة الحج آية رقم (٦٠) ، في البداية والنهاية : (ومن بغي . . .) وهو خطأ .

وكان يقول : " اذا رأيتموني من ذلك الجانب ، وعلى رأسي مصحف فاقتلوني"، فتشجع الناس في قتال التتار ، وقويت قلوبهم. ونياتهم ، ولله الحمد ".[1]

ثم ذكر ابن كثير خروج ابن تيمية وبصحبته جماعة صبيحة يوم الخميس التاسع والعشرين من شعبان، ليشهد القتال بنفسه ومن معه ، وذكر صفة المعركة، وهي معركة " شقحب" أو" برج الصفر" ، وكانت يوم السبت أو الأحد ثاني وثالث أيام رمضان ، وقد حقق الله فيها نصرا عظيما للمسلمين، وهزيمة شنيعة للتتار، وكشف الله بها عن المسلمين غمة شديدة.[2]

وذكر ابن كثير في أثناء ذلك ، أن السلطان سأل ابن تيمية أن يقف معه في معركة القتال ، فقال له الشيخ : " السنة أن يقف الرجل تحت راية قومه، ونحن من جيش الشام ، لا نقف الا معهم "، وأنه حرض السلطان على القتال ، وبشره بالنصر، بل وحلف بتحققه ،وأفتى الناس بالفطر مدة قتالهم ،وأفطر هو أيضا.[3]

سنة ٧٠٤ :

قال ابن كثير:" في رجب أحضر الى الشيخ تقي الدين بن تيمية شيخ ، كان يلبس دلقا كبيرا متسعا جدا ، يسمى " المجاهد ابراهيم القطان "، فأمر الشيخ بتقطيع ذلك الدلق ، فتناهبه الناس من كل جانب ، وقطعوه حتى لم يدعوا فيه شيئا ، وأمر بحلق رأسه ،وكان ذا شعر،وقلم أظفاره ، وكانوا طوالا جدا ، وحف شاربه المسبل على فمه المخالف للسنة ، واستتابه من كلام الفحش ، وأكل مايغير العقل من الحشيشة ، ومالا يجوز من المحرمات وغيرها .

وبعده استحضر الشيخ محمد الخباز البلاسي ، فاستتابه أيضا عن أكل المحرمات ومخالطة أهل الذمة ، وكتب عليه مكتوبا أن لا يتكلم في تعبير المنامات ولا في غيرها بما لا علم له به .

---

(١) البداية والنهاية ١٤/ ٢٣، ٢٤ .
(٢) المرجع السابق ١٤/ ٢٤- ٢٦ .
(٣) البداية والنهاية ١٤/ ٢٦ ، وانظر تفاصيل أخرى لما قام به ابن تيمية في هذه المعركة في العقود الدرية، ص ١٧٥- ١٧٩ .

وفي هذا الشهر بعينه راح الشيخ تقي الدين بن تيمية الى مسجد التاريخ ، وأمر أصحابه - ومعهم حجارون - بقطع صخرة كانت هناك بنهر قلوط ، تزار وينذر لها ، فقطعها وأراح المسلمين منها ومن الشرك بها ، فأزاح عن المسلمين شبهة كان شرها عظيما .

وبهذا وأمثاله حسدوه ، وأبرزوا له العداوة ، وكذلك بكلامه بابن عربي وأتباعه ، فحسد على ذلك وعودي ، ومع هذا لم تأخذه في الله لومة لائم ، ولا بالى ، ولم يصلوا اليه بمكروه ، وأكثر مانالوا منه الحبس ، مع أنه لم ينقطع في بحث لا بمصر ولا بالشام ، ولم يتوجه لهم عليه مايشين ، وانما أخذوه وحبسوه بالجاه ، كما سيأتي ، والى الله اياب الخلق ، وعليه حسابهم ... " .

" وفي مستهل ذي الحجة ركب الشيخ تقي الدين بن تيمية ومعه جماعة من أصحابه الى جبل الجرد والكسروانيين ، ومعه نقيب الأشراف زين الدين بن عدنان ، فاستتابوا خلقا منهم ، وألزموهم بشرائع الاسلام ، ورجع مؤيدا منصورا ".[1]

سنة ٧٠٥ شهر المحرم :

قال ابن كثير: " وفي ثانيه خرج نائب السلطنة بمن بقي من الجيوش الشامية ، وقد كان تقدم بين يديه طائفة من الجيش مع ابن تيمية في ثاني المحرم ، فساروا الى بلاد الجرد والرفض والتيامنة ، فخرج نائب السلطنة الأفرم بنفسه ، بعد خروج الشيخ لغزوهم ، فنصرهم الله عليهم ، وأبادوا خلقا كثيرا ، منهم ومن فرقتهم الضالة ، ووطئوا أراضي كثيرة من ضيع بلادهم ، وعاد نائب السلطنة الى دمشق ، في صحبته الشيخ ابن تيمية والجيش ، وقد حصل بسبب شهود الشيخ هذه الغزوة خير كثير ، وأبان الشيخ علما وشجاعة في هذه الغزوة ، وقد امتلأت قلوب أعدائه حسدا له وغما ".[2]

(١) البداية والنهاية ١٤/ ٣٣ ، ٣٤ ، ٣٥ .
(٢) البداية والنهاية ١٤/ ٣٥ .

نشاطه العلمي ومناظراته وسجنه :

عقد للشيخ عدد من مجالس المناظرات ، منها مجلس في يوم السبت تاسع جمادى الأولى سنة ٧٠٥ بقصر الأمارة وحضور نائب السلطنة بدمشق مع جماعة من الأحمدية المتصوفة ، كشف الشيخ فيها طرقهم وحيلهم ، واتفق الحال على أنهم يخلعون أطواقهم الحديدية من رقابهم ، وأن من خرج عن الكتاب والسنة ضربت عنقه [١].

وقد أشار ابن كثير في غير موضع [٢]، الى أن هذا التميز لشيخ الاسلام ،وتقدمه عند الدولة ، وجهاده ،وانفراده بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، وطاعة الناس له ومحبتهم له ، وكثرة أتباعه ، وقيامه بالحق ، وعلمه وعمله ، مع مايتكلم به مما يخالف معتقد بعض معاصريه من مشايخ الأشاعرة والصوفية ـ أظهر حسد ومعاداة جماعة من الفقهاء له ، فكاتبوا السلطان في مصر ،الذى أمر بعقد مجالس لمناظرة ابن تيمية في معتقده .

وانعقدت ثلاثة مجالس عند نائب السلطنة بالقصر ، حضرها القضاة والعلماء، الأول والثاني يومي الثامن والثاني عشر من شهر رجب سنة ٧٠٥ ،والثالث يوم سابع شعبان ، وقد طلب شيخ الاسلام في بداية هذه المجالس أن يكون الكلام في عقيدة له مكتوبة ، هي " العقيدة الواسطية "، وتم ذلك [٣].

وبالرغم أنه كما يقول ابن كثير: اجتمع الجماعة على الرضا بالعقيدة المذكورة، وجاء كتاب من السلطان يبدى ارتياحه لنتيجة هذه المجالس ، وأن ابن تيمية على مذهب السلف ، وانما أردنا بالأمر بهذه المجالس براءة ساحته مما نسب اليه ـ الا أنه جاء كتاب آخر يطلب حمل الشيخ الى مصر [٤].

---

(١) انظر البداية والنهاية ١٤/ ٣٩ ، وقد كتب ابن تيمية واصفا هذا المجلس ومقدماته ،في مجموع فتاوى شيخ الاسلام (ط. الرياض) ١١/ ٤٤٥-٤٧٥ .

(٢) انظر البداية والنهاية ١٤/ ٣٤، ٣٥، ٣٧ .

(٣) كتب ابن تيمية وكتب غيره في كيفية ماجرى في هذه المجالس الثلاثة من المناظرات، انظر ذلك في مجموع فتاوى شيخ الاسلام ابن تيمية (ط. الرياض) ٣/١٦٠- ٢١٠ .

(٤) البداية والنهاية ١٤/ ٣٧ .

ودخل الشيخ مصر يوم الخميس الثاني والعشرين من رمضان ، وفي ثاني يوم بعد صلاة الجمعة عقد للشيخ مجلس بالقلعة ، اجتمع فيه القضاة وأكابر الدولة ، وأراد أن يتكلم على عادته فلم يمكن من البحث والكلام ، وادعي عليه أنه يقول : " ان الله فوق العرش حقيقة ، وأن الله يتكلم بحرف وصوت " ، وبدأ الشيخ جوابه بحمد الله والثناء عليه ، فقيل له : أجب ، ماجئنا بك لتخطب .

وعند ذلك سأل الشيخ : من الحاكم في ؟ ولما رأى أنه أحد خصومه ، قال له الشيخ : كيف تحكم في وأنت خصمي !

فانتهى المجلس بالأمر بحبس الشيخ ، وحبس في برج أياما ، ثم نقل منه ليلة العيد الى قلعة الجبل بالجب واستمر محبوسا في قلعة الجبل حتى يوم الجمعة الثالث والعشرين من ربيع الأول سنة ٧٠٧ حيث خرج منه [(١)].

لكنه دعي في شهر شوال من هذه السنة الى مجلس آخر ، بحث فيه معه التوسل بالنبي صلى الله عليه وسلم ، وأرسل بعده الى مكان اسمه " حبس القضاة " ، وأذن له أن يكون عنده من يخدمه ، واستمر في الحبس يستفتى ويقصده الناس ويزورونه .

ثم عقد له مجلس نزل بعده بالقاهرة ، وأكب الناس على الاجتماع به ليلا ونهارا ، زيارة وتعلما واستفتاء وغير ذلك ، واستمر ذلك في سنة ٧٠٨ .

وفي ليلة سلخ صفر سنة ٧٠٩ في حكومة الجاشنكير توجه الشيخ من القاهرة الى الاسكندرية كهيئة المنفي ، وأقام بها ثمانية أشهر مقيما ببرج متسع نظيف ، يدخل عليه من شاء [(٢)].

ولما دخل السلطان الناصر الى مصر يوم عيد الفطر من هذه السنة مستعيدا ملكه ، طلب الشيخ من الاسكندرية معززا مكرما مبجلا ، فقدم في اليوم الثامن من شوال ، ووصل القاهرة يوم السبت ثامن عشر الشهر ، واجتمع بالسلطان يوم الجمعة الرابع والعشرين منه فأكرمه وتلقاه ، ومشي اليه في مجلس حفل ، فيه قضاة المصريين

---

(١) العقود الدرية ، ص ٢٤٩ ، ٢٥٠ ، البداية والنهاية ١٤ / ٣٨ .
(٢) البداية والنهاية ١٤ / ٤٩ ، ٥٠ ، العقود الدرية ، ص ٢٦٩ ، ٢٧٠ .

والشاميين ، وأصلح بينه وبينهم[1].

ثم ان الشيخ بعد اجتماعه بالسلطان نزل الى القاهرة ، وعاد الى بث العلم ونشره ، وأقبلت الخلق عليه ، ورحلوا اليه يشتغلون عليه ويستفتونه ، ويجيبهم بالكتابة والقول ، وجاء الفقهاء يعتذرون مما وقع منهم في حقه ، فقال : قد جعلت الكل في حل[2].

واستمر الشيخ مقيما في مصر معظما مكرما ، حتى خرج منها في شوال سنة ٧١٢ بصحبة السلطان بنية غزو التتر الذين تحركوا للمجيء الى الشام ، ولكن التتر رجعوا الى بلادهم ، وعاد الشيخ الى دمشق يوم الأربعاء أول يوم من ذي القعدة ، وكانت غيبته عنها سبع سنين .

وبعد وصوله الى دمشق واستقراره بها ، لم يزل ملازما لاشتغال الناس في سائر العلوم ، ونشر العلم ، وتصنيف الكتب ، وافتاء الناس بالكلام والكتابة المطولة ، والاجتهاد في الأحكام الشرعية[3].

وفي مستهل جمادى الأولى سنة ٧١٨ منع الشيخ تقي الدين من الافتاء في مسألة الحلف بالطلاق ، وأكد ذلك في التاسع والعشرين من شهر رمضان سنة ٧١٩ ، ثم حبس بسبب هذه المسألة ثاني عشر رجب سنة ٧٢٠ في قلعة دمشق ، فبقي فيها خمسة أشهر وثمانية عشر يوما ، حيث أخرج يوم عاشوراء سنة ٧٢١ .

وفي سادس شعبان سنة ٧٢٦ اعتقل الشيخ بالقلعة بسبب فتيا وجدت بخطه ، في شد الرحال والسفر الى زيارة قبور الأنبياء عليهم السلام وقبور الصالحين .

وفــــاته :

مازال الشيخ محبوسا حتى توفي بهذه القلعة في ليلة الاثنين العشرين من ذي القعدة سنة ٧٢٨ .

---

(١) انظر تفاصيل ما جرى في هذا المجلس ، في العقود الدرية ، ص ٢٧٩ فما بعدها ، والبداية والنهاية ١٤/٥٣ ، ٥٤ .
(٢) البداية والنهاية ١٤/٥٤ .
(٣) المرجع السابق ١٤/٦٧ .

كتبـه :

ومن ثمرات هذه الحياة الحافلة عدد كبير من الكتب في أصول الدين وفروعه، نقل ابن عبد الهادى قول الذهبي : " وما أبعد أن تصانيفه الى الآن تبلغ خمسمائة مجلدة "[1]، وقال ابن رجب عن هذه المصنفات :" قد جاوزت حد الكثرة ، فلا يمكن أحد حصرها ، ولا يتسع هذا المكان لعد المعروف منها ولا ذكرها ". ثم قال : " ولنذكر نبذة من أسماء أعيان المصنفات الكبار[2]".

وسائر من يترجمون لشيخ الاسلام يذكرون أشهرها ، لكن اثنين من تلاميذه اعتنيا بذكر أسماء هذه الكتب هما ابن القيم في " رسالة أسماء مؤلفات ابن تيمية "، وابن عبد الهادى في كتاب " العقود الدرية من مناقب شيخ الاسلام ابن تيمية ".

وقد نشر في السنوات الأخيرة ـ ولله الحمد والمنة ـ كثير من هذه المصنفات، واعتنت جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية ، ممثلة بقسم العقيدة والمذاهب المعاصرة بتحقيق كتب العقيدة وما يلحق بها ، وهي أوسع ما كتبه ابن تيمية رحمه الله.

فحقق أستاذنا الدكتور محمد رشاد سالم كتابين كبيرين ، هما " درء تعارض العقل والنقل " في عشرة أجزاء ، و" منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية " في ثمانية أجزاء ، وشرع في تحقيق كتاب كبير ثالث هو " نقض تأسيس التقديس" لأبي عبد الله الرازى ، كما حقق كتابين متوسطين ، هما " الصفدية " في الرد على الفلاسفة في قولهم :" ان معجزات الأنبياء عليهم السلام قوى نفسانية ، وفي ابطال قولهم بقدم العالم "، وكتاب " الاستقامة " في وجوب الاستقامة والاعتدال ومتابعة الكتاب والسنة ، ونشر أيضا عددا من الرسائل الصغيرة، في مجلد بعنوان " جامع الرسائل " ويعد مجلدا آخر لمجموعة أخرى من الرسائل ، مشترطا على نفسه نشر رسائل لم يسبق نشرها من قبل.

ويشارك بعض منسوبي القسم على انجاز كتاب كبير رابع هو " الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح " في الرد على النصارى .

---

(١) العقود الدرية ، ص ٢٥ .
(٢) الذيل على طبقات الحنابلة ٢ / ٤٠٣ .

المبحث الثاني

عرض وتمهيد لمباحث الأصبهانية وشرحهـــــا

كما تم تحقيق عدد من كتب الشيخ في هذا القسم منها كتاب " اقتضاء الصراط المستقيم مخالفة أصحاب الجحيم " وكتاب " التدمرية : تحقيق الاثبات للأسماء والصفات ، وحقيقة الجمع بين القدر والشرع " ، وكتاب " السبعينية : بغية المرتاد في الرد على المتفلسفة والقرامطة والباطنية " .

ويحقق الآن كتاب " التسعينيه " في الصفات ومسألة الكلام ، وكتاب " تفسير سورة الاخلاص " .

ونشر محققا من خارج القسم عدد آخر منها كتاب " مجموعة تفسير شيخ الاسلام " وكتاب " الرد على المنطقيين " .

كما نشر أيضا كتاب " الايمان " و " نقض المنطق " و " قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة " و " النبوات " و " الصارم المسلول على شاتم الرسول " و " شرح حديث النزول " و " الكيلانية " في مسألة القرآن ، و " الحموية " في الصفات ، و " الواسطية " و " رفع الملام عن الأئمة الأعلام " و " العبودية " و " العرشية " وغيرها .

ونشرت رسائل أخرى عديدة ضمن مجاميع ، اذ نشر في القاهرة " مجموع رسائل ومسائل شيخ الاسلام ابن تيمية " و " مجموعة الرسائل الكبرى لابن تيمية " ، وفي الرياض " مجموع فتاوى شيخ الاسلام ابن تيمية " في خمسة وثلاثين جزءا .

ويوجد لبعض مالم ينشر نسخ خطية في مكتبات خاصة وعامة متفرقة في العالم ، وعندي - كما أشرت في مفتتح هذه المقدمة - سجل أعددته بنفسي يتضمن أسماء ومعلومات لمخطوطات كتب شيخ الاسلام ، التي استطعت الوقوف على فهارس المكتبات التي تحتويها .

يراجع في ترجمته تذكرة الحفاظ ٤/١٤٩٦ - ١٤٩٨ ، العقود الدرية من مناقب شيخ الاسلام ابن تيمية ، البداية والنهاية ١٤/٦ فما بعدها ، فوات الوفيات ١/٧٤-٨٠ الوافي بالوفيات ٧/١٥-٣٣ ، الذيل على طبقات الحنابلة ٢/٣٨٧-٤٠٦ ، الدرر الكامنة ١/١٦٨-١٨٧ ، الأعلام العلية في مناقب شيخ الاسلام ابن تيمية ، الأعلام ١/١٤٤ .

العقيدة الأصبهانية :

تقع العقيدة الأصبهانية في سطور قليلة ،افتتحها الأصبهاني بالحمد لله، والصلاة والسلام على رسوله وعبده محمد صلى الله عليه وسلم .

ثم نص على وجود الخالق للعالم ، ووحدانيته ، وأسمائه الدالة على صفاته السبع ، التي يثبتها الأشاعرة ، ويقولون : انها الصفات الزائدة على الذات القائمة بها ،اذ قال :" للعالم خالق ، واجب الوجود لذاته ، واحد ،عالم ،قادر ،حي ، مريد ، متكلم ،سميع ، بصير ".

ثم استدل على هذه المسائل بأدلة عقلية ، ماعدا " الكلام " فأثبته بأنه تعالى آمر وناه ،و" السمع والبصر" قال :" ان الدليل عليهما السمعيات ".

ثم ذكر أن الدليل على نبوة الأنبياء المعجزات ، والدليل على نبوة نبينا محمد صلى الله عليه وسلم القرآن المعجز نظمه ومعناه .

وختم الأصبهاني عقيدته بقوله :" ثم نقول : كل ما أخبر به محمد صلى الله عليه وسلم من عذاب القبر، ومنكر ونكير، وغير ذلك من أحوال القيامة ، والصراط، والميزان والشفاعة ، والجنة والنار، فهو حق ، لأنه ممكن ، وقد أخبر به الصادق ، فيلزم صدقه ".(١)

شرح الأصبهانية :

أصول الدين - كما يقرر شيخ الاسلام ابن تيمية في أول كتابه " درء تعارض العقل والنقل - اما مسائل يجب اعتقادها ، ويجب أن تذكر قولا ، أو تعمل عملا ، كمسائل التوحيد والصفات والقدر والنبوة والمعاد ، أو دلائل هذه المسائل.(٢)

وقد اشتملت العقيدة الأصبهانية على مسائل ودلائل ،وافق ابن تيمية على مجمل ماذكره الأصبهاني من مسائل ، ثم ركز نقده له في اتجاهين :

الأول - أن الأصبهاني لم يستوف المسائل التي يذكرها أهل السنة ، بل والأشاعرة في معتقداتهم المختصرة .

(١) انظر نص العقيدة الأصبهانية ،ص ٢ - ٤ .
(٢) درء تعارض العقل والنقل ١ / ٢٧ .

الثاني - أنه أشار الى دليل ماذكره اشارة مختصرة ، لا تكفي في العلم بهذه المسائل ،ولا تخلو من المحاذير .

وبين ابن تيمية في أثناء ذلك أن الأصبهاني بعقيدته هذه ، يمثل المذهب الأشعرى المتأخر ،وبشكل أدق هو تابع للفخر الرازى : أبي عبدالله محمد بن عمر (ت ٦٠٦) أكبر متأخرى الأشاعرة ومقعد مذهبهم .

قدم ابن تيمية بين يدى شرحه نقدا اجماليا للأصبهاني ، فقال:
" الحمد لله رب العالمين ، مافي هذا الكلام من الاخبار بأن للعالم خالقا ، وأنه واجب الوجود بنفسه ، وأنه واحد ،عالم ، قادر ،حي ، مريد ، متكلم ، سميع ، بصير - فهو حق لا ريب فيه .

وكذلك مافيه من الاقرار بنبوة الأنبياء عليهم السلام ، ونبوة محمد صلى الله عليه وسلم ، وأنه يجب التصديق بكل ما أخبر به من عذاب القبر ، ومنكر ونكير ، وغير ذلك من أحوال القيامة ، والصراط ، والميزان ، والشفاعة ، والجنة ، والنار - فانه حق ".[١]

وأوضح أن النصوص وردت بهذه الأسماء المذكورة أو بمعناها ، وفي نص الأصبهاني على أن الله متكلم مريد مايميز مذهبه عن مذهب الجهمية والمعتزلة[٢] .

لكن ابن تيمية يستدرك بقوله :" ولكن هذا المصنف اختصر هذه العقيدة من كتب المتكلمين الصفاتية[٣] ، الذين يثبتون ماذكره من الصفات بما نبه عليه من الطرق العقلية ،ويسمون ذلك " العقليات " ، وأما أمر المعاد فيجعلونه كله من باب السمعيات ، لأنه ممكن في العقل ، والصادق قد أخبر به ".[٤]

---

(١) شرح الأصبهانية ، ص ٤ .
(٢) شرح الأصبهانية ،ص ٤- ٨ .
(٣) عرفت في هذا الموضع بالصفاتية ،وأنهم أصناف ، وبينت أن ابن تيمية يريد هنا الكلابية والأشاعرة .
(٤) شرح الأصبهانية ، ص ١٨ .

ويذكر ابن تيمية أن سلف الأمة وأئمتها - وآخرين معهم - يثبتون المعاد أيضا بالعقل.[1]

ويحدد شيخ الاسلام بأن الأصبهاني مقلد لأبي عبدالله الرازى، في اقتصاره على الصفات السبع، وفي طريقة استدلاله عليها، حيث أثبت العلم والقدرة والارادة والحياة بالعقل، وأثبت السمع والبصر والكلام - بالسمع، ولم يثبت شيئا من الصفات الخبرية.

وهذا خلاف طريقة المتقدمين على الرازى من الأشاعرة، كأبي المعالي الجويني (ت ٤٧٨) والقاضي أبي بكر الباقلاني (ت ٤٠٣) وأمام المذهب أبي الحسن الأشعرى (ت ٣٢٤)، وسلفه أبي محمد بن كلاب (ت بعد ٢٤٠) فانهم يثبتون جميع هذه الصفات بالعقل.

أما السلف كالامام أحمد وأمثاله، فانهم يثبتونها بالعقل كما ثبتت بالسمع.

وأيضا فأئمة الصفاتية المتقدمون كابن كلاب والأشعرى والباقلاني وأبي اسحاق الاسفراييني (ت ٤١٨) وابن فورك (ت ٤٠٦) يثبتون الصفات الخبرية التي ثبت أن الرسول صلى الله عليه وسلم أخبر بها - في الجملة.[2]

أما السلف فمذهبهم أن يوصف الله بما وصف به نفسه، وبما وصفه به رسوله صلى الله عليه وسلم من غير تحريف ولا تعطيل، ومن غير تكييف ولا تمثيل[3]، فيثبتون كل ماجاء به السمع، لا فرق عندهم بين صفة وأخرى، ويبينون أن كثيرا من الصفات يمكن أن يستدل عليه بالعقل أيضا، ويناقشون من نفى بعض الصفات فرارا مما هو محذور بزعمه، بأن بامكان منازعه أن يدعي وجود هذا المحذور فيما أثبته.[4]

وسيأتي ان شاء الله في هذه المقدمة مايوضح الفرق بين أدلة الرازى وأدلة من سبقوه على الصفات السبع.

---

(١) شرح الأصبهانية، ص ١٩، ٢٠ وقد استعمل السلف طرق القرآن العقلية في اثبات المعاد، انظر د ت تعارض العقل والنقل ١/ ٣٠- ٣٥.
(٢) شرح الأصبهانية، ص ٢١- ٢٤.
(٣) شرح الأصبهانية، ص ٢٥.
(٤) شرح الأصبهانية، ص ٢٥- ٣٣.

أما مايزيده أئمة الأشاعرة عن متأخريهم من الاثبات ، فقد أورد ابن تيمية نصوص هؤلاء المتقدمين في غير موضع من كتبه ، ونقل في كتابنا هذا قول الحارث المحاسبي (ت ٢٤٣) أحد رجال الكلابية في كتاب " فهم القرآن " في أن النسخ لا يجوز في أسماء الله وصفاته[1]، وقول أبي الحسن الأشعري في كتاب " مقالات الاسلاميين ".[2]

فقد ذكر أبو الحسن في هذا الكتاب[3] عددا من المسائل ، تحت عنوان " حكاية جملة قول أصحاب الحديث وأهل السنة "، ومنها (المقالات ١/ ٣٤٥) أن الله سبحانه على عرشه ، وأن له يدين بلا كيف ، وأن له عينين بلا كيف ، وأن له وجها ، واستدل لذلك بنصوص من القرآن ، وذكر (المقالات ١/ ٣٤٨) أنه ينزل الى السماء الدنيا ، كما جاء في الأحاديث ، وأنه يجيء يوم القيامة ، وأنه يقرب من خلقه كيف شاء ، واستدل لمجيئه وقربه من القرآن ، وقال في آخر هذه الجملة : " وبكل ماذكرنا من قولهم نقول واليه نذهب ".[4]

وكذلك ذكر في كتابه " الابانة عن أصول الديانة "، فقد عقد فصلا " في ابانة قول أهل الحق والسنة " قال فيه " قولنا الذى نقول به ، وديانتنا التي ندين بها ، التمسك بكتاب الله ربنا عز وجل ، وبسنة نبينا محمد صلى الله عليه وسلم ... ".[5]

ثم ذكر المسائل التي ذكرها في كتابه " المقالات " مستشهدا لها ببعض النصوص ، وذكر أن كلام الله غير مخلوق ، وأن الله يرى في الآخرة بالأبصار (ص ٢٥)، وأنه يقلب القلوب بين اصبعين من أصابعه (ص ٢٦) ، ثم عقد أبوابا فصل فيها هذه المسائل.[6]

---

(١) شرح الأصبهانية ، ص ٢٠٩ .
(٢) شرح الأصبهانية ، ص ١٨٦-١٨٧ .
(٣) مقالات الاسلاميين ١/ ٣٤٥- ٣٥٠ .
(٤) مقالات الاسلاميين ١/ ٣٥٠ .
(٥) الابانة ، ص ٢٠ .
(٦) نحن الآن نعرض عرضا عاما ، نبين فيه مزية الأشعرى ومتقدمي أصحابه عمن جاء بعدهم ، والا ففي كلام الأشعرى عن هذه المسائل مايتنقد به . انظر مثلا قوله عن الاستواء : " وأن الله تعالى استوى على العرش على الوجه الذى قاله ، وبالمعنى الذى أراده ، استواء منزها عن المماسة [في كتاب الابانة : الممارسة] ، والاستقرار ، والتمكن ، والحلول ، والانتقال ... " الخ ، الابانة ، ص ٢١ .

وذكر الباقلاني في كتاب " التمهيد " وكتاب " الانصاف فيما يجب اعتقاده، ولا يجوز الجهل به " اثبات الوجه واليدين والعينين والاستواء على العرش واستدل عليه بالنصوص، وأجاب عن اعتراضات النفاة[(1)].

أما الجويني فلا يثبت الصفات الخبرية[(2)]، وكذا الغزالي[(3)].

وأما الرازى فقد أورد في كتابه " أساس التقديس " النصوص الكثيرة من القرآن والسنة الدالة على الصفات التي يسميها متقدمو الأشاعرة " الصفات الخبرية " ليبين أن المراد منها خلاف ظاهرها بزعمه[(4)].

ولكنه في معرض كلامه عن الصفات السبع، في كتاب " معالم أصول الدين " قال: " ولا يمتنع أن تكون تلك الذات موجبة لصفات أخرى حقيقية أو اضافية "[(5)].

وقال بعد ذلك: " اعلم أنه لا يلزم من عدم الدليل على الشيء عدم المدلول ... اذا ثبت هذا فنقول: هذه الصفات التي عرفناها وجب الاقرار بها، فأما اثبات الحصر فلم يدل عليه، فوجب التوقف فيه، وصفة الجلال ونعوت الكمال أعظم من أن تحيط بها عقول البشر "[(6)].

---

(١) التمهيد، ص ٢٥٨ - ٢٦٢، والانصاف، ص ٢١، ٢٢، وعطفا على الملاحظة التي قلتها في الهامش السابق عن أبي الحسن، انظر مثلا تأويل الباقلاني لعدد من الصفات بالارادة في كتاب التمهيد، ص ٢٧، ٢٨، وفي كتاب الانصاف، ص ٢٢، وقوله في كتاب " الانصاف "، ص ٣٦، ٣٧: " وأنه تعالى متقدس عن الاختصاص بالجهات ... وكذلك لا يوصف بالتحول والانتقال، ولا القيام ولا القعود ... ".

(٢) في كتابه لمع الأدلة، ص ٨٢ - ٨٥ ذكر الصفات السبع واستدل عليها بالعقل، وفي كتاب " الارشاد " ص ٣٠ قسم صفات الله الى نفسية ومعنوية، وقال: " وحقيقة صفة النفس، كل صفة اثبات لنفس لازمة ما بقيت النفس، غير معللة بعلل قائمة بالموصوف، والصفات المعنوية هي الأحكام الثابتة للموصوف بها معللة بعلل قائمة بالموصوف ". وذكر ضمن القسم الأول (ص ٣١ - ٣٣) قدم البارى و (ص ٣٣، ٣٤) قيامه بنفسه، و (ص ٣٤) مخالفته للحوادث، و (ص ٥٢) الوحدانية. وذكر في القسم الثاني (ص ٦١ - ٧٦) الصفات السبع واستدل عليها بالعقل.
ثم انه في كتاب " الارشاد " يختار تأويل نصوص الصفات الخبرية، انظر تأويله للاستواء، ص ٤٠ - ٤٢، وتأويله اليدين والعينين والوجه، ص ١٥٥ وما بعدها. لكنه في كتاب " العقيدة النظامية "، ص ٣٢ - ٣٣ يرجح تفويض معانيها الى الرب تعالى، ويوجب ترك التأويل، وهذا الكتاب ألفه بعد كتاب الارشاد.

(٣) انظر الاقتصاد في الاعتقاد، ص ٩١ فما بعدها، الرسالة القدسية ضمن احياء علوم الدين ١٠٥/١ فما بعدها، حيث يثبت الصفات السبع العقلية ولا يذكر شيئا من الصفات الخبرية.

(٤) في كتاب " أساس التقديس "، ص ٩٨ وما بعدها.

(٥) معالم أصول الدين، ص ٥٨. (٦) المصدر السابق، ص ٦٦.

وفي كتابه " محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين " ذكر أن بعض المتكلمين زعموا أنه لا صفة لله تعالى وراء السبع أو الثماني، وذكر اثبات أبي الحسن الأشعرى، وأبي اسحاق الاسفراييني، والقاضي أبي بكر الباقلاني، وعبدالله بن سعيد لصفات أخرى غير السبع أو الثمان، ثم قال: " والانصاف أنه لا دلالة على ثبوت هذه الصفات، ولا على نفيها فيجب التوقف ".[1]

وكثيرا مايذكر شيخ الاسلام رحمه الله أن مذهب الرازى في الصفات الخبرية هو الوقف.[2]

لكن شيخ الاسلام وابن القيم ينقلان ماقاله في كتاب " أقسام اللذات " الذى يقول ابن القيم: انه " صنفه في آخر عمره "،[3] ومنه قوله: " واعلم أنه بعد التوغل في هذه المضايق، والتعمق في الاستكشاف عن أسرار هذه الحقائق، رأيت الأصوب الأصلح في هذا الباب طريقة القرآن العظيم، والفرقان الكريم، وهو ترك التعمق والاستدلال بأقسام أجسام السموات والأرضين على وجود رب العالمين، ثم المبالغة في التعظيم من غير خوض في التفاصيل، فاقرأ في التنزيه قوله تعالى: (والله الغني وأنتم الفقراء)،[4] وقوله: (ليس كمثله شيء)،[5] وقوله: (قل هو الله أحد)،[6] واقرأ في الاثبات قوله: (الرحمن على العرش استوى)،[7] وقوله تعالى: (يخافون ربهم من فوقهم)[8] ... وعلى هذا القانون فقس ".

وقد أورد ابن القيم هذا النص ضمن نصوص أخرى لعلماء آخرين في اثبات الاستواء والعلو.[9]

---

(١) محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين، ص ١٨٧.
(٢) انظر مثلا شرح الأصبهانية، ص ٤١٦، مجموع فتاوى شيخ الاسلام (ط. الرياض) ١٣/ ١٣٩.
(٣) اجتماع الجيوش الاسلامية، ص ٢١٤.
(٤) سورة محمد آية رقم (٣٨).
(٥) سورة الشورى آية رقم (١١).
(٦) سورة الصمد آية رقم (١).
(٧) سورة طه آية رقم (٥).
(٨) سورة النحل آية رقم (٥٠).
(٩) اجتماع الجيوش الاسلامية، ص ٢١٥.

بعد هذا النقد الموجز عقد ابن تيمية فصلا ، بين فيه أن الأصبهاني لم ينهج منهج المصنفين للعقائد المختصرة من أهل السنة والجماعة ،فلم يستوف المسائل التي يذكرونها ، وماذكره أشار الى دليله اشارة مختصرة .

اذ من شأن هؤلاء أن يذكروا ـ بالاضافة الى ما اتفق عليه المسلمون من توحيد الله تعالى ، والايمان برسله واليوم الآخر ـ مايتميزون به عن المبتدعين :

فيذكرون اثبات الصفات ، وأن القرآن كلام الله غير مخلوق ،وأنه تعالى يرى في الآخرة ،خلافا للجهمية من المعتزلة وغيرهم .

ويذكرون أن الله خالق أفعال العباد ، وأنه مريد لجميع الكائنات ، وأنه ماشاء كان ، ومالم يشأ لم يكن ، خلافا للقدرية من المعتزلة وغيرهم .

ويذكرون مسائل الأسماء والأحكام ، والوعد والوعيد ، وأن المؤمن لا يكفر بمجرد الذنب ،ولا يخلد في النار، خلافا للخوارج والمعتزلة .

ويحققون القول في الايمان ، ويثبتون الوعيد لأهل الكبائر مجملا ،خلافا للمرجئة .

ويذكرون امامة الخلفاء الأربعة وفضائلهم ،خلافا للشيعة من الرافضة وغيرهم.(١)

ويمكن لتطبيق هذا المنهج استعراض" العقيدة الواسطية " لشيخ الاسلام ابن تيمية نفسه :(٢)

فقد افتتحها بذكر الايمان بالأركان الستة ، ثم أرجع اليها عددا من الأصول ؛ فذكر أن من الايمان بالله ، الايمان بما وصف به نفسه في كتابه ، وبما وصفه به رسوله محمد صلى الله عليه وسلم ، من غير تحريف ولا تعطيل ،ومن غير تكييف ولا تمثيل .

واستشهد لذلك من القرآن والسنة (ص ١٣٠-١٤٠) وأشار (ص ١٤١) الى وسطية أهل السنة والجماعة بين فرق الأمة في عدد من مسائل أصول الدين : في صفات الله

---

(١) شرح الأصبهانية ،ص ٣٤ ، ٣٥ .

(٢) طبعت غير مرة ، أحدها ضمن المجلد الثالث من مجموع فتاوى شيخ الاسلام ابن تيمية (ط. الرياض) ، ص ١٢٩-١٥٩ ، وانظر خبر وتفاصيل مناظرات جرت مع شيخ الاسلام حول هذه العقيدة ، ص ١٦٠-٢١٠ من هذا الجزء .

وأفعاله ، ووعده ووعيده ، وأسماء الايمان ، وأصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم .

وبين (ص ١٤١- ١٤٣) وجه الجمع بين علوه على خلقه واستوائه على عرشه ، مع معيته مع خلقه وقربه منهم.

وفرع عن الايمان بالله وكتبه ، الايمان بأن القرآن كلام الله منزل غير مخلوق ،منه بدأ واليه يعود ، وأن الله تعالى تكلم به حقيقة ، وأن هذا القرآن كلام الله حقيقة ، لا كلام غيره ، ولا يجوز اطلاق القول بأنه حكاية عن كلام الله أو عبارة عنه ، وأنه كلام الله حروفه ومعانيه (ص ١٤٤) .

وفرع عن الايمان بالله وكتبه ورسله ، الايمان بأن المؤمنين يرون الله يوم القيامة عيانا بأبصارهم (ص ١٤٤) .

وذكر (ص ١٤٥- ١٤٨) تفاصيل الايمان بما أخبر به النبي صلى الله عليه وسلم مما يكون بعد الموت .

وذكر (ص ١٤٨- ١٥٠) الايمان بالقدر،وأنه على درجتين، كل درجة تتضمن شيئين :

فالدرجة الأولى - الايمان بأن الله أحاط بكل شيء علما ، وكتبه في اللوح المحفوظ .

والدرجة الثانية - الايمان بمشيئة الله النافذة ،وقدرته الشاملة ، وأنه خالق كل شيء .

ومع ذلك ،فقد أمر العباد بطاعته وطاعة رسله، ونهاهم عن معصيته ، والعباد فاعلون حقيقة ، والله خالق أفعالهم ، ولهم قدرة وارادة ،والله خالقهم وخالق قدرتهم وارادتهم .

ثم ذكر أن من أصول أهل السنة أن الايمان قول وعمل، يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية، وأنهم لا يكفرون أهل القبلة بمطلق المعاصي والكبائر(ص ١٥١، ١٥٢) .

ومن أصولهم سلامة قلوبهم وألسنتهم لأصحاب رسول الله ، ويقبلون ماجاء به الكتاب والسنة والاجماع من فضائلهم ومراتبهم ،ويحبون أهل بيت رسول الله صلى الله عليه وسلم، وأزواجه ، ويتولونهم ،ويمسكون عما شجر بين الصحابة ، وأنه تجوز عليهم الذنوب في الجملة،وأنهم خير القرون (ص ١٥٢- ١٥٦) .

ومن أصولهم التصديق بكرامات الأولياء (ص ١٥٦) .

ومن طريقتهم اتباع آثار رسول الله صلى الله عليه وسلم باطنا وظاهرا ، واتباع سبيل السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار (ص ١٥٧) .

وأورد شيخ الاسلام في كلامه عن هذه الأصول بعض الأدلة التي تناسب التأليف المختصر .

وختم ابن تيمية هذه العقيدة بأن أهل السنة - مع هذه الأصول - يدينون بمسائل أشار اليها (ص ١٥٨-١٥٩) ، منها أنهم يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر على ماتوجبه الشريعة ،-ويرون اقامة الحج ، والجهاد ،والجمع والأعياد ، مع الأمراء أبرارا كانوا أو فجارا ، ويحافظون على الجماعات ، والنصيحة للأمة ، وموالاة المؤمنين بعضهم لبعض .

ويأمرون بالصبر عند البلاء ، والشكر عند الرخاء ، والرضا بمر القضاء ، ويدعون الى مكارم الأخلاق ومحاسن الأعمال .

ويندبون الى أن تصل من قطعك ، وتعطي من حرمك ، وتعفو عمن ظلمك .

ويأمرون ببر الوالدين ،وصلة الأرحام ، وحسن الجوار ، والاحسان الى اليتامى والمساكين وابن السبيل ، والرفق بالمملوك .

وينهون عن الفخر والخيلاء والبغي ، والاستطالة على الخلق بحق أو بغير حق ، ويأمرون بمعالي الأخلاق ، وينهون عن سفسافها .

وكل مايقولونه أو يفعلونه من هذا أو غيره ، فانما هم فيه متبعون للكتاب والسنة، وطريقتهم هي دين الاسلام الذى بعث الله به محمدا صلى الله عليه وسلم .

على أن ابن تيمية فيما بعد بين أن الأصبهاني لم يترك طريقة أهل السنة والجماعة فحسب ، بل لم يبلغ بهذا المعتقد حتى منزلة الأشاعرة المتقدمين كأبي الحسن والباقلاني ، بل ولا المتأخرين كالجويني والغزالي ، وأنه - كمتبوعه أبي

عبد الله الرازى ـ متردد بين الفلسفة والاعتزال.[1]

فقد استدل الأصبهاني على كون الله متكلما " بأن الله آمر ناه ، لأنه بعث الرسل لتبليغ أوامره ونواهيه ، ولا معنى لكونه متكلما الا ذلك ".[2]

وقد شرح ابن تيمية هاتين المقدمتين ، ثم قال : " ولقائل أن يقول : هذا الذى ذكره قليل الفائدة . . . وانما المقصود اثبات أنه متكلم حقيقة ، بكلام يقوم بنفسه ، خلافا للمتفلسفة . . . وللجهمية من المعتزلة وغيرهم . . . وهذا القدر الذى أثبته من كونه متكلما أمر لا ينازعه فيه معتزلي ، بل ولا متفلسف الهي يقر بالنبوات في الجملة.[3]

ثم قال : " ولقائل أن يقول : ان هذا السؤال ليس لازما في مسألة " الكلام " ، بل وفي سائر المسائل ، فانه لم يثبت شيئا من الصفات القائمة بنفسه ، وانما أثبت أحكام الصفات وأثبت الأسماء ، والمعتزلة توافق على الأسماء والأحكام ، بل والفلاسفة أيضا توافق على اطلاق ماذكره من الأسماء والصفات ، فلا يكون في هذا الاعتقاد فرق بين مذهب الصفاتية أهل الاثبات : كابن كلاب والأشعرى وأتباعهما ، ولا بين المعتزلة : كأبي علي وأبي هاشم وأبي الحسين البصرى وأمثالهم ، بل هذا الاعتقاد مشترك بين المعتزلة والأشعرية وغيرهم من الطوائف .

يبين هذا أنه لم يذكر في اعتقاده ماتتميز به الأشعرية عن المعتزلة : ولا ذكر أن القرآن كلام الله غير مخلوق ؛ ولا ذكر مسألة الرؤية : وأن رؤية الله جائزة في الدنيا ، واقعة في الآخرة ؛ ولا ذكر أيضا مسائل القدر : وأن الله خالق أفعال العباد وأنه مريد للكائنات ، ولا ذكر أيضا مسائل الأسماء والأحكام : وأن الفاسق لا يخرج عن الايمان بالكلية ، ولا يجب انفاذ الوعيد ، بل يجوز العفو عن أهل الكبائر ؛ ولا ذكر مسائل الامامة والتفضيل .

(١) وهذا يوضح التطور الذى مر به المذهب الأشعرى ، وكيف اتسعت الفجوة بينه وبين المذهب السني ، واقترب ـ على يد أبي عبد الله الرازى ، ومن جاء بعده كالآمدى والأرموى والأصبهاني ـ من مذهب المعتزلة والفلاسفة ، مع أنه ظهر في كلام هؤلاء من الوقف والحيرة والاضطراب مايفوق سابقيهم .

(٢) شرح الأصبهانية ، ص ٣٩٧ . (٣) شرح الأصبهانية ، ص ٤١٣ ، ٤١٤ .

وكل هذه الأصول تذكر في مختصرات المعتقدات ، التي يصنفها متأخرو الأشاعرة : " كالعقيدة القدسية " لأبي حامد ، و " العقيدة البرهانية " المختصرة من ارشاد أبي المعالي ، ونحوهما ، فضلا عن الاعتقاد الذى يذكره أئمة الأشعرية : كالقاضي أبي بكر وذويه ، فانهم يزيدون على ذلك اثبات الصفات الخبرية ، واثبات العلو، وأمثال ذلك ، فضلا عن الاعتقاد الذى ذكره الأشعرى في " المقالات " عن أهل السنة وأصحاب الحديث ، فان فيه جملا مفصلة ، فضلا عما يذكره السلف والأئمة الكبار من الاثبات والتفصيل ، المبين للسنة ، الفاصل بينها وبين كل بدعة .

ولهذا كان أصحاب هذا المصنف مع انتسابهم الى الأشعرى ، انما هم في باب الصفات مقرون بما تقر به المعتزلة ، لا يقرون بما تقر به الأشعرية من الزيادات ، وبحوث أبي عبد الله بن الخطيب [1] تعطيهم ذلك ، فان الوقف والحيرة ظاهر على كلامه في اثبات الصفات ، ومسألة " الرؤية " و " الكلام " وأمثالهما ، بخلاف مسائل " القدر " فانه جازم فيها بمخالفة المعتزلة " [2].

وتابع ابن تيمية نقده قائلا : " فان قيل : فالمعتزلة لا تقر بمنكر ونكير ، والصراط، والميزان ، ونحو ذلك ، مما ذكره هذا المصنف .

قيل : المعتزلة في ذلك على قولين : منهم من يثبت ذلك ، ومنهم من ينفيه ، على أن ماذكره ليس فيه مايدل على اثبات هذه الأمور ، وانما فيه الاقرار بكل ما أخبر به الرسول من هذه الأمور ، وليس في المعتزلة ولا غيرهم من المسلمين من يقول : لا أقر بما أخبر به الرسول ، بل كل مسلم يقول : ان ما أخبر به الرسول فهو حق ، يجب تصديقه به . . .

فالمبتدع اذا نازع السني ، لا ينازعه في تصديق الرسول في كل ما أخبر به ، لكن المنكر لشيء من السنة ينازع فيه ؛ هل أخبر بذلك الرسول أم لا ؟ وهل خبره على ظاهره أم لا ؟ وهو لم يثبت لا هذا ولا هذا ، اذ هما من علم النقل ودلالة الألفاظ ، وليس فيما ذكره شيء من هذا وهذا .

---

(١) المقصود أبو عبد الله الرازى .

(٢) شرح الأصبهانية ، ص ٤١٤ - ٤١٦ .

كما أن كلامه في التوحيد ليس مبنيا على أصول الأشعرية ولا أصول المعتزلة ، بل على أصول المتفلسفة ، فهو متردد بين الفلسفة والاعتزال ، وأخذ من بحوث المنتسبين الى الأشعرية كالرازى ونحوه ماقد يقوله هؤلاء وهؤلاء ".[1]

واذا نظرنا في " الرسالة القدسية " لأبي حامد الغزالي[2] ، التي ذكرها ابن تيمية مثلا لعقائد الأشاعرة المتأخرين ، والتي لم يلفها الأصبهاني بعقيدته ، نجد أن أبا حامد قال في أولها عمن أسماهم " عصابة السنة ":[3]

" وعرفوا أن كلمتي الشهادة على ايجازها تتضمن اثبات ذات الاله ، واثبات صفاته ، واثبات أفعاله ، واثبات صدق الرسول ، وعلموا أن بناء الايمان على هذه الأركان ، وهي أربعة ، ويدور كل ركن منها على عشرة أصول .

الركن الأول - في معرفة ذات الله تعالى ، ومداره على عشرة أصول : وهي العلم بوجود الله تعالى ، وقدمه ، وبقائه ، وأنه ليس بجوهر ، ولا جسم ، ولا عرض ، وأنه سبحانه ليس مختصا بجهة ، ولا مستقرا على مكان ، وأنه يرى ، وأنه واحد .

الركن الثاني - في صفاته ، ويشتمل على عشرة أصول : وهو العلم بكونه حيا ، عالما ، قادرا ، مريدا ، سميعا ، بصيرا ، متكلما ، منزها عن حلول الحوادث ، وأنه قديم الكلام والعلم والارادة .

الركن الثالث - في أفعاله تعالى - ومداره على عشرة أصول : وهي أن أفعال العباد مخلوقة لله تعالى ، وأنها مكتسبة للعباد ، وأنها مرادة لله تعالى ، وأنه متفضل بالخلق والاختراع ، وأن له تكليف مالا يطاق ، وأن له ايلام البريء ، ولا يجب عليه رعاية

(١) شرح الأصبهانية ، ص ٤١٧ ، ٤١٨ ، وانظر أيضا ، ص ٤٥٥ ، ٤٥٦ .

(٢) هذه العقيدة هي الفصل الثالث من كتاب " قواعد العقائد " ضمن كتاب " احياء علوم الدين " ١ / ١٠٤ - ١١٥ ، ويذكر الغزالي في أولها (١ / ١٠٤) أنه كتبها في الأصل مفردة لأهل القدس ، وسماها " الرسالة القدسية في قواعد العقائد " ، ثم أودعها في الفصل الثالث من هذا الكتاب .

(٣) يلاحظ أننا الآن بصدد بيان تقصير الأصبهاني في عدم استيفائه لمسائل العقيدة التي يذكرها أصحابه الأشاعرة ، ومن نافلة القول الاشارة الى أن ثمة مخالفات ظاهرة لمذهب أهل السنة من بعض عناوين مباحث الرسالة القدسية .

الأصلح ، وأنه لا واجب الا بالشرع ، وأن بعثة الأنبياء جائزة ، وأن نبوة نبينا محمد صلى الله عليه وسلم ثابتة مؤيدة بالمعجزة .

الركن الرابع - في السمعيات ، ومداره على عشرة أصول : وهي اثبات الحشر والنشر وسؤال منكر ونكير، وعذاب القبر ، والميزان ، والصراط ، وخلق الجنة والنار، وأحكام الامامة ، وأن فضل الصحابة على حسب ترتيبهم ، وشروط الامامة ".[1]

ثم فصل الغزالي الكلام في هذه الأركان الأربعة ، وأصولها الأربعين.[2]

ولنتابع الآن شرح ابن تيمية لمسائل الأصبهاني ودلائله عليها .

وجود الخالق :

استدل أبو الحسن الأشعرى على اثبات الصانع بتحول الانسان من حال الى حال " فقد كان نطفة ، ثم علقة ، ثم لحما ودما وعظما ،وقد علمنا أنه لم ينقل نفسه من حال الى حال . . . فلا بد أن له ناقلا نقله من حال الى حال ، ودبره على ماهو عليه".[3]

وهذه صورة من صور دليل حدوث صفات الأجسام، أو حدوث الأعراض .

ولما أراد الأشعرى تقرير حدوث النطفة سلك دليل حدوث الأجسام، اذ قال :
" فان قالوا : فما يؤمنكم أن تكون النطفة لم تزل قديمة ؟ قيل لهم : لو كان ذلك كما ادعيتم لم يجز أن يلحقها الاعتمال والتأثير، ولا الانقلاب والتغيير، لأن القديم لا يجوز انتقاله وتغيره ، وأن يجرى عليه سمات الحدث ".[4]

---

(١) احياء علوم الدين ١/١٠٥ .
(٢) أما العقيدة البرهانية المختصرة من ارشاد أبي المعالي ،التي مثل بها ابن تيمية لنفس الغرض ، فقد ذكرت في هامش ،ص ٤١٥ أني راجعت عددا من مراجع ترجمة أبي المعالي الجويني ، وبعض المراجع المصنفة في أسماء الكتب ،ولم تذكر مختصرا لكتاب " الارشاد "، لا العقيدة البرهانية ولا غيرها ، ولكن كتاب " الارشاد " نفسه الذى بين أيدينا تضمن ماذكره الغزالي في الرسالة القدسية ، وزاد مسائل أخرى منها مسائل " الأسماء والأحكام ".
والغزالي أتبع الرسالة القدسية بذكر مسائل الأسماء والأحكام ، فخصص لها الفصل الرابع من قواعد العقائد. انظر احياء علوم الدين ١/١١٦-١٢٥ .
(٣) كتاب " اللمع " لأبي الحسن الأشعرى ،ص ١٨ .
(٤) المصدر السابق ، ص ١٩ .

وقد سلك أبو عبد الله الرازي في كتابه " نهاية العقول " خمس طرق لاثبات الصانع ،ملخصها :

الأول - الاستدلال بحدوث الذوات ، كالاستدلال بحدوث الأجسام ،المبني على حدوث الأعراض ، كالحركة والسكون ، وامتناع مالا نهاية له ، وهذا طريق المعتزلة ومن وافقهم من الأشعرية كأبي المعالي .

الثاني - الاستدلال بامكان الأجسام ، وهو عمدة الفلاسفة .

الثالث - الاستدلال بامكان الصفات .

الرابع - الاستدلال بحدوث الصفات والأعراض ، مثل صيرورة النطفة المتشابهة الأجزاء انسانا .

الخامس - الاستدلال بما في العالم من الاحكام والاتقان على علم الفاعل ، والذى يدل على علم الفاعل هو بالدلالة على ذاته أولى .

وقال عن الطريق الخامسة : " وهي عند التحقيق عائدة الى الطرق الأربع ".[1]

وذكر الطرق الأربع الأولى في كتاب " معالم أصول الدين "،ص ٣٨- ٤٠ ، وكتاب " محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين "،ص ١٤٧-١٤٩ .

وجعلها في كتاب " الأربعين "، ستا ،اذ أضاف مجموع الامكان والحدوث في الذوات ، ومجموع الامكان والحدوث في الصفات .[2]

أما الأصبهاني فقد استدل على وجود الخالق بقوله :" فالدليل على وجود الممكنات ،لاستحالة وجودها بنفسها ، واستحالة وجودها بممكن آخر، ضرورة استغناء المعلول بعلته عن كل ماسواه ، وافتقار الممكن الى علته ".[3]

وقال شيخ الاسلام ابن تيمية في شرحه : ان هذا الدليل مبني على مقدمتين :

---

(١) أورد ابن تيمية نص كلام الرازي من كتابه " نهاية العقول " عن هذه الطرق ، وتكلم عليها في كتاب " در" تعارض العقل والنقل ٣ / ٧٢- ٨٧ .

(٢) كتاب الأربعين للرازي ،ص ٧٠ .

(٣) شرح الأصبهانية ، ص ٣ ، ٣٧ .

الأولى - أن الممكنات موجودة .

الثانية - أن الممكن لا يوجد الا بواجب الوجود .

ولاحظ ابن تيمية أن الأصبهاني لم يقرر المقدمة الأولى ، وهذا يجعل طريقته مشابهة لطريقة المتفلسفة كابن سينا في اثبات واجب الوجود ، وهي قولهم : " ان نفس الوجود يشهد بوجود واجب ، فان الوجود اما ممكن واما واجب " ، ويرون هذه الطريقة أوثق وأشرف من الالتفات الى الممكنات[1].

ويقول ابن تيمية : ان هذه الطريقة صحيحة ، لكن نتيجتها مجرد اثبات وجود واجب ، وهذا لم ينازع فيه أحد من العقلاء المعتبرين ، ولا هو من المطالب العالية ، ولا فيه اثبات الخالق ، ولا اثبات وجود واجب أبدع السموات والأرض ، وانما فيه أن في الوجود وجودا واجبا ، وهذا يسلمه منكرو الصانع كفرعون والدهرية المحضة ، واليه يؤول قول أهل وحدة الوجود .

وثمة محذور آخر ، وهو أن المتفلسفة يثبتون مغايرة الواجب لما سواه ببيان امكان الأجسام ، وامكان الاجسام مبني على توحيدهم المتضمن نفي صفات الله تعالى[2].

وبعد أن أرجع ابن تيمية سبب سلوك الأصبهاني هذه الطريقة الى كونه اختصر عقيدته من كتب أبي عبد الله الرازي[3] - قرر وجود الممكنات ، ليتم ما ذكره الأصبهاني من الدليل ، ولتكون هذه الطريقة العقلية صحيحة موافقة لطريقة القرآن .

فقال : " انه يمكن تقريرها بما نشاهد من حدوث الحوادث ، فانا نشاهد حدوث الحيوان والنبات والمعادن ، وحوادث الجو كالسحاب والمطر وغير ذلك . . . وهذه الحوادث كانت معدومة ثم وجدت ، فعدمها ينفي وجوبها ، ووجودها ينفي امتناعها .

(١) نقلت في هامش ، ص ٣٨ كلام ابن سينا في ذلك من كتابه " الاشارات والتنبيهات " ٣ - ٤ / ٤٤٧ ، ٤٨٢ .

(٢) شرح الأصبهانية ، ص ٣٧ - ٤٠ ، وانظر درء تعارض العقل والنقل ٣ / ٧٤ ، ٧٥ ، ١٦٢ - ١٦٤ ، وانظر دليل التوحيد عند الأصبهاني ، وشرح ابن تيمية فيما سيأتي .

(٣) قال ابن تيمية في درء تعارض العقل والنقل ٣ / ١٦٤ ، ٨ / ١٢٥ : ان الرازي جعل طريقة ابن سينا هي العمدة الكبرى في اثبات الصانع ، كما ذكر ذلك في رسالة " اثبات واجب الوجود " و " نهاية العقول " و " المطالب العالية " وغير ذلك من كتبه .

ومن سلك هذه الطريق لم يحتج الى أن يثبت امكانها بحدوثها ، ثم يستدل بامكانها على الواجب ، بل نفس حدوثها دليل على اثبات المحدث لها ، فان العلم بأن المحدث لابد له من محدث ، أبين من العلم بأن الممكن لابد له من واجب ، فتكون تلك الطريق أبين وأقصر، وهذه الطريق أخفى وأطول ".[1]

وأشار ابن تيمية الى أن بعض الناس يستدل على المحدث ، بأن تخصيص الحوادث بوقت دون وقت ، وبوصف دون وصف ، لابد له من مخصص ، وقال : هذا الاستدلال وان كان صحيحا ، فليس بمسلك سديد على الاطلاق ،فان العلم بأن المحدث لابد له من محدث ، أبين من هذا .

وهذا الذى يشير اليه الشيخ هو صورة من صور دليل حدوث الصفات ، يذكره الأشاعرة بعد أبي الحسن[2] ، وقد بين ابن تيمية أن طريقة امامهم أقرب الى طريقة القرآن[3].

ثم شرح ابن تيمية المقدمة الثانية لهذا الدليل ، وختم كلامه مشيرا الى طرق أخرى ، اذ أن وجود الخالق سبحانه وتعالى أمر ظاهر بين ،مركوز في الفطر، يمكن الاستدلال عليه بعدد من الطرق ، كأن يقال : الموجود اما حادث واما قديم ، والحادث لابد له من قديم ؛ والموجود اما غني واما فقير، والفقير لابد له من غني يحصل به مالا يوجد الفقير الا به ؛ والموجود اما مخلوق واما غير مخلوق ، والمخلوق لابد له من خالق ، وهكذا .[4]

---

(١) شرح الأصبهانية ، ص ٤٦ .
(٢) انظر الانصاف للباقلاني ،ص ١٦ ، ٢٧ ، والتمهيد له ،ص ٢٣ - ٢٤ ؛ والارشاد للجويني ،ص ٢٨ - ٣١ ؛ والرسالة القدسية للغزالي ، ضمن احياء علوم الدين ١ / ١٠٦ .
(٣) أورد ابن تيمية في درء تعارض العقل والنقل ٨ / ٧٠ - ٩٤ ، ٩٩ - ١٠٨ ، ٣٠٤ - ٣٤٩ دليل الأشعرى من كتابه " اللمع " ، وشرح الباقلاني له في " شرح اللمع " واعتراض القاضي عبد الجبار المعتزلي على أبي الحسن ، وعقب على هؤلاء بتعقيبات دقيقة نافعة .
(٤) شرح الأصبهانية ، ص ٤٨ - ٥٠ .

وقد بسط ابن تيمية ما اختصره في شرح هذا الدليل فيما بعد ، حيث عقد ثلاثة فصول متتابعة ، فصل يقع في الصفحات (١٣٤- ٢٦٠) تحدث فيه عن مسألة " حدوث العالم "، وهي مسألة أغفلها الأصبهاني ، وتوقع ابن تيمية أن يكون سبب هذا الاغفال " لما رأى فيها من الاضطراب ، لاسيما فيما عنده من طريقة الرازى وأمثاله[1] أو لاعتقاده أن ماذكره من الطريق الى اثبات الصانع لا يحتاج الى اثبات حدوث العالم ، فيمكن مع ذلك العلم به من جهة السمع ".[2]

ثم ذكر ابن تيمية طريقة أهل الكلام من الجهمية والمعتزلة ومن وافقهم من الكلابية وغيرهم ، وهي أنهم قالوا : " ان اثبات الصانع لا يمكن الا بمعرفة حدوث العالم ، وذلك لا يمكن الا بمعرفة حدوث الأجسام ، ومعرفة حدوث الأجسام هو بمعرفة استلزامها للحوادث ، وأن مالا يخلو عن الحوادث فهو حادث ".[3]

وبين أن هؤلاء أخطأوا من وجوه :

منها دعواهم أن الرب تعالى لا يعرف الا بهذه الطريق ، ودعواهم أنها أول واجب على العباد ، ودعواهم أنها طريقة الخليل عليه السلام ، والتزامهم للوازمها : كنفي الصفات والأفعال ، أو رؤية الله ، أو غير ذلك .

وقد رأى أئمة الاسلام أن هذه الطريقة فاسدة في العقل ، كما هي بدعة في الشرع ، وأنها الى نفي حدوث العالم ، وعدم الدلالة على اثبات الصانع أقرب منها الى اثبات حدوث العالم واثبات الصانع ، ولهذا استطال الفلاسفة الدهرية القائلون بقدم الأفلاك على أصحاب هذه الطريقة .

ثم بين ابن تيمية حدوث ماسوى الله من الأفلاك وغيرها ، وامتناع قدم شيء معه .

---

(١) للوقوف على اضطراب الرازى في مسألة " حدوث العالم " يراجع كتاب " فخر الدين الرازى وآراؤه الكلامية والفلسفية " لمحمد صالح الزركان ، ص ٣٥٨ ومابعدها .

(٢) شرح الأصبهانية ، ص ١٣٤ ، ١٣٥ .

(٣) شرح الأصبهانية ، ص ١٣٥ .

واثبات الخالق واحداثه لما سواه ، لا يمكن الا باثبات أفعاله وصفاته ، وهذا أصل عظيم تحدث فيه ابن تيمية طويلا ، وناقش أقوال الفلاسفة والمتكلمين ، ووازن بينها ثم أورد أقوال السلف ومقاربيهم وبعض الفلاسفة في هذا الأصل ، واستدل عليه من القرآن والسنة وعرض في آخر كلامه لمذهب الحرنانيين ، وأبطل قولهم بالقدماء الخمسة .

وفي الفصل الثاني (ص ٢٦٠ - ٣٤٢) يذكر الطرق الأربع لأهل الكلام في اثبات الصانع التي تقدمت الاشارة اليها ، ويذكر أنها طرق صحيحة اذا قرر امكان أو حدوث بعض الأجسام أو بعض الصفات ، لا كلها ، وأن الاستدلال بما يشاهد من الحدوث أبين الطرق ، وأقربها الى طريقة القرآن ، وهي التي يسمونها " حدوث الصفات " ، لكن طريقة القرآن الاستدلال بحدوث الأعيان ، وذلك أكمل ، مع مافي القرآن من الطرق التي يبين بها ربوبية الرب تعالى ومشيئته وقدرته ، ورحمته وعنايته واحسانه والهيته وحكمته .

وهؤلاء المتكلمون يذكرون حدوث الصفات ، لاعتقادهم أن مانشهده من الحوادث انما هو صفات ، بناء على اثبات " الجوهر الفرد " ، وأن الحدوث انما هو اجتماع الجواهر وافتراقها .

وقد بين الشيخ فساد قولهم " بالجوهر الفرد " ، ثم تحدث عن عمدتهم في اثبات حدوث الأجسام ، وهي قولهم : انها لا تخلو عن الحوادث ، ومالم يخل عن الحوادث فهو حادث ، وتكلم عليه كلاما طويلا ، أورد فيه أقوال الناس في دوام الحوادث ، وبين بطلان قول المتكلمين والفلاسفة في هذا ، وجره هذا الى ايراد كلام ابن سينا والرازى في " الحركة " وناقشه مناقشة تفصيلية ، كما أورد أقوال بعض المتكلمين في مسألة " القرآن " و " كلام الله " ، وأظهر مافيه من صواب وخطأ .

والفصل الثالث فصل قصير (ص ٣٤٢ - ٣٤٤) أكد فيه الكلام على وضوح وكمال طريقة القرآن في اثبات الصانع .

وحدانية الخالق :

قال الجويني في كتاب " الارشاد " في بيان معنى الواحد : " ألباري سبحانه وتعالى واحد ، والواحد في اصطلاح الأصوليين[1] الشيء الذى لا ينقسم ، ولو قيل : الواحد هو الشيء ، لوقع الاكتفاء بذلك ، والرب سبحانه وتعالى موجود فرد ، متقدس عن قبول التبعيض والانقسام . وقد يراد بتسميته واحدا أنه لا مثل له ولا نظير ".[2]

وفصل معنى " الواحد " في كتابه " الشامل " فقال : " اختلفت عبارات أئمتنا في حقيقة الواحد ومعناه ، فالذى صار اليه الأكثرون أن الواحد هو الشيء الذى لا يصح انقسامه ".[3]

ثم قال : " والذى اختاره القاضي[4] أن قال : الواحد هو الشيء ، وحاول قدحا فيما تقدم من العبارات ، فقال : من قال حقيقة الواحد الشيء الذى لا ينقسم ، فقد ركب الحد من وصفين ، وشيخنا يأبى تركب الحد ، كما يأبى تركب العلل ".[5]

وذكر الجويني[6] أسئلة ، قال : ان الباقلاني وجهها على نفسه ، وانفصل عنها .
ثم قال : " وقد ذكر القاضي طريقة أخرى ، ووافقه عليها الأستاذ أبو بكر[7] وذلك أنهما قالا : . . . فهو المتحد في ذاته ، المتقدس عن الانقسام والتجزىء ، وهو الواحد على أنه لا يشبه شيئا ، ولا يشبهه شيء ، وهو الواحد على أنه الملجأ في دفع الضر والبلوى ولا ملجأ سواه ".[8]

(١) ذكر محققا كتاب " الارشاد " أن في نسخة : الموحدين .
(٢) الارشاد ، ص ٥٢ .
(٣) الشامل ، ص ٣٤٥ .
(٤) يعني الباقلاني .
(٥) الشامل ، ص ٣٤٥ .
(٦) الشامل ، ص ٣٤٥ ، ٣٤٦ .
(٧) المقصود أبو بكر بن فورك .
(٨) الشامل ، ص ٣٤٦ ، ٣٤٧ .

ووجدت الباقلاني في كتاب " الانصاف " ، ص ٣٠ يقرر أن صانع العالم واحد أحد ، ويقول : " انما نريد به أنه لا شبيه له ولا نظير ، ونريد بذلك أنه ليس معه من يستحق الالهية سواه ، وقد قال تعالى : (انما الله اله واحد) ، ومعناه لا اله الا الله ، والدليل على أن صانع العالم على ماقررناه قوله تعالى : (لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا) والدليل المعقول مستنبط من هذا النص المنقول . . . " ثم ذكر دليل التمانع .. وهذا يخالف المشهور عن الأشاعرة في تقريرهم التوحيد ، وتركيزهم على توحيد الربوبية ، ولعل ذلك من أسباب ثناء ابن تيمية على الباقلاني ، انظر الحموية ضمن مجموع فتاوى شيخ الاسلام ابن تيمية (ط. الرياض) ٥ / ٩٨ .

ثم قال: " وذهبت الفلاسفة الى أن الواحد هو الشيء الذى ليس بكثير ولا كثرة وهذه العبارة تقارن ماقدمناه من العبارات، فانهم يعبرون بالكثرة عن العدد، وبالكثير عن المتعدد، ويعبرون عن المساحة بالعظم، فرجع قولهم الى نفي العدد والانقسام[1]".

وقال الشهرستاني في كتاب" نهاية الاقدام": " قال أصحابنا: الواحد هو الشيء الذى لايصح انقسامه، اذ لاتقبل ذاته القسمة بوجه، ولا تقبل الشركة بوجه، فالبارى تعالى واحد في ذاته لاقسيم له، وواحد في صفاته لا شبيه له، وواحد في أفعاله لا شريك له، وقد أقمنا الدلالة على انفراده بأفعاله، فلنقم الدلالة على انفراده بذاته وصفاته.

وقالت الفلاسفة: واجب الوجود بذاته لايجوز أن يكون أجزاء كمية، ولا أجزاء حد قولا، ولا أجزاء ذات فعلا ووجودا، وواجب الوجود لن يتصور الا واحدا من كل وجه، فلا يتصور ولا يتحقق موجودان كل واحد منهما واجب بذاته، وعن هذا نفوا الصفات، وان أطلقوها عليه فبمعنى آخر، كما سنذكره"[2].

ويستدل أئمة الأشاعرة قبل الرازى على الوحدانية، بدليل التمانع[3]،

أما الرازى فقد سلك في كتاب" معالم أصول الدين[4]" دليل التمانع ودليلين آخرين: أحدهما - ما أسماه بالدليل السمعي؛ اذ قال: " اعلم أن العلم بصحة النبوة لا يتوقف على العلم بكون الاله واحدا، فلا جرم امكان[5] اثبات الوحدانية بالدلائل السمعية، واذا ثبت هذا فنقول: ان جميع الكتب الالهية ناطقة

---

(١) الشامل، ص ٣٤٧، وذكر بعد ذلك، ص ٣٤٧-٣٤٨ أقوال المعتزلة في معنى الواحد.

(٢) نهاية الاقدام في علم الكلام، ص ٩٠، ٩١.

(٣) انظر اللمع لأبي الحسن، ص ٢٠، ٢١، والانصاف للباقلاني، ص ٣٠، ٣١، والتمهيد له، ص ٢٥، والارشاد للجويني، ص ٥٣، والشامل له، ص ٣٥٢ ومابعدها، نهاية الاقدام، ص ٩١، ٩٢.

(٤) معالم أصول الدين، ص ٧٤-٧٦.

(٥) امكان: كذا في معالم أصول الدين، ولعل الصواب: أمكن.

بالتوحيد ، فوجب أن يكون التوحيد حقا "[1].

الثاني - دليل الفلاسفة ، وهو أن الالهين " لو اشتركا في الأمور المعتبرة في الالهية ، فاما أن يمتاز[2] أحدهما عن الآخر في أمر من الأمور ، واما أن لا يحصل هذا الامتياز ،فان كان الثاني فقد بطل التعدد ، وأما الأول فباطل لوجهين :

أحدهما - أنهما لو اشتركا في الالهية ، واختلفا في أمر آخر - ومابه المشاركة غير مابه الممايزة - فكل واحد منهما مركب ، وكل مركب ممكن ، وكل ممكن محدث، فالالهان محدثان ، هذا خلف .

والثاني - هو أن مابه حصل الامتياز، اما أن يكون معتبرا في الالهية أو لا يكون فان كان الأول كان عدم الاشتراك فيه يوجب عدم الاشتراك في الالهية ، وان كان الثاني كان ذلك فضلا زائدا على الأحوال المعتبرة في الالهية ، وذلك صفة نقص ، وهو على الله محال[3].

وفي حين نرى الرازى أضاف دليل الفلاسفة الى دليل التمانع المشهور عند أصحابه الأشاعرة ، فقد جاء بعده أبو الحسن الآمدى ، وقدح في دليل التمانع[4].

وبعدهما الأصبهاني سلك مسلك الفلاسفة دون الاشارة الى مسلك المتكلمين ، فقال :" والدليل على وحدته أنه لا تركيب فيه بوجه ، والا لما كان واجب الوجود لذاته ،ضرورة افتقاره الى ماتركب منه ، ويلزم من ذلك أن لا يكون من نوعه اثنان، اذ لو كان لزم وجود الاثنين بلا امتياز وهو محال "[5].

---

(1) معالم أصول الدين ،ص ٧٤.
(2) في معالم أصول الدين : فاما أن لا يمتاز، وهو خطأ.
(3) معالم أصول الدين ،ص ٧٥، ٧٦ ،وهذه المسالك تبين أن معنى الوحدانية عند الرازى يتضمن نفي الشريك ونفي التركيب ، وستأتي بعد قليل الاشارة الى نقل ابن تيمية كلامين له من كتابين يظهران حيرته في نفي التركيب أو لزومه.
(4) في كتاب غاية المرام في علم الكلام،ص ١٥٢ - ١٥٥ قدح الآمدى في دليل التمانع ورجح دليل الفلاسفة ،وفي كتاب " أبكار الأفكار " مخطوط ١/ج ١٦٧ - ظ ١٧١ ذكر هذين الدليلين ضمن عدد من الطرق العقلية ، وقدح فيها ،وقال : انها مضطربة غير يقينية ، والأقرب هو الدليل السمعي ،انظر شرح الأصبهانية ،ص ٨٨ وهامش ٣ في تلك الصفحة .
(5) شرح الأصبهانية ،ص ٣ ، ٥٠ .

وقال ابن تيمية في شرحه : " ان هذا الدليل أخذه من كلام أبي عبد الله الرازى، وهو سلك فيه مسلك المتفلسفة كابن سينا وأمثاله ، فان هذا هو عمدتهم فيما يدعونه من التوحيد ، وهو حجة باطلة ، ومقصودهم فيما يدعونه نفي الصفات ".(١)

ثم بين ابن تيمية فساد هذه الحجة من سبعة وجوه(٢)، منطلقا من قاعدة أهل السنة والجماعة في الألفاظ المتشابهة المجملة التي اصطلح المبتدعة على استعمالها في معارضة الكتاب والسنة ،وقد تكون هذه الألفاظ موجودة في الكتاب والسنة أو في اللغة بمعاني أخر. هذه القاعدة هي التفصيل لمعاني هذه الألفاظ، بحيث يقبل ماوافق القرآن والسنة ، ويرد ماخالفهما .(٣)

وفي هذه الوجوه تكلم في ألفاظ " التركيب " و " الكثرة " و " الافتقار" و " الجزء" و " الغير " و " واجب الوجود "، في مثل قول الفلاسفة : لو قامت به الصفات لكان مركبا، وقولهم : اثبات الصفات يفضي الى الكثرة في ذاته، وقولهم :انه يلزم افتقاره الى ماركب منه ، وذلك ينافي وجوب الوجود ، وقولهم :ان المركب مفتقر الى جزئه ، وجزؤه غيره .

وتكلم في هذا السياق عن لفظ " القديم " عند المعتزلة ، وقولهم :" اذا أثبتم الصفات قلتم بتعدد القدماء ".

ومصطلح " التركيب " أو " الكثرة " الذى جعل هذا المصنف نفيه عمدته في التوحيد ، نقل ابن تيمية نصين من كتابين لامام هذا المصنف أبي عبد الله الرازى، يدلان على حيرته فيه ،اذ جعل في كتابه " الأربعين " من لوازم الواجب لذاته أن يكون منزها في حقيقته عن الكثرة ، وهذا يستلزم نفي الصفات ، بينما بين في كتابه " نهاية العقول " أن وقوع الكثرة مما لا بد منه ، وأن ذلك لا ينافي وجوب الوجود.(٤)

---

(١) شرح الأصبهانية ،ص ٥٠ .
(٢) شرح الأصبهانية ،ص ٥١ - ٨٤.
(٣) تحدث ابن تيمية في عدد من مؤلفاته عن هذه القاعدة ، وذكر أن المناظر لهؤلاء المبتدعة له موقفان - حسب المصلحة - اما التفصيل ،أو الامتناع عن موافقتهم في التكلم بهذه الألفاظ نفيا واثباتا ،انظر مثلا درء تعارض العقل والنقل ٢٢٩/١ ومابعدها .
(٤) شرح الأصبهانية ،ص ٦٦- ٧٠.

وهذه حال أهل الكلام، فالآمدى زيف كل الطرق العقلية الدالة على التوحيد، وهذا الأصبهاني، نقل الثقة أنه سمع وهو يقول للشيخ ابراهيم الجعبري: "بت البارحة أفكر في دليل عقلي على التوحيد ليس له معارض، فلم أجد".[1]

والذى أوجب حيرة هؤلاء واضطرابهم وشكهم فساد أدلتهم التي ظنوها عقلية.

ثم ذكر ابن تيمية أن التوحيد ثلاثة أنواع: توحيد الصفات، وتوحيد الربوبية، وتوحيد الالهية، وأن التوحيد الذى بعث الله به رسوله، وأنزل به كتابه هو توحيد الالهية المتضمن توحيد الربوبية.[2]

وعقد فصلا (ص ٨٩ - ٩٨) لتوحيد الصفات، تابع مناقشة المتفلسفة في نفيهم الصفات، وان خالهم هذا النفي في مسمى "التوحيد"، وتسميتهم انحرافهم "العلم الأعلى"، ووازن بين هؤلاء وسلفهم اليونانيين.

ثم عقد فصلا (ص ٩٨ - ١٣٤) تكلم فيه عن النوع الثاني، وهو توحيد الربوبية، فذكر أن هذا التوحيد هو الغاية عند كثير من أهل النظر والكلام وبعض الصوفية، مع أنه لم يذهب الى نقيضه طائفة معروفة من بني آدم.

وأورد الدليل المشهور عند النظار في اثبات هذا التوحيد، وهو دليل التمانع، وبين صحته، وخطأ الآمدى في الاعتراض عليه، وخطأ من يزعم من النظار أنه معنى قوله تعالى: (لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا)[3]، لاعتقادهم أن توحيد الربوبية الذى قرروه هو توحيد الالهية الذى بينه القرآن، ودعت اليه الرسل.[4]

وليس الأمر كذلك، فلم يكن مشركو العرب يعتقدون في الأصنام أنها مشاركة لله في خلق العالم، بل كانوا يقرون بتوحيد الربوبية، وكان شركهم كشرك غيرهم من الأمم في توحيد الالهية.

---

(١) شرح الأصبهانية، ص ٨٨، ٨٩.
(٢) شرح الأصبهانية، ص ٨٥ - ٨٩.
(٣) سورة الأنبياء آية رقم (٢٢).
(٤) شرح الأصبهانية، ص ٩٨ - ١٠٥.

وتحدث ابن تيمية عن هذا الشرك وأن غالبه من سببين :

١ - تعظيم قبور وتماثيل الصالحين ، ومن هذا شرك العرب وشرك قوم نوح عليه السلام .

٢ - عبادة الكواكب ، ومنه شرك قوم ابراهيم عليه السلام[1] .

وبعد ذلك فصل شيخ الاسلام القول في تقرير القرآن لتوحيد الربوبية المستلزم لتوحيد الالهية ، مسترشدا بقول الله تعالى : (ما اتخذ الله من ولد وماكان معه من اله اذا لذهب كل اله بما خلق ولعلا بعضهم على بعض)[2] ، فقدم مقدمة في بيان امتناع وجود العالم عن خالقين متماثلين ، ثم تحدث عن لازمي تقدير خالقين متفاضلين في القدرة ، وهما ذهاب كل اله بما خلق ، وعلو بعضهم على بعض ، وذكر استلزام هذا التوحيد أيضا للصفات من المشيئة والقدرة وغيرهما ، وناقش في هذا الصدد قول بعض الفلاسفة : انه تعالى يوجب بذاته[3] .

وبهذا فرغ ابن تيمية من الكلام عن وجود الله ووحدانيته ، وتابع شرحه لأدلة الأصبهاني على الصفات السبع كما يلي :

صفة العلم :

قال الأصبهاني : " والدليل على علمه ايجاده الأشياء ، لاستحالة ايجاده الأشياء مع الجهل بها "[4] .

وقال شيخ الاسلام : هذا الدليل مشهور عند نظار المسلمين أوليهم وآخريهم ، والقرآن قد دل عليه ، كما في قوله تعالى : (ألا يعلم من خلق وهو اللطيف الخبير)[5] . والمتفلسفة أيضا سلكوه .

وبينه من وجهين ، ثم ذكر طريقا عقليا آخر ، وهو أن من المخلوقات ماهو عالم ، والعلم صفة كمال ، ويمتنع أن يكون المخلوق أكمل من الخالق ، اذ كل كمال فيه فهو منه ، فيجب أن يكون الخالق عالما ، وبينه من طريقين[6] .

---

(١) شرح الأصبهانية ، ص ١٠٥ - ١١٣ .
(٢) سورة المؤمنون آية رقم (٩١) .
(٣) شرح الأصبهانية ، ص ١١٣ - ١٣٤ .
(٤) شرح الأصبهانية ، ص ٣٤٤ .
(٥) سورة الملك آية رقم (١٤) .
(٦) شرح الأصبهانية ، ص ٣٤٤ ، ٣٤٥ .

صفة القدرة :

استدل أبو الحسن الأشعرى في كتاب " اللمع " على قدرة الله بطريقين : فقال : " لو كان لم يزل حيا غير قادر، لوجب أن يكون لم يزل عاجزا ، موصوفا بضد القدرة.

ولو كان عجزه قديما لاستحال أن يقدر وأن تحدث الأفعال منه ".[1]

والاستدلال بفعله للأشياء على قدرته يوجد في عامة كتب الأشاعرة .[2]

ويثبت الأشاعرة مع ذلك أنه سبحانه " مختار " ، ليبطلوا القول بالموجب بالذات ، الذى يقول به المتفلسفة القائلين بقدم الأفلاك ، وصدورها عن ذات مجردة .[3]

ومن هنا قال الأصبهاني : " والدليل على قدرته ايجاد الأشياء ، وهي اما بالذات وهو محال ، والا لكان العالم وكل واحد من مخلوقاته قديما ، وهو باطل ، فتعين أن يكون فاعلا بالاختيار ، وهو المطلوب ".[4]

وقد شرح ابن تيمية هذا الدليل ، ثم تحدث عن لفظ " الاختيار " في القرآن والسنة وكلام السلف ، ونقد قول المتكلمين " بالقادر المختار " وقول الفلاسفة " بالموجب بالذات " ، مبينا أن مذهب السلف يزيل الاشكالات الواردة على قولي المتكلمين والفلاسفة.

ان السلف يقولون : ماشاء الله كان ، ومالم يشأ لم يكن ، وان العبد فاعل قادر مختار ، والله تعالى خالق فعله وقدرته ومشيئته ، ولا منافاة بين أن يكون الرب قادرا مختارا ، ماشاء كان ومالم يشأ لم يكن ، ومع أن كل ماشاءه فهو محدث ، كائن بعد أن لم يكن ، ليس معه شيء يقدمه .

ويضم الى ذلك أنه سبحانه يخلق الأشياء بالأسباب ، وأنه يخلق لحكمة .

ثم ناقش الأشاعرة المنكرين للأسباب والحكم ، وأورد حجج أبي عبد الله الرازى على نفي الحكمة عن أفعال الله وأحكامه ، وأجاب عنها جزئية جزئية .[5]

---

(١) كتاب اللمع ، ص ٢٦ .

(٢) انظر الانصاف للباقلاني ، ص ٣١ ، ٣٢ ، لمع الأدلة للجويني ، ص ٨٢ ، الارشاد له ، ص ٦١ - ٦٣ ، الرسالة القدسية للغزالي ضمن احياء علوم الدين ١ / ١٠٨ ، معالم أصول الدين للرازى ، ص ٤٩ .

(٣) ذكر الرازى في معالم أصول الدين ، ص ٤٩ ، ٥٠ أربع حجج في ابطال القول بالموجب بالذات ، وانظر محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين له ، ص ١٦١ - ١٦٤ .

(٤) شرح الأصبهانية ، ص ٣٤٦٣ .

(٥) شرح الأصبهانية ، ص ٣٤٦ - ٣٩٤ .

صفة الحياة :

قال الأصبهاني : " والدليل على أنه حي علمه وقدرته ، لاستحالة قيام العلم والقدرة بغير الحي ".[1]

وأخبر ابن تيمية أن هذا دليل مشهور للنظار[2] ولم يتوقف عنده .

صفة الارادة :

استدل الأشعرى على الارادة بأن الحي اذا كان غير مريد لشيء أصلا ، وجب أن يكون موصوفا بضد من أضداد الارادات كالسهو والكراهة والاباء والآفات.[3]

واستدل الباقلاني بترتيب الأفعال واختصاصها بوقت دون وقت ، ومكان دون مكان وزمان دون زمان ، وذلك يدل على أنه أراد هذا.[4]

ويوجد هذا الدليل عند الجويني والغزالي والرازى.[5]

وبه استدل الأصبهاني فقال : " والدليل على ارادته تخصيصه الأشياء بخصوصيات واستحالة المخصص من غير مخصص " .

وقال ابن تيمية : ان هذا دليل مشهور للنظار ، وقرره.[6]

صفة الكلام :

مذهب الأشاعرة في الكلام أنه المعنى القائم بالنفس ، وهو الذى تدل عليه العبارات المتواضع عليها ، وقد تدل عليه الخطوط والرموز والاشارات ، وكل ذلك أمارات على الكلام القائم بالنفس ، وليس بحروف ولا أصوات ، وهو قديم أزلي أبدى ، لا أول لوجوده ولا آخر له ، وهو شيء واحد لا يختلف ولا يتغير.[7]

(١) شرح الأصبهانية ، ص ٣٩٥ .
(٢) انظر هذا الدليل في اللمع للأشعرى ، ص ٢٥ ، والانصاف للباقلاني ، ص ٣١ ، والتمهيد له ، ص ٢٦ ، ولمع الأدلة للجويني ، ص ٨٣ ، والرسالة القدسية للغزالي ضمن احياء علوم الدين ١ / ١٠٨ ، ١٠٩ ، ومعالم أصول الدين للرازى ، ص ٥٤ .
(٣) اللمع ، ص ٣٧ - ٤٠ .
(٤) الانصاف ، ص ٣٢ .
(٥) انظر الارشاد للجويني ، ص ٦٤ ، والرسالة القدسية للغزالي ضمن احياء علوم الدين ١ / ١٠٩ ، ومعالم أصول الدين للرازى ، ص ٥٤ .
(٦) شرح الأصبهانية ، ص ٣٩٥ ، ٣٩٦ .
(٧) انظر الانصاف للباقلاني ، ص ٦٢ - ١٢٠ ، وبخاصة ص ٩٤ - ٩٨ ، ولمع الأدلة للجويني ، ص ٨٩ - ٩٣ ، والارشاد له ، ص ٩٩ - ١٣٧ ، والرسالة القدسية للغزالي ضمن احياء علوم الدين ، ص ١٠٩ - ١١٠ ، ومعالم أصول الدين للرازى ، ص ٦١ - ٦٥ ، ومحصل أفكار المتقدمين والمتأخرين ، ص ١٧٢ - ١٧٤ ، ١٨٤ ، ١٨٥ .

واستدل أبو الحسن الأشعرى والباقلاني والجويني على اثبات صفة الكلام بأنه تعالى لو لم يوصف بالكلام لوجب أن يوصف بضده من الخرس والسكوت والعي، والله يتعالى عن ذلك[1].

أما الرازى فقد ذكر في "المحصل" هذا الدليل ضمن عدد من الأدلة، قال: "ان الأصحاب احتجوا بها على كونه تعالى متكلما، وهي ضعيفة"، واستدل بأخبار الرسول صلى الله عليه وسلم، والعلم بصدق الرسول لا يتوقف على العلم بكونه متكلما[2].

وذكر هذا الدليل في "معالم أصول الدين"، وأضاف: "ولأن كونه تعالى آمرا وناهيا من صفات الجلال ونعوت الكمال، والعقل يقضي اثباته لله تعالى"[3].

وبهذا استدل الأصبهاني، اذ قال: "والدليل على كونه متكلما أنه آمر وناه، لأنه بعث الرسل لتبليغ أوامره ونواهيه، ولا معنى لكونه متكلما الا ذلك"[4].

وشرح شيخ الاسلام هذا الدليل، دون أن يثير جزئيات الخلاف بين أهل السنة والأشاعرة في معنى كلام الله، فعقد لشرحه فصلين:

فصلا يستغرق الصفحات ٣٩٧- ٤٣٢ بدأه بذكر أن السلف يثبتون كلام الله بالسمع والعقل، وقارن بين أدلة السلف العقلية الموافقة للقرآن وأدلة غيرهم من أهل الفلسفة والكلام[5].

ثم أخذ في شرح دليل الأصبهاني، فأشار الى أنه سلك طريقا سمعية، اتباعا لمتبوعه أبي عبدالله بن الخطيب الرازى، ثم بين هذه الطريق، والفرق بينها وبين الطريق الذى أثبت بها الأصبهاني السمع والبصر في قوله: "والدليل على كونه سمعيا بصيرا السمعيات".

---

(١) اللمع، ص ٣٦، ٤٠، والانصاف، ص ٣٣، والارشاد، ص ٧٢، ٧٣، ٧٥، ٧٦.
(٢) محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين، ص ١٧٣، ١٧٤.
(٣) معالم أصول الدين، ص ٥٦، وكلامه هذا يدل على أن الكلام عنده يعود الى معنى الأمر والنهي، وانظر المحصل، ص ١٨٤.
(٤) شرح الأصبهانية، ص ٣، ٣٩٧.
(٥) شرح الأصبهانية، ص ٣٩٧- ٤٠٩.

ثم أورد هذا الاعتراض : اذا أثبت المثبت تكلمه بالسمع ،وجب أن يكون السمع قد علمت صحته قبل العلم بكونه متكلما ، لكن الرسول اذا قال : ان الله أرسلني اليكم، يأمركم بتوحيده ، وينهاكم عن الاشراك به مثلا ، فان لم يعلموا قبل ذلك جواز كونه متكلما ، لم يعلموا امكان ارساله ، فلا يثبت السمع . وأجاب عنه من وجين .

ثم بين أنه يمكن اثبات الكلام بطريق أعم مما ذكره الأصبهاني ،فانه استدل بالأمر والنهي خاصة ،والتحقيق أن الخبر يدل أيضا على أنه متكلم.(١)

ثم وقف ابن تيمية ليقول : ان هذا الذى ذكره الأصبهاني قليل الفائدة ، وانما المقصود اثبات أن الله متكلم حقيقة بكلام يقوم بنفسه ،خلافا للمتفلسفة وللجهمية من المعتزلة وغيرهم ، وهذا الذى اعتنى به السلف .

وبعد استطراد أشار ابن تيمية فيه الى ميل الأصبهاني ومتبوعه الرازى الى المعتزلة والفلاسفة، بين صفة الكلام عند أهل السنة والجماعة ،وذكر أن قدماء الصفاتية من السلف والكلابية والكرامية والأشعرية كانوا يحققون هذا المقام ،ويبينون ضلال الجهمية من المعتزلة وغيرهم فيه ، لكن الرازى أعرض عنه ، وقال : هذا بحث لفظي ، وزعم أنه قليل الفائدة .

وبين ابن تيمية أن الرازى غلط غلطا عظيما في هذا القول ،وساق أقوال السلف في بيانهم لحقيقة مذهب الجهمية وردهم عليهم ، وأن من قال : ان كلام الله مخلوق ، فحقيقة قوله ان الله تعالى لا يتكلم ، وكلام السلف مبني على مايعلمونه من أن الله خالق أفعال العباد وأقوالهم ، واذا كان كلامه ماخلقه في غيره كان كل كلام كلامه ،اذ المتكلم من قام به الكلام ، فلا يكون متكلما بكلام يكون في غيره كسائر الصفات والأفعال .

وزاد ابن تيمية هذا المعنى بيانا ، مشيرا الى خطأ الأشعرى ومن اتبعه في أنهم لم يطردوا هذا الأصل في الصفات الفعلية ،وبهذا عارضتهم الجهمية والمعتزلة، فقالوا : كما أنه خالق عادل بخلق وعدل لا يقوم به ،بل هو موجود في غيره ، فكذلك هو

---

(١) شرح الأصبهانية،ص ٤٠٩-٤١٣.

متكلم بكلام لا يقوم به ،بل يقوم بغيره . وأما السلف وجمهور المسلمين فانهم طردوا أصلهم، وقالوا : بل الأفعال تقوم به، كما تقوم به الصفات ، والخلق ليس هو المخلوق.[1]

والفصل الثاني يقع في الصفحات ٤٣٢- ٤٤٥ ذكر فيه طرقا سمعية وعقلية أخرى في اثبات كون الله متكلما غير ماذكره الأصبهاني .

وتعرض فيما بين ذلك- لمسألة " قيام الأفعال الاختيارية بالله "، وتسمى " مسألة حلول الحوادث " وأن كل طائفة من طوائف الأمة وغيرهم فيها على قولين، منهم من يثبتها ومنهم من ينفيها، وناقش نفاتها مبينا أنه لا تنقطع حجة المعتزلة في قولهم بخلق القرآن ، ولا يبطل مذهب الفلاسفة في قولهم بقدم العالم ،الا على قول المثبتين .

صفتا السمع والبصر :

استدل الأشعرى على صفتي السمع والبصر بدليلين عقليين :

الأول : أن الحي اذا لم يكن موصوفا بآفة تمنعه من ادراك المسموعات والمبصرات اذا وجدت ،فهو سميع بصير ، فلما كان الله تعالى حيا ، لا تجوز عليه الآفات من الصمم والعمى وغير ذلك ، اذ كانت الآفات تدل على حدوث من جازت عليه - صح أنه سميع بصير .

الثاني :أن الحي اذا لم يكن سميعا بصيرا ، كان موصوفا بضد ذلك من الصمم والعمى والآفات ،ومحال جواز الآفات على الله ، لأنها من سمات الحدث.[2]

واستدل الباقلاني بالدليل الثاني ، بالاضافة الى الأدلة السمعية ،[3] واستدل به الجويني أيضا.[4]

واستدل الغزالي بأن السمع والبصر صفتا كمال، ولو لم يتصف الله بهما لكان المخلوق أكمل منه .[5]

---

(١) شرح الأصبهانية ،ص ٤١٣ - ٤٣٢ .
(٢) اللمع ،ص ٢٥ ، ٢٦ .
(٣) الانصاف ،ص ٣٢ ، ٣٣ .
(٤) لمع الأدلة، ص ٨٥ .
(٥) الرسالة القدسية، ضمن احياء علوم الدين ١ / ١٠٩ .

أما الرازى فأورد في " المحصل "[1] في الاستدلال على السمع والبصر دليلين :

قال في الأول : " لنا أنه تعالى حي ، والحي يصح اتصافه بالسمع والبصر ، وكل من صح اتصافه بصفة ، فلو لم يتصف بها اتصف بضدها ،فلو لم يكن الله تعالى سميعا بصيرا ،كان موصوفا بضدهما ، وضدهما نقص ،والنقص على الله تعالى محال ".

ثم أورد عليه بعض الاعتراضات ،وقال في آخر ذلك : " فكان الرجوع في هذه المسألة الى التمسك بالآية أولى ، فالمعتمد التمسك بالآيات ".

وقال في الثاني : " ومن الأصحاب من قال : السميع والبصير أكمل من ليس بسميع ولا بصير، والواحد منا سميع بصير، فلو لم يكن الله تعالى كذلك لكان الواحد منا أكمل من الله تعالى ، وهو محال " وقال : " وهذا ضعيف " وذكر سبب ضعفه عنده .

ويبدو مما قاله في كتاب " معالم أصول الدين " أنه لا يرفض الدليل العقلي في اثبات السمع والبصر، لكنه يقدم عليه الدليل السمعي ، فقد قال : " فيثبت بما ذكرنا أن الابصار والسماع نوعان من الادراك مغايران للعلم ، واذا ثبت هذا فنقول :الدلائل السمعية دالة على كونه تعالى سميعا بصيرا ، والعقل أيضا يقوى ذلك ،لما أن هذين النوعين من الادراك من صفات الكمال ، ويجب وصف الله تعالى بكل الكمالات،فوجب علينا اثبات هذه الصفات الا أن يذكر الخصم دليلا عقليا يمنع من اجراء هذه الآيات والأخبار على ظواهرها ، ولكن ذلك معارضة ،فمن ادعاها فعليه البيان ".[2]

وقال الأصبهاني : " والدليل على كونه سميعا بصيرا السمعيات ".[3]

وشرحه ابن تيمية في الصفحات ٤٤٥- ٤٧١ فاستشهد ببعض النصوص ،ثم ذكر ثلاثة أدلة عقلية .

وأطال الكلام في الدليل الأول منها ، وهو أنه لو لم يتصف بالسمع والبصر لاتصف بضد ذلك وهو العمى والصمم ،بناء على أن القابل للضدين لا يخلو من اتصافه

---

(١) محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين ،ص ١٧١-١٧٢ .
(٢) معالم أصول الدين ، ص ٥٥ .
(٣) شرح الأصبهانية ،ص ٣ ، ٤٤٥ .

بأحدهما ، اذ لو جاز خلو الموصوف عن جميع الصفات المتضادات لزم وجود عين لا صفة لها ، وهو وجود جوهر بلا عرض يقوم به .

حيث رد على من زعم من الفلاسفة تجويز وجود جوهر خال عن جميع الأعراض، منبها الى أن من قدر خلو الحي القابل للسمع والبصر والكلام عن هذه وضدها ، فهو مشابه للقرامطة القائلين برفع النقيضين عن الله .

وأورد في هذا المجال مقالة ابن حزم في نفي اتصاف الله سبحانه بالصفات، ثم مقالة أبي يعقوب السجستاني أحد أئمة القرامطة في نفي اتصاف الله تعالى بالنقيضين ، ورد عليهما[١] .

النبـــوة :

الغالب في كتب الأشعرية الاستدلال على النبوة بالمعجزات[٢] ، ومع أن الغزالي والرازى سلكا هذا الطريق ، فانهما في مواضع أخر ضعفاه ، وسلكا طريقا آخر .

فقد قال الغزالي في كتاب " المنقذ من الضلال " : " فان وقع لك الشك في شخص معين أنه نبي أم لا ؟ ، فلا يحصل اليقين الا بمعرفة أحواله اما بالمشاهدة ، أو بالتواتر والتسامع ، فانك اذا عرفت الطب والفقه ، يمكنك أن تعرف الفقهاء والأطباء بمشاهدة أحوالهم ، وسماع أقوالهم . . . وكذلك اذا فهمت معنى النبوة فأكثر النظر في القرآن والأخبار يحصل لك العلم الضرورى بكونه صلى الله عليه وسلم على أعلى درجات النبوة ، واعضد ذلك بتجربة ماقاله في العبادات ، وتأثيرها في تصفية القلوب...

فمن هذا القبيل اطلب اليقين بالنبوة ، لا من قلب العصا ثعبانا ، وشق القمر ، فان ذلك اذا نظرت اليه وحده ، ولم تنظم اليه القرائن الكثيرة الخارجة عن حد الحصر ، ربما ظننت أنه سحر وأنه تخييل ، وأنه من الله تعالى اضلال "[٣] .

---

(١) شرح الأصبهانية ، ص ٤٤٧ - ٤٦٦ .

(٢) انظر الانصاف للباقلاني ، ص ٥٤ ، لمع الأدلة للجويني ، ص ١١٠ ، الرسالة القدسية للغزالي ضمن احياء علوم الدين ١ / ١١٣ ، محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين للرازى ، ص ٢٠٨ ، ومعالم أصول الدين له ، ص ٩١ ، ٩٢ .

(٣) أورد ابن تيمية هذا النص في شرح الأصبهانية ، ص ٥٢٢ ، ٥٢٣ ، نقلا عن كتاب " المنقذ من الضلال " ، وقابلته عليه .

وقال الرازى في كتاب " معالم أصول الدين " بعد أن ذكر دليل المعجزات: "وفي المسألة طريق آخر، وذلك أنا في الطريق الأول نثبت نبوته بالمعجزات ، ثم اذا ثبتت نبوته استدللنا بثبوتها على صحة أقواله وأفعاله ، وأما في هذه الطريق فانا نبين أن كل ما أتى به من الأقوال والأفعال فهو أفعال الأنبياء ، فوجب أن يكون هو نبيا صادقا حقا من عند الله تعالى ".(1)

وقرر هذا الطريق ،وقال : " وهذه الطريقة عندى أفضل وأكمل من الطريقة الأولى ،لأن هذا يجرى مجرى برهان " اللم " . . . وأما الطريق الأول فانه يجرى مجرى برهان " الان " . . . ".(2)

ولما ذكر هذا الطريق في " المحصل " قال : " وهذه طريقة اختارها الجاحظ ، وارتضى بها الغزالي في كتابه المنقذ ".(3)

أما الأصبهاني فقد استدل بالمعجزات ، وشرح ابن تيمية دليله في أربعة فصول، تقع في الصفحات (٤٧١- ٥٧٣ ، ٥٩١ - ٦٢٨) ، بين فيها أن هذا الدليل مشهور عند أهل الكلام والنظر، وهو دليل صحيح ، لكنهم يخطئون في حصرهم الاستدلال بهذا الطريق ،وفي بعض الطرق التي يقررون بها دلالة المعجزة على الصدق .

الفصل الأول من هذه الفصول الأربعة ، فصل كبير يقع في (ص ٤٧١- ٥٧٣، ٥٩١ -٦٠٩) ، وموضوعه بيان خطأ من حصر العلم بالنبوة بدليل معين دون غيره ، وبيان أن دلائله متعددة .

وذكر من هذه الدلائل - غير المعجزات - :

١ - الاستدلال بما يأتي به النبي من الخبر والأمر .

٢ - الاستدلال بصفات النبي وأحواله .

٣ - الاستدلال بعاقبة النبي ومتبعيه ومكذبيه .

---

(1) معالم أصول الدين ،ص ٩٣ .

(2) انظر سائر كلامه في معالم أصول الدين ، ص ٩٤ ، ٩٥ ، وانظر ماقلته في تفسير برهان (لم) وبرهان (ان) في شرح الأصبهانية ،ص ٩١ ت ٢ .

(3) محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين ،ص ٢٠٨ .

وعرض لهذه الدلائل مرة أخرى على هذا النحو : دلالة حال المخبَر عنه وهو الله سبحانه وتعالى ، ودلالة حال المخبَر به من الخبر والأمر، ودلالة حال المخبِر، ودلالة حال المخبَرين : مصدقهم ومكذبهم .

فان المقصود انما هو معرفة صدق مدعي النبوة أو كذبه ، والنبوة وحي من الله ، مشتملة على علوم وأعمال ،وقد علم جنسها وجنس أهلها ، وعلمت سنة الله سبحانه وتعالى وحكمته في خلقه وأمره ،وأنبيائه والمفترين عليه ، وأتباع ومكذبي هؤلاء وهؤلاء .

والناس يميزون بين الصادق والكاذب بأنواع من الأدلة فيما هو دون دعوى النبوة من الصناعات والمقالات والمقاصد والأخلاق ، كالفلاحة والنساجة ، والكتابة، وعلم النحو والطب والفقه ،والديانة والأمانة والنصيحة والمحبة ،فكيف بدعوى النبوة !

وشرح هذه الطرق ، واستدل عليها ،وضرب لها الأمثلة .(1)

وركز في أثناء ذلك على شخصية أشعرية بارزة، لها رأى غريب في النبوة ، هو أبو حامد الغزالي (ص ٥٠٢- ٥٧٣، ٥٩١) فمهد لذلك بذكر مذهب ابن سينا والفارابي وابن عربي في حقيقة النبوة ، ثم نقل نصوصا طويلة من كتاب " المنقذ من الضلال "،يحكي فيها الغزالي سيرته العلمية ، وأنه انحصرت عنده الفرق الطالبة للحق في أربع : المتكلمين ، والفلاسفة ،والباطنية ، والصوفية ، وقد استقصى ماعند هذه الفرق ، وانتهى الى تفضيل الصوفية على غيرهم ،وقال : ان جميع حركاتهم وسكناتهم،في باطنهم وظاهرهم مقتبسة من نور مشكاة النبوة .

ومن هذا المنطلق تكلم عن حقيقة النبوة ، فذكر أنها طور آخر وراء العقل ينفتح فيه عين أخرى ، يبصر بها الغيب ،وماسيكون في المستقبل ، وأمورا أخرى ، العقل معزول عنها "،(2) وشبهها بالمنامات ، وذكر أن ثمة معارف من جنسها كعلم الطب والنجوم ،ثم قال :" فأما معجزات الأنبياء فلا سبيل اليها للعقلاء ببضاعة

---

(١) شرح الأصبهانية ،ص ٤٧١- ٥٠٢، ٥٩١ - ٦٠٩ .

(٢) شرح الأصبهانية ،ص ٥١٩، ٥٢٠ .

العقل أصلا ،وأما ماعداها من خواص النبوة ، فانما يدركه بالذوق من سلك طريق التصوف ".

ثم استدل على النبوة بأحوال مدعيها ، وضعف طريق المعجزات ،الى أن قال في جواب من يقول : طريق النبوة لم أجرب صدقه ، فبم أعلم وجوده وتحققه ، وان أقررت بامكانه ، قال :" انك لاتقتصر على تصديق ماجربته ، بل سمعت أخبار المجربين وقلدتهم ، فاسمع أقوال الأولياء فقد جربوه ، وشاهدوا الحق في جميع ماورد به الشرع ، أو اسلك سبيلهم تدرك بالمشاهدة بعض ذلك " .(1)

وعلق ابن تيمية على أقوال الغزالي هذه ، فبين أن فيها ماهو حق ،لكن طريق الصوفية لاينتهض بانكشاف جميع ماجاء به الرسول صلى الله عليه وسلم، بل ولا بأكثره ، وأوضح خطأ الغزالي فيما ادعاه للكشف عند الصوفية ، وأن الغزالي نفسه تبين له في آخر عمره أن طريق الصوفية الذى اختاره على سائر الطرق لايحصل مقصوده ، فطلب الهدى من طريق الآثار النبوية .

وكذلك ماذكره من أن النبوة انفتاح قوة أخرى فوق العقل يبصر بها الغيب ... الخ ، فيه ماهو حق ، لكن فيه شبه بأصول الفلاسفة ، الذين يزعمون أن الفيض دائم من العقل الفعال ، وانما يحصل في القلوب بسبب استعداد الأشخاص ، من غير أن يكون من الملأ الأعلى سبب يخص شخصا دون شخص بالخطاب والتكليم .

ثم نقده في حصره الطالبين للحق في أربع فرق حادثة ، ليس منها الصحابة ولا التابعون ولا تابعوهم ، وأنهى هذه المناقشات بتعليق على حصر الغزالي معرفة صدق النبي بأحواله فقط ، بأنه مخطىء كخطأ من حصرها بالمعجزات ، والتحقيق أن العلم بالنبوة يحصل بطرق متعددة : المعجزات وغير المعجزات .

وبعد هذه المناقشات لكلام الغزالي عن نفسه وعن النبوة ، أورد أقوال العلماء في الغزالي ، وعقب عليها .

ثم عاد شيخ الاسلام فتحدث عن طرق العلم بصدق النبي بما زادها ايضاحا .

---

(1) شرح الأصبهانية ،ص ٥٣١ ، ٥٣٢ .

وفي الفصلين الثاني والثالث تكلم عن طرق أهل الكلام في تقرير دلالة المعجزة على صدق النبي ، جعل الفصل الثاني (ص ٦٠٩- ٦١٥) في طريق المعتزلة، والفصل الثالث (ص ٦١٦- ٦٢٤) في طريق الأشاعرة وموافقيهم ، وفي أثناء ذلك تحدث عن "التحسين والتقبيح العقليين" الذى قال به المعتزلة ، واعتمدوه في تنزيه الله عن اظهار المعجزة على يدى المتنبئ الكذاب، ولم يقل به الأشاعرة، وبين الصواب في هذه المسألة .

وفي الفصل الرابع (ص ٦٢٤- ٦٢٨) شرح دليل الأصبهاني على نبوة نبينا محمد صلى الله عليه وسلم ، وهو قوله-:" والدليل على نبوة نبينا محمد صلى الله عليه وسلم القرآن المعجز نظمه ومعناه ".[1]

مسائل الأسماء والأحكام :

نقلت فيما سبق نقد شيخ الاسلام للأصبهاني ، لأنه لم يذكر مسائل الأسماء والأحكام، وأن الفاسق لا يخرج عن الايمان بالكلية ، ولا يجب انفاذ الوعيد، بل يجوز العفو عن أهل الكبائر، والأشاعرة - فضلا عن أهل السنة - يذكرون ذلك في عقائدهم المختصرة .

لكن الأشاعرة لهم مذهب في " الايمان " يخالف مذهب أهل السنة ويوافق مذهب جهم بن صفوان.

فقد قال أبو الحسن الأشعرى:" الايمان هو التصديق بالله، وعلى ذلك اجتماع أهل اللغة التي نزل بها القرآن، قال الله تعالى : (وما أنت بمؤمن لنا ولو كنا صادقين).[2] أى بمصدق لنا ، وقالوا جميعا : فلان يؤمن بعذاب القبر والشفاعة، يريدون يصدق بذلك ".[3]

---

(١) شرح الأصبهانية ، ص ٤، ٦٢٤.

(٢) سورة يوسف آية رقم (١٧).

(٣) كتاب " اللمع "، ص ١٢٣ ، لكنه قال في كتاب " الابانة "، ص ٢٧ : " ونؤمن بعذاب القبر وبالحوض . . . وأن الايمان قول وعمل، يزيد وينقص" وحكى في كتاب " مقالات الاسلاميين" ١/ ٣٤٥- ٣٥٠ " جملة قول أصحاب الحديث وأهل السنة " وفيها ١/ ٣٤٧ :" ويقرون بأن الايمان قول وعمل، يزيد وينقص ، ولا يقولون : مخلوق ولا غير مخلوق". وقال في آخر هذه الجملة :" وبكل ما ذكرنا من قولهم نقول، واليه نذهب ".

وقال أبو بكر الباقلاني في كتاب "الانصاف": "واعلم أن حقيقة الايمان هو التصديق" واستدل بمثل دليل أبي الحسن، ثم قال: "واعلم أن محل التصديق القلب ... الخ".[1]

وقال في كتاب "التمهيد": "الايمان هو التصديق بالله تعالى، وهو العلم، والتصديق يوجد بالقلب" واستدل له.[2]

وقال الجويني: "والمرضي عندنا أن حقيقة الايمان التصديق بالله تعالى، فالمؤمن بالله من صدقه [كذا]، ثم التصديق على التحقيق كلام النفس، ولكن لا يثبت الا مع العلم"، ثم استدل عليه بمثل ماتقدم.[3]

وكذا الغزالي والرازى.[4]

وذكروا أن التصديق لا يزيد ولا ينقص.[5]

وقد تحدث ابن تيمية عن هذه المسائل في الصفحات (٥٧٤ - ٥٩١)، وجاء حديثه على صفة الاستطراد، اذ كان يتحدث ضمن مبحث النبوة عن الغزالي وكلام العلماء فيه، فقال: "فذم أهل العلم والايمان ... هو لمن خرج عما جاء به الرسول صلى الله عليه وسلم، ... ومدحهم هو لمن وافق ماجاء به الرسول صلى الله عليه وسلم، ومن كان موافقا من وجه ومخالفا من وجه، كالعاصي الذى يعلم أنه عاص، فهو ممدوح من جهة موافقته، مذموم من جهة مخالفته، وهذا مذهب سلف الأمة وأئمتها من الصحابة ومن سلك سبيلهم في مسائل الأسماء والأحكام".

ومن هنا انطلق للكلام في هذه المسائل، فذكر مذاهب الفرق المخالفة للسلف في هذه المسائل، وشبهتهم، ثم بين دلالة اسم "الايمان" مفردا ومقرونا

---

(١) الانصاف، ص ٤٨.
(٢) التمهيد، ص ٣٤٦، ٣٤٧.
(٣) كتاب الارشاد، ص ٣٩٧.
(٤) انظر كتاب احياء علوم الدين للغزالي ١/ ١١٦، وكتاب معالم أصول الدين للرازى، ص ١٢٧.
(٥) انظر الانصاف للباقلاني، ص ٥٠، الارشاد للجويني، ص ٣٩٩، احياء علوم الدين للغزالي ١/ ١٢٠، محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين للرازى، ص ٢٣٩.

بالعمل، وذكر وجوه زيادته ونقصانه ، وأن تصديق القلب يقتضي العمل ،ثم ذكر أن جمهور السلف ناقشوا القائلين بأن الايمان في اللغة هو التصديق - من وجهين:

فمنهم من يسلم بأن أصل الايمان في اللغة التصديق ،ثم يقول : والتصديق يكون باللسان ويكون بالجوارح .

ومنهم من يقول : ان الإيمان هو الاقرار، وليس هو التصديق .

اليوم الآخر:

يذكر الأشاعرة مسائل مابعد الموت في عقائدهم، ويسمونها " السمعيات" ويقولون بلزوم قبولها واثباتها ، لأن العقل جوزها ، والسمع ورد بها (١).

ومن هذا المنطلق قال الأصبهاني - بعد أن ذكر الدليل على نبوة نبينا محمد صلى الله عليه وسلم - : " ثم نقول : كل ما أخبر به محمد صلى الله عليه وسلم من عذاب القبر، ومنكر ونكير، وغير ذلك من أحوال القيامة ، والصراط ،والميزان، والشفاعة ،والجنة والنار، فهو حق ، لأنه ممكن ،وقد أخبر به الصادق ، فيلزم صدقه " (٢).

وتكلم ابن تيمية على ذلك في سبعة فصول (ص ٦٢٨- ٦٣٨) ، قال في الفصل الأول : ان العقيدة الأصبهانية اشتملت على الكلام في الايمان بالله سبحانه وبرسله وباليوم الآخر، وهذه الأصول الثلاثة هي أصول الايمان الخبرية العلمية التي اتفقت عليها الرسل .

وعلق في الفصل الثاني على تسمية الأشعرية لهذه المسائل" السمعيات " وذكر أن المعاد يعلم بالعقل أيضا عند طوائف من أتباع الأئمة الأربعة ، ومن المعتزلة، وأن الفلاسفة الالهيين يثبتون معاد النفوس بالعقل .

وفي الفصل الخامس ، أشار الى أن بعض الأشعرية كهذا المصنف، يذكرون الايمان بالسمعيات على طريق الاجمال ، لا التفصيل ، وأرجع ذلك الى ضعف علمهم

---

(١) انظر الانصاف للباقلاني ،ص ٤٥ ،والارشاد للجويني ،ص ٣٧٥ ،لمع الأدلة له ،ص ١١٢-١١٣ الاقتصاد في الاعتقاد للغزالي ،ص ١٩٩ ، ٢٠٠ ، الرسالة القدسية له ضمن احياء علوم الدين ١/ ١١٤ ، محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين للرازى ،ص ٢٣٢ ، ٢٣٥ .
(٢) شرح الأصبهانية ، ص ٦٢٨،٤ .

بالأحاديث الصحيحة في هذا الباب .

وناقش في الفصل الثالث اضطراب الفلاسفة والقرامطة في معاد الأبدان .

وذكر في الرابع والسادس والسابع انكار بعض أهل البدع ، كالخوارج والمعتزلة لبعض مايكون بعد الموت ، مما أخبر به الرسول صلى الله عليه وسلم، وهؤلاء اذا أثبتوا الرسالة لزمهم اثبات ما أخبر به الرسول عليه الصلاة والسلام .

فكما يعلم أنه صادق في دعواه أنه رسول الله، يعلم أنه صادق في كل مايخبر به عن الله، واذا ثبت صدقه في كل مايخبر به عن الله، فمما أخبر به عنه القرآن ، وقد أخبر أن القرآن كلام الله، لا كلامه، ومما أخبر الله به في القرآن أن الله أنزل عليه الكتاب والحكمة وهي السنة ، وقد أمر الله بطاعته في القرآن ، ورسالته اقتضت صدقه فيما يخبر به عن الله من القرآن وغير القرآن .

هذه أبرز قضايا الكتاب ، وقد لاحظت فيما سبق في عرضي لشرح ابن تيمية لدليل الأصبهاني على كون الله متكلما، أن شيخ الاسلام لم يناقش بتفصيل مذهب الأشعرية في كلام الله ،وركز على بيان غلط أبي عبدالله الرازى في محاولته التقليل من فائدة الخلاف بين الصفاتية والجهمية في مسألة قيام الكلام بالله سبحانه وتعالى.[1]

وقد أشار ابن تيمية الى مذهب الأشعرية في هذه المسألة، لما تكلم على منزلة أبي الحسن الأشعرى[2]، دون نقد لجزئيات المذهب .

وأيضا فمن المسائل الرئيسة التي خالف فيها الأشعرية أهل السنة قولهم بالجبر، وهم يسمون " الجبرية المتوسطة " لاثباتهم الكسب ، فرقا بينهم وبين الجبرية الخالصة وهم الجهمية .

لكن ابن تيمية قال : ان هذا الكسب لا حقيقة له[3]، ولم يفصل الكلام فيه .

---

(١) انظر شرح الأصبهانية، ص ٤٢٠ فما بعدها .
(٢) انظر شرح الأصبهانية،ص ٣٢٥ فما بعدها .
(٣) انظر شرح الأصبهانية،ص ١٤٩، ١٥٠ .

ومسألة ثالثة هي رؤية المؤمنين لربهم في الآخرة ، فقد انتقد ابن تيمية الأصبهاني ، لأنه لم يذكر هذه المسألة ، وأصحابه يذكرونها في عقائدهم المختصرة ، لكن مما ينتقد به الأشعرية أنهم أثبتوا رؤية من غير مواجهة للمرئي .

وقد أشار ابن تيمية إلى ذلك ، وذكر أن المخالفين لهم قالوا : هذه مكابرة للعقل ، مخالفة للنص ؛ فان الرسول صلى الله عليه وسلم أخبر عن الله تعالى ، وقال : (انكم ترون ربكم كما ترون الشمس والقمر لا تضامون في رؤيته)، وهذا أبلغ مايكون من كمال الرؤية ووضوحها ، ولم يطل الكلام فيها .

ولعل المانع لابن تيمية من التفصيل هو ماذكره في غير موضع من شرح الأصبهانية ، وهو أن البسط لايحتمله شرح هذه العقيدة المختصرة ، فاكتفى بما في كتبه الأخرى من تفصيل لهذه الأمور[1] .

---

(١) فصل ابن تيمية مناقشة مذهب الأشاعرة في مسألة " كلام الله " في كتاب " التسعينية " ، وفي قولهم بالجبر في المسائل التي تضمنها الجزء الثامن من مجموع فتاوى شيخ الاسلام ابن تيمية (ط. الرياض) وفي اثبات الرؤية مع نفي الجهة في بداية تفسير سورة الأعلى ، ضمن مجموعة تفسير شيخ الاسلام ،ص ٢ فما بعدها ، حيث علق على المناظرة المشهورة بين ابن فورك الأشعري ومحمد ابن الهيصم الكرامي حول هذه المسألة .

المبحث الثالث

توثيق الكتاب ومنهج تحقيقه

توثيق نسبة الكتاب الى المؤلف :

أخبر ابن تيمية بأنه شرح الأصبهانية ،فقال في كتاب " النبوات"[٣] ،ص ١٥٣ " ...فان المتكلمين المبتدعين تكلموا في النبوات بكلام كثير لبسوا فيه الحق بالباطل،كما فعلوا مثل ذلك في غير النبوات ، كالالهيات وكالمعاد . . .".

وأشار الى أنه صنف في الرد عليهم اجمالا وبسطا ، دون أن يسمي ماصنفه في ذلك ، ثم قال (ص ١٥٤) : " ثم بعد هذا طلب الكلام على تقرير أصول الدين بأدلتها العقلية ، وان كانت مستفادة من تعليم الرسول ، وذكر فيها ماذكر من دلائل النبوة ، في مصنف يتضمن شرح عقيدة صنفها شيخ النظار بمصر شمس الدين الأصبهاني ، فطلب مني شرحها فشرحتها ، وذكرت فيها من الدلائل العقلية مايعلم به أصول الدين ، وبعدها جاء كتاب من النصارى يتضمن الاحتجاج لدينهم بالعقل والسمع ، واحتجوا بما ذكروه من القرآن ، فأوجب ذلك أن يرد عليهم ... وبين الجواب الصحيح لمن حرف دين المسيح . . .".

كما أنه أحال في عدد من مصنفاته الى " شرح الأصبهانية "، وذكره المترجمون له ، والمعرفون بكتبه ، والمصنفون في أسامي الكتب ، وسيأتي تفصيل ذلك .

والكتاب الذى بين أيدينا هو " شرح الأصبهانية " لشيخ الاسلام ابن تيمية ، والأدلة على ذلك مايلي :-

١ - كتب اسمه في جميع النسخ التي اعتمدتها في تحقيق الكتاب ، دون غيره، وسيأتي ان شاء الله وصفها .

٢ - أسلوب شيخ الاسلام وألفاظه ومعانيه التي يميزها عن غيرها كل من له صلة بكتبه .

٣ - أحال هو في بعض كتبه الى مواضع من شرح الأصبهانية، سيأتي بيانها في الكلام على عنوان الكتاب .

٤ - ذكر شيخ الاسلام في هذا الشرح بعض كتبه ، فقد قال: " ... وذكرنا تفسير (قل هو الله أحد) في مصنف مفرد ، وكذلك القول على كونها تعدل ثلث القرآن ، في مصنف مفرد أيضا ، وبينا أن من معاني اسمه " الصمد " أنه الغني عن كل ماسواه [1] وقال: " وقال تعالى : قل هو الله أحد . الله الصمد . لم يلد ولم يولد . ولم يكن له كفوا أحد . وقد بينا [في] تفسير هذه السورة ، وفي تحقيق أنها تعدل ثلث القرآن ، أنها تجمع مايستحقه الله تعالى من صفات النفي والاثبات ... الخ " [2].

٥ - ذكرت المراجع المصنفة في أسامي الكتب ، شرح شيخ الاسلام ابن تيمية للعقيدة الأصبهانية ، ولم تذكر لها شرحا غيره [3].

عنوان الكتاب وحجمه :

قال ابن عبد الهادى في كتاب " العقود الدرية من مناقب شيخ الاسلام ابن تيمية " وهو يذكر مصنفات ابن تيمية ص ٣٧ : " وكتاب شرح عقيدة الأصبهاني ، يسمى الأصبهانية " .

وذكر ابن القيم في " أسماء مؤلفات ابن تيمية " تحت عنوان : ومما صنفه في الأصول مبتدئا أو مجيبا لمعترض أو سائل " ذكر ص ١٩ " شرح عقيدة الأصفهاني " .

وقال ابن القيم فيما بعد (ص ٢٩) : " وله رسائل تتضمن علوما " ، وذكر منها ص ٣٠ " شرح العقيدة الأصبهانية " .

ولم يذكر ابن عبد الهادى وابن القيم حجم الكتاب .

وقال ابن القيم في النونية ، ص ١٧٨ (ط. الخيرية بمصر ١٣١٨) :

وكذاك شرح عقيدة للأصبها .. ني شارح المحصول شرح بيان

فيها النبوات التي اثباتها .. في غاية التقرير والتبيان

---

(١) شرح الأصبهانية ، ص ٤٩ . (٢) شرح الأصبهانية ، ص ٣٧٩ ، ٣٨٠ .

(٣) جاء في كشف الظنون ٢ / ١١٥٧ : " العقيدة الأصبهانية - شرحها الشيخ تقي الدين ابن تيمية " ، وفي هدية العارفين ترجم لابن تيمية ١ / ١٠٥ ، وذكر ١ / ١٠٦ من تصانيفه " شرح عقيدة الأصبهاني " ، وترجم للأصبهاني ٢ / ١٣٦ ولم يذكر العقيدة الأصبهانية بين مصنفاته ، لكنه ذكر " مختصر في الكلام وشرحه " .
وسائر الذين ترجموا للأصبهاني لم يذكروا هذه العقيدة ، ماعدا السبكي الذى أثبتها بنصها ، ولكن لم يذكر لها شارحا .

والله مالأولي الكلام نظيره .. أبدا وكتبهم بكل مكان
وكذا حدوث العالم العلوى والسفلي فيه فسي أتم بيان

وقال البزار في كتاب " الأعلام العلية في مناقب شيخ الاسلام ابن تيمية ص ٢٦ ، في كلامه عن موءلفات ابن تيمية ، " ومنها مجلدان ، كنكاح المحلل وابطال الحيل ،وشرح العقيدة الأصبهانية ".

وقال البزار بعد هذا مباشرة :" ومنها مجلد ودون ذلك " وذكر في هذا النوع ص ٢٧ :" كتاب شرح العقيدة الأصبهانية ".

وذكر الكتاب الصفدى في الوافي بالوفيات ٧/ ٢٤ ، وابن شاكر في فوات الوفيات ١/ ٧٦، وابن رجب في الذيل على طبقات الحنابلة ٢/ ٤٠٤ ، باسم " شرح عقيدة الأصبهاني "، وذكروا أنه مجلد[1].

أما الموءلف نفسه شيخ الاسلام ابن تيمية ، فذكره في عدد من كتبه :

فقال في كتاب " الرد على المنطقيين "، ص ٢٥٤ :" وكذلك بينا طرق الناس في اثبات العلم بالنبوات ، في " شرح الأصبهانية "، وكتاب " الرد على النصارى " وغيرهما .

وقال في كتاب " الرد على المنطقيين " أيضا ،ص ٣١٤:" ... وأصل هذا كله ما ادعوه من أن اثبات الصفات تركيب ممتنع ، وهذا أخذوه عن المعتزلة ، ليس هذا من كلام أرسطو وذويه ، وقد تكلمنا في بيان فساده في مصنف مفرد في توحيد الفلاسفة ،وفي " شرح الأصبهانية " و " الصفدية " وغير ذلك ".

وقال في " مجموع فتاوى شيخ الاسلام ابن تيمية " (ط. الرياض) ٨/ ٧ :" وقد بسطت الكلام في الرد على من أنكر قدرة الرب في غير موضع ، كما قد كتبناه على " الأربعين " و " المحصل " وفي " شرح الأصبهانية " وغير ذلك ".

---

(١) وذكر الصفدى بعد شرح عقيدة الأصبهاني ،" نقض الاعتراض عليها لبعض المشارقة " أربع كراريس .

وفي كتاب " درء تعارض العقل والنقل " ٩ / ٢٤٨ قال عن ابن سينـــا"...

فادعى ماهو أفسد من ذلك ، فقال : ان الحركة لا توجد شيئا بعد شيء ، وانما هـــي شيء موجود دائما ، وان مايوجد شيئا بعد شيء لا وجود له في الخارج ، بـل فـــي الذهن ، وهذه مكابرة بينة ،قد بسط الكلام عليها في " شرح الأصبهانية ".

وفي النسخ الخطية التي اعتمدتها في التحقيق جاء اسم الكتاب في بعضهـــا " شرح العقيدة الأصبهانية "،وفي بعضها الآخر " شرح عقيدة الأصبهاني ".

ويبدو مما سبق أن الكتاب يعرف بكل هذه الأسماء الثلاثة : شرح الأصبهانية وشرح العقيدة الأصبهانية ،وشرح عقيدة الأصبهاني ، لكني اذ وجدت مؤلفه شيـــخ الاسلام يذكره في كل المواضع التي وقفت عليها في كتبه باسم " شرح الأصبهانيـــة " فقط ، ولا يذكر غير ذلك ، أثبت هذا الاسم عنوانا للكتاب دون غيره .

تاريخ تأليف الكتاب :

كتب لشرح الأصبهانية مقدمة ، يبدو أن كاتبها أحد تلامذة ابن تيميـــة ، حدد فيها سبب ومكان وتاريخ شرح شيخ الاسلام للأصبهانية .

قال هذا الكاتب :" سئل شيخ الاسلام ... وهو مقيم بالديار المصرية ، في شهور سنة اثنتي عشرة وسبعمائة ، أن يشرح عقيدة مختصرة ألفها الشيخ شمـــس الدين محمد بن الأصبهاني ، الامام المتكلم المشهور، الذي قيل : انه لم يدخـــل الى الديار المصرية أحد من رؤوس علماء الكلام مثله ،وأن يبين مافيها ...".

ثم ذكر صاحب هذه المقدمة أن شيخ الاسلام أجاب الى ذلك ، " واعتـــذر بأنه لابد عند شرح ذلك الكلام من مخالفة بعض مقاصده لما توجبه قواعد الاسلام، فان الحق أحق أن يتبع ، والله ورسوله أحق أن يرضوه ان كانوا مؤمنين ...".

ثم مدح الكاتب هذا الشرح بأنه اشتمل - مع اختصاره - على غرر قواعـــــد أصول الدين .

وبعد هذا أثبت نص عقيدة الأصبهاني ، ثم شرح شيخ الاسلام لها .

ففي هذه المقدمة بيان أن شيخ الاسلام ابن تيمية شرح هذه العقيدة ، اجابة لطلب ، وأن مكان ذلك هو مصر ، وزمانه أثناء اقامة الشيخ بها ، بل على وجه التحديد في شهور سنة ٧١٢ .

أما الأمر الأول ، وهو أنه طلب من الشيخ أن يشرح الأصبهانية فشرحها ، فقد قاله ابن تيمية في كتاب " النبوات " ونقلت كلامه في ذلك قبل صفحات .

ونحن نعلم أن كثيرا من كتب شيخ الاسلام ألفها تلبية لسؤال من طلاب العلم ، وذكر ابن تيمية نفسه ذلك في مقدمة عدد من كتبه .

وأما تعيين المكان والزمان :

فالأصبهاني تولى القضاء في مصر ، وجلس للتدريس في عدد من مدارسها ، وتخرج به المصريون ، كما يقول الذهبي فيما نقلته عنه فيما سبق ، فقد تكون هذه الأمور خلفت له منزلة في مصر بعد وفاته سنة ٦٨٨ ، فاذا أضيف الى ذلك كون هذه العقيدة مختصرة جدا ، تحصل عندنا عدد من الأسباب لشهرة هذه العقيدة وتداولها .

والزمن الذي تحدده هذه المقدمة ظرفا لسؤال شيخ الاسلام شرحها موات لذلك ، اذ أن سنة ٧١٢ هي آخر سنوات اقامة شيخ الاسلام بمصر .

وقد سبق وصف لحالة الشيخ في مصر ، وما حصل له في السنوات الأربع الأولى من المجالس والمناظرات والسجن في القاهرة والاسكندرية ، وما أعقب ذلك في السنوات الثلاث الاخيرة ، من اكرام السلطان الملك الناصر بن الملك المنصور قلاوون له ، بعد عودة ملكه له ، وزوال دولة المظفر الجاشنكير بيبرس .

فقد بادر باحضار الشيخ من الاسكندرية حيث كان مسجونا الى القاهرة ، فقدم معززا مبجلا في شوال سنة ٧٠٩ ، واجتمع بالسلطان في يوم الجمعة الرابع والعشرين منه وأكرمه وتلقاه في مجلس حفل فيه قضاة المصريين والشاميين والفقهاء ،

وأصلح بينه وبينهم[1].

قال ابن عبد الهادى: " ثم ان الشيخ بعد اجتماعه بالسلطان، نزل الى القاهرة، وسكن بالقرب من مشهد الحسين، وعاد الى بث العلم ونشره، والخلق يشتغلون عليه ويقرأون، ويستفتونه ويجيبهم بالكلام والكتابة، والأمراء والأكابر والناس يترددون اليه، وفيهم من يعتذر اليه، ويتنصل مما وقع، فقال: قد جعلت الكل في حل مما جرى.

وبعث الشيخ كتابا الى أقاربه وأصحابه بدمشق، يذكر ماهو فيه من النعم العظيمة والخير الكثير، ويطلب فيه جملة من كتب العلم يرسل بها اليه "[2].

وقد استمر الشيخ على هذه الحال حتى خرج من مصر في شوال سنة ٧١٢ بصحبة السلطان، بنية الغزو الذى لم يتحقق فرجع الى بلده دمشق.

فهذا السؤال اذن جاء بعد أن استقرت الأمور لصالح الشيخ، وأجمع الناس: خاصتهم وعامتهم على مايستحقه من الاكرام والاتباع.

وصف نسخ الكتاب:

١ - مخطوطة الهيئة المصرية للكتاب (دار الكتب المصرية) = ص.

ذكرت هذه المخطوطة في "فهرس دار الكتب المصرية، فهرس الكتب العربية الموجودة بالدار لغاية سنة ١٩٢١م " جزء (١) صفحة (١٨٨) (ط.القاهرة ١٣٤٢هـ - ١٩٢٤م، هكذا: " شرح ابن تيمية - وهو شيخ الاسلام تقي الدين أحمد بن عبد الحليم - على العقيدة الأصفهانية، مخطوط ٨٢١ ".

المخطوط مغلف، وجه ورقة الغلاف لم يكتب فيه شيء، وفي ظهرها كتب بخط دقيق: " وصل في الشرح الى قوله: والدليل على قدرته ايجاده الأشياء ولا أدرى هل أتم الشرح أم لا " وكتب تحته بخط أكبر من الأول: " صح أنه أتمه ".

---

(١) انظر العقود الدرية، ص ٢٧٨، والبداية والنهاية ١٤/ ٥٣، وذيل طبقات الحنابلة لابن رجب ٢ / ٤٠٠.

(٢) العقود الدرية، ص ٢٨٣، وانظر البداية والنهاية ١٤/ ٥٣-٥٥.

وفي وجه الورقة الأولى كتب كلام بخط صغير، عدد سطوره ثمانية عشر سطرا ، يبدأ السطر من أسفل الصفحة وينتهي بأعلاها ، ثم أكمل هذا الكلام في الطرة اليسرى لهذا الوجه بشكل أفقي خلافا لأول الكلام ، وجاء في منتصف السطر الثالث من هذا الكلام : " فصل ، قالت الفلاسفة لو كان العالم محدثا ، فمحدثه اما أن يكون مساويا له من كل وجه أو مخالف له . . . الخ ".

وجاء تحت التكملة تملك ضرب عليه بخطوط ، وحاولت قراءته هكذا : ملك الفقير أحمد [ثم شيء مطموس بقدر كلمتين] سنة ثمانية [هكذا رجحت] وثمانين وألف في شهر رجب غفر الله له ولوالديه وللمسلمين أجمعين .

وكتب تحت هذا : ثم دخل في نوبة الفقير اليه تعالى الحاج محمد السفاريني [ثم كلمة مطموسة] عامله الله بلطفه [كتبت بطلفه] الخفي والجلي .

وتحت هذا الى اليمين كتب : " توحيد عمومية ٤٧٢٢٣ "، وتحته " خصوصية ٨٢١ "، والى اليسار ختم دائرى هو " الكتبخانة الخديوية المصرية ".

وفي ظهر الورقة الأولى يبدأ الكتاب ، هكذا : " بسم الله الرحمن الرحيم، رب يسر ياكريم ، سئل شيخ الاسلام ، وناصر السنة ، فريد الدهر . . . الخ ".

وتنتهي المخطوطة في منتصف وجه الورقة السابعة والثمانين، هكذا "... وقال تعالى : (أم حسب الذين اجترحوا السيئات أن نجعلهم كالذين آمنوا وعملوا الصالحات سواء محياهم ومماتهم ساء مايحكمون) والحمد لله وحده ".

ثم كتب بخط صغير مغاير : " الحمد لله الموفق للصو [كذا ، والمراد للصواب] ، وبعد فقد قرأت هذا الكتاب، وهو شرح عقيدة الأصفهاني ، لابن تيمية، من أوله الى آخره، قراءة بحث وتحقيق وتدقيق ، على شيخ الاسلام ، وبركة الأنام ، الشيخ شهاب الدين الملى [كذا بلا نقاط] المالكي ، وقرأت عليه شرح الهداية في الحكمة لابن السيد ، قراءة بحث وتحقيق ، وقرأت عليه كتبا عديدة ، مثل قراءة هذين الكتابين ، وكتب لي اجازة بذلك ، وسألته فسح الله في أجله أن يجيزني بهذين الكتابين وبغيرهما ، وباقرائهما واقراء غيرهما من كتب الكلام وأصول الفقه

والنحو والصرف والمعاني والبيان والمنطق والتصوف والحديث والتفسير والفقه وغير ذلك ، فأجازني بذلك ،وبكل ماتجوز له وعنه روايته ، والله أعلم ، القارى لما ذكر محمد بن على الحموى الغلوجي الشافعي الواعظ غفر الله له ".

وتحت هذا كتب بخط أكبر مايلي :" الحمد لله رب العالمين، ماذكره مولانا الشيخ محمد بن الغلوجي صحيح ،وقد أجزته باقرائه من جميع ماذكرلمن شاء أنى شاء، والحمد لله أولا وآخرا، كتبه الفقير أحمد المنيلى [كذا الحرف الذى بعد الميم له نقطه في أعلاه ونقطتان تحته] ، ثم كلمة يظهر أنها " المالكي "، ثم كلام رسم هكذا " اطو اليوم ".

وعن يمين هذا كتب بخط ثالث :" أنهاه مطالعة مرارا مالكه الفقير اليه تعالى الحاج محمد السفاريني الحنبلي ،عفى عنه بمنه وكرمه ".

وتحته ختم مربع صغير، حروفه غير واضحة ، ولم يذكر تاريخ النسخ ، لكن تاريخ التملك الذى يوجد في الصفحة الأولى هو ١٠٨٨.

هذا المخطوط لم ترقم أوراقه، أو أن التصوير لم يظهر الترقيم، لكن رقمت صور أوراق هذا المخطوط بعد التصوير بقلم أزرق من قبل موظفي دار الكتب ، وهي سبع وثمانون ورقة ، في الصفحة مابين اثنين وعشرين الى خمسة وعشرين سطرا، في السطر ثلاث عشرة كلمة في الغالب ، والخط نسخ معتاد ، وأكثر الحروف غير منقوط وفيها تحريف وسقط في بعض كلماتها. ويوجد أسفل آخر السطر الأخير في ظهر كل ورقة كلمات هي مفتاح لوجه الورقة التالية .

هذه المخطوطة ناقصة ،فهي تنتهي عند قول ابن تيمية :" فصل ، وأما قوله : والدليل على أنه حي علمه وقدرته ... الخ " (شرح الأصبهانية ،ص ٣٩٥) ، ولكنها فيما أتت به تزيد على النسخ الأخرى بزيادات أضافت اضافات قيمة على المطبوع.

هذه الزيادات تقع في الصفحات ٤٠، ٤٢، ٤٦، ٤٨-٥٠، ٥٣، ٥٤-٧٩، ٨٨-١٧٥، ٢٢٨-٣٤٤، ٣٤٧-٣٩٤، ومجموعها يشكل ٤٣٪ من حجم الكتاب .

٢ - (أ) مخطوطة مكتبة نصيف ، بالمكتبة المركزية لجامعة الملك عبد العزيز بجدة = ن .

(ب) مخطوطة مكتبة طلعت بدار الكتب المصرية = ط .

المخطوطة الأولى (ن) ورد ذكرها في فهرس لمخطوطات مكتبة نصيف، طبع على الآلة الكاتبة " الاستنسل "، ص٨، رقم ١١٢ وفي هذا الفهرس البيانات التالية : " اسم الناسخ حامد التقي ، تاريخ النسخ ١٣٢٧ هـ، عدد الصفحات ١١٩ " في صفحة العنوان مايلي :

شرح العقيدة الأصبهانية

لشيخ الاسلام، حجة الأعلام

تقي الدين أحمد بن

تيمية رضي الله

عنه

وعن يسار هذا كتب هذا الرقم $\frac{١١٢}{٤٦}$.

وتحت هذا الرقم : " مما من الله به على عبده محمد بن حسين نصيف ، من أهالي جدة ، الحجاز ".

في الصفحة الأولى حسب ترقيم المخطوط ، يبدأ الكتاب : " بسم الله الرحمن الرحيم ، سئل شيخ الاسلام أبو العباس تقي الدين ... الخ ".

وجعل الناسخ في يمين هذه الصفحة هامشا، ترجم فيه للأصبهاني نقلا عن السيوطي في كتابه حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة .

وفي نهاية الصفحة الثامنة عشرة بعد المائة وبداية الصفحة التاسعة عشرة بعد المائة ، تنتهي هذه المخطوطة هكذا : "... فأما هذه فمبنية على أن نفي هذه الصفات نقائص ومعايب ومذام يمتنع / وصف الرب بها ، والله سبحانه وتعالى أعلم ".

وبعده، " تم على يد الحقير حامد بن الشيخ أديب التقي لقبا، الحسيني نسبا،

الأثري مذهبا، في ٢٧ صفر الخير سنة ألف وثلاثمائة وسبعة وعشرين في المكتبة الظاهرية بدمشق الشام من نمره ٢٠ من الكواكب".

وتحت هذا بخط صغير كتب" تمت مقابلته على الأصل، يوم الاثنين في ١ ربيع الأول سنة ٣٢٧ [هكذا] مع الشيخ عبد الله الرواف النجدى، كتبه حامد التقي".

عدد صفحات هذه المخطوطة ١١٩ صفحة، في الصفحة الواحدة تسعة عشر سطرا، في السطر ثمان أو تسع كلمات غالبا، وخطها تعليق.

ومخطوطة (ن) هذه لا تكمل الكتاب، فهي تنقطع عند قوله "فصل، ثم قال المصنف : والدليل على نبوة الأنبياء"، ولكنها تساير مخطوطة (ص)، أو المطبوعة (ك)، في مواضع تكون مخطوطتا (خ، س) الآتي الكلام عنهما - انقطعتا فيها.

المخطوطة الثانية (ط)، ذكرت في فهرس داخلي لدار الكتب المصرية، ورقمها (علم الكلام طلعت ٥٠٩).

وجه الورقة الأولى هو صفحة العنوان، كتب في أعلاها :

علم الكلام طلعت ٥٠٩   علم الكلام ٢٨٦

وكتب تحته على شكل مثلث رأسه الى أسفل :

شرح عقيدة الأصفهاني لشيخ الاسلام

العلامة أحمد بن تيمية رضي

الله عنه، ونفع الله تعالى

بعلومه، نقلت من عدد ٢٠

من الكواكب في المكتبة

العمومية بدمشق الشام

حرسها الله وسائر

بلاد المسلمين

آمين

والى يسار كلمة "آمين" كتب علم الكلام طلعت ٥٠٩

في الصفحة الثانية حسب ترقيم المخطوط ، وهو ظهر الورقة الأولى - يبدأ الكتاب : " بسم الله الرحمن الرحيم سئل شيخ الاسلام ، أبو العباس ، تقي الدين .... الخ ".

وينتهي في صفحة ٣١٩ هكذا : " فوجب بذلك تصديقه فيما أخبر به ، وان لم يكن ذلك من القرآن ، والله سبحانه وتعالى أعلم ".

وتحته : " تم شرح عقيدة الأصفهاني لشيخ الاسلام العلامة أحمد بن تيمية ، نفع الله تعالى بعلومه ،على يد حامد بن الشيخ أديب التقي لقبا) الأثرى [كتبت : المجتهد ، ثم شطبت وكتب فوقها الأثرى] مذهبا ، في المكتبة العمومية بدمشق الشام ، من المجلد العشرين من الكواكب ، وكان تمام النسخ في ٥ جمادى الأولى سنة ألف وثلاثمائة وتسعة وعشرين سنة ١٣٢٩ ".

وتحت هذا كتب ، عدد صفحاته	مسطره
٣١٩	١٩

وكتب في هامش الصفحة الأيسر : " قوبلت الكراريس حسب الطاقة ، مع أن الأصل غير ظاهر الحروف ".

عدد صفحات هذا المخطوط ٣١٩ صفحة (يبدأ الكتاب في الصفحة الثانية كما قدمت) ، عدد سطور الصفحة ١٩ سطرا ، في السطر الواحد من سبع الى تسع كلمات ، والخط تعليق . ويوجد في أسفل ظهر كل ورقة عبارة هي مفتاح لوجه الورقة التالية .

وفي آخر هذه المخطوطة اضطراب في ترتيب المباحث وزيادات عن النسخ الأخرى ، يبدأ صفحة ٦١٦ من طبعتنا هذه ، وقد أشرت الى هذا الاضطراب في مواضعه ، وأثبت الزيادات في الهامش .

هذا وقد كان علمي بوجود هذه المخطوطة واطلاعي عليها ، بعد فراغي من مقابلة النسخ ، فوجدتها منقولة عن الأصل الذى نقلت عنه مخطوطة (ن) ، كما أن ناسخ المخطوطتين واحد .

لكن مخطوطة (ن) تنتهي قبل شروع شيخ الاسلام في الكلام عن دليل الأصبهاني على نبوة الأنبياء، في حين أن مخطوطة (ط) تستمر الى نهاية الكتاب.

وكلام الشيخ عن هذا الدليل يبدأ في (ط) في منتصف صفحة (١٤١)، فمخطوطة (ن) تقابل في (ط) الصفحات (٢-١٤١) وهو أقل من نصفها، اذ تبلغ صفحات (ط) ٣١٩ صفحة.

وقد قابلت مواضع من مخطوطة (ن) على مايماثلها في مخطوطة (ط) - خاصة تلك المواضع التي خالفت فيها مخطوطة (ن) نسخا أخرى - حتى اطمأننت الى تطابقهما في ذلك، فقررت اعتماد مخطوطة (ط)، لتحل محل مخطوطة (ن) حيث انتهت، عند قول ابن تيمية، ص ٤٧١: " ثم قال المصنف: والدليل على نبوة الأنبياء المعجزات ... الخ ".

٣ - مخطوطة معهد احياء التراث العربي (معهد المخطوطات العربية) = خ.

ورد ذكر هذه المخطوطة في " فهرس المخطوطات المصورة بجامعة الدول العربية " تصنيف فؤاد سيد، القاهرة، دار الرياض للطبع والنشر ١٩٥٤م ج١ ص ١٣٠ برقم ١٤٦، هكذا:

" شرح العقيدة الأصبهانية، وهو الشرح الصغير، تأليف أبي العباس أحمد بن تيمية الحراني، تقي الدين، نسخة كتبت في القرن السابع، لا له لي ٢٣٢٤، ٧٨ق ٢٦×١٨سم[1].

صفحة العنوان هي وجه الورقة الأولى، كتب فيها بخط كبير:

" شرح العقيدة الأصفهانية "، وتحته بخط أصغر منه:

" وهو الشرح الصغير "، وتحت هذا بخط أصغر أيضا:

للامام شيخ الاسلام، بركة الأنام، الامام، الرباني،
امام الأئمة، ومفتي الأمة، وبحر العلوم، وترجمان
القرآن، علم الزهاد، وأوحد العباد، قامع المبتدعين،
أبي العباس تقي الدين أحمد بن تيمية قدس الله
روحه، ونور ضريحه، وجمع بيننا
وبينه في دار كرامته بمنه
وكرمه آمين

(١) مكتبة لا له لي احدى المكتبات الملحقة بالمكتبة السليمانية باستانبول، وهذا يعني أن أصل المخطوط في هذه المكتبة.

وعن يسار عنوان الكتاب كتب : سطر/٢٣ أوراق/٧٨ ، وتحت هذا كتب أيضا أوراق/٧٨ ، وتحته ختم دائرى هو - كما استظهرته -: " هذا وقف سلطان الزمان الغازى سلطان سليم خان بن السلطان مصطفى خان عفى عنهما الرحمن ".

وتحت الختم رقم ٢٣٢٤.

يبدأ الكتاب في ظهر الورقة الأولى كذا : بسم الله الرحمن الرحيم ، سئل شيخ الاسلام أبو العباس أحمد بن تيمية قدس الله روحه ... الخ .

وفي ظهر الورقة الثامنة والسبعين ، تنتهي المخطوطة هكذا : "... وان لم يكن ذلك من القرآن .

تم الشرح الصغير ، وهو الجواب المختصر [ثم كلمتان غير واضحتين] لله الذى بنعمته تتم الصالحات [ثم كلمة غير واضحة] الصلوات وعلى آله وأصحابه ".

وعن يمين آخر هذا الكلام ختم الوقفية الممهور على صفحة العنوان : هذا وقف سلطان الزمان ... الخ .

هذه المخطوطة ٧٨ ورقة ، في الصفحة ثلاثة وعشرون سطرا ، في السطر احدى عشرة كلمة غالبا ، والخط نسخ حسن .

وقد جاء في هوامش صفحات المخطوطة مايفيد أنها مقابلة ، اذ يرد كلمة " بلغ مقابلة " ، كما سأذكر ذلك ان شاء الله في مواضعه .

ولكن ليس في المخطوطة ذكر لناسخها ولا تاريخ النسخ ، وقد أخطأ واضع فهرس المخطوطات المصورة بجامعة الدول العربية ، في قوله : انها كتبت في القرن السابع وهذا ينافي ماورد في بعض النسخ أن ابن تيمية سئل أن يشرح هذه العقيدة في شهور سنة ٧١٢ ، أى في العقد الثاني من القرن الثامن .

٤ - مخطوطة المكتبة السعودية بالرياض = س .

ورد ذكر هذه المخطوطة في فهرس خاص بالمكتبة السعودية بالرياض كتب بخط اليد ، وورد فيه أن رقم المخطوطة العام ٦٩ والرقم الخاص ٨٦.

الصفحة الأولى هي صفحة العنوان ، كتبت كما يلي

كتاب شرح العقيدة الأصفهانية ، وهو الشرح الصغير
تأليف الشيخ ،الامام ،العالم ،الرباني ،امام الأئمة ،ومفتي الأمة ، وبحر
العلوم ،سيد الحفاظ ، وفارس المعاني والألفاظ ،وفريد العصر ، وقريع
الدهر ، شيخ الاسلام ، بركة الأنام ، علامة الزمان ، وترجمان
القرآن ، علم الزهاد ، وأوحد العباد ، قامع المبتدعين ،وآخر المجتهدين
تقي الدين أبي العباس أحمد بن الشيخ ،الامام ، العلامة ،
شهاب الدين ، أبي المحاسن ،عبد الحليم بن الشيخ
الامام العلامة ، شيخ الاسلام ، مجد الدين
أبي البركات عبد السلام بن أبي محمد
عبد الله بن أبي القاسم الخضر بن محمد
ابن الخضر بن علي بن عبد الله
ابن تيمية الحراني ، نزيل دمشق
الحنبلي رحمه الله تعالى
ورضي الله عنه بمنه
وكرمه
آمين

وعن يسار هذا كتب بخط صغير " ملك علي الحمد الصالحي " .

وفي الصفحة الثانية يبدأ الكتاب : " بسم الله الرحمن الرحيم ،وبه نستعين ،
سئل شيخ الاسلام ، أبو العباس أحمد بن تيمية ... الخ .

وفي الصفحة التاسعة والعشرين بعد المائة تنتهي هذه المخطوطة ، هكذا :
" ... وان لم يكن ذلك من القرآن . والحمد لله والصلاة والسلام على خاتم رسل
الله محمد وآله وصحبه أجمعين . تم الشرح الصغير ، وهو الجواب المختصر عن
عقيدة الأصبهاني ، لامام عصره ، وحافظ دهره ، العلامة الشهير ، والفهامة النحرير ،

شيخ الاسلام، أبي العباس أحمد تقي الدين بن تيمية الحراني الدمشقي الحنبلي، نفعنا الله تعالى والمسلمين بعلومه، وتغمده برحمته، آمين".

وتحت هذا كتب " وكان الفراغ من نسخ هذا الكتاب المبارك في بغداد في جامع مرجان [يمكن تقرأ مرجبان] عليه الرحمة والرضوان، وأسكنه الله تعالى فسيح الجنان، نهار الجمعة، في الساعة السابعة منه، ثاني يوم من شهر ربيع الأول، سنة تسع وعشرين وثلثمائة وألف، بقلم الفقير الى الله تعالى، خادم العلماء ابراهيم بن عبدالله البغدادى مسكنا، والحنفي مذهبا، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

وتحته الى اليمين كتب سنة ١٣٢٩، ومقابله في اليسار: شهر ربيع الأول.
وعن يسار الكلام من قوله " وكان الفراغ ... الخ " كتب كلام غير واضح قرأت منه : بلغ مقابلة ... وقد بذل غاية الجهد ... أولا وآخرا، في بغداد دارالسلام ٧ ربيع الأول سنة ٣٢٩ ... والحمد لله رب العالمين.

بعد هذا ترجمة لصاحب شرح العقيدة الأصفهانية شيخ الاسلام ابن تيمية، في صفحتين ونصف، ثم ترجمة لمصنف متن العقيدة الأصفهانية في أكثر من صفحة قليلا، ثم فهرس تفصيلي للكتاب في خمس صفحات ونصف.

وجاء في ترجمة شيخ الاسلام عن كتاب شرح الأصبهانية : " وكانت نسخه لا توجد في الديار العراقية، فلما سافر العلامة السيد نعمان خيرالدين الألوسي مصنف " جلاء العينين " الى اسلامبول، وجد نسخة منها في احدى خزائن الكتب، فاستكتبها سنة ١٣٠٢، وكانت سقيمة الخط جدا، ثم نقلت عليها هذه النسخة في بغداد، فزاد كاتبها على السقم سقما، وقد أفرغت الطاقة، وبذلت الجهد، في تصحيحها حتى بان أمرها، وكان على ظهر النسخة الأولى أن هذا الشرح هو الصغير، ففهم منه أن للشيخ شرحين: صغير وكبير، ولم نسمع بذلك، ولا رأينا من نبه عليه، وكان على الشارح أن ينبه على ذلك في أول هذا الشرح، ولم يتبين لنا حقيقة الأمر، وعلى كل حال ان هذا الشرح كنز من كنوز العلم ... الخ ".

المخطوط يقع في ١٢٩ صفحة، لكن استمر الترقيم للصفحات حتى نهاية ترجمة الأصفهاني في الصفحة ١٣٤ وجاء الفهرس في خمس صفحات ونصف الصفحة السادسة بلا ترقيم .

في نهاية الفهرس ختم مستطيل باسم المكتبة السعودية بالرياض، وفيه " رقم التسجيل [العام ٦٩ / الخاص ٨٦] ".

في الصفحة الواحدة ثلاثة وثلاثون سطرا، في السطر احدى عشرة كلمة غالبا، والخط نسخ حسن، وقد وضع لبعض الموضوعات عناوين في الهامش، **وتعليقات ذكرتها في مواضعها.**

٥ - مطبوعة مطبعة، كردستان بالقاهرة = ك .

ضمن المجلد الخامس من " مجموعة فتاوى شيخ الاسلام تقي الدين ابن تيمية الحراني المتوفي سنة ٧٢٨ المشتمل على التسعينية والسبعينية وشرح العقيدة الأصفهانية". طبع بمطبعة كردستان العلمية بالقاهرة سنة ١٣٢٩هـ .

وقد جاء في صفحة العنوان :" طبع على نسختين عظيمتين، الأولى بخط استاذنا العلامة فخر العراق السيد محمود شكرى الألوسي، والثانية بتصحيح العلامة المفضال الشيخ محمد جمال الدين القاسمي حفظهما البارى ".

وهذه أول طبعة للكتاب فيما أعلم، ثم طبعت طبعة أخرى بتقديم حسنين محمد مخلوف (ط. دار الكتب الحديثة) القاهرة . وهي لا تزيد عن السابقة شيئا .

منهج التحقيق :

يتبين من وصف النسخ أن مخطوطة (ص) لا تكمل الكتاب، ولكنها أوفى النسخ فيما أتت به، ولهذا فقد اعتمدتها، وقابلت النسخ الأخرى عليها، حتى نهايتها في صفحة ٣٩٤ من طبعتنا هذه .

ومع بداية صفحة ٣٩٥ عند قول ابن تيمية :" فصل، وأما قوله : والدليل على أنه حي علمه وقدرته . . . الخ " اعتمدت المطبوعة (ك)، لأنها أفضل النسخ بعد

انقطاع مخطوطة (ص)، وقد طبعت - كما تقدم ذكر ذلك - عن نسختين خطيتين .

ولكن مخطوطة (ص) - كما أشرت في الكلام عنها - فيها تحريف وسقط كثير، ويوجد شيء من ذلك أيضا في سائر النسخ ومنها (ك)، وقد وقفت مترددا في الطريقة المناسبة لمعالجة هذا الأمر، هل أثبت في الصلب ماورد في النسخة التي اعتمدتها أصلا كما هو، وأذكر في الهامش ما أراه حياله، أو اعدل التحريف وأكمل الناقص في الصلب، وأشير في الهامش الى مافعلت .

الطريقة الأولى أسلم وأحوط، ذلك أني لا أستطيع أن أجزم في كل مرة بصواب حكمي بالتحريف أو النقص، ثم صواب ما أثبته بديلا للمحرف أو تكميلا للناقص .

والطريقة الثانية أحكم للنص، حيث أجتهد في تقديم متن الكتاب كما كتبه مؤلفه أو قريبا منه، وهو أسهل للقارئ حين يقرأ كلاما صحيحا مترابطا، بدلا من أن يقرأ كلاما محرفا أو ناقصا، ثم يبحث عن معالجة له في الهامش .

وقد سلكت الطريقة الثانية، مع شعور بالهيبة من سوء التقدير، ولكني بذلك ما أستطيعه من جهد ووقت، تأملا في النص، وقراءة في المواضع المشابهة من كتب ابن تيمية الأخرى، وكتب غيره، سعيا لاستجلاء الفكرة، والوصول الى تسديد أستريح وأطمئن اليه .

هذا وقد بينت أرقام الآيات القرآنية الكريمة في سورها، وخرجت الأحاديث الشريفة، وقابلت ما أورده ابن تيمية من نصوص لغيره من العلماء أو رجال الفرق على كتبهم، سواء كانت مطبوعة أو مخطوطة، الا شيئا لم أتمكن من الاطلاع عليه .

كما وضعت عناوين جانبية للكتاب خارج النص، وعلقت على مارأيت أنه بحاجة الى تعليق: من ترجمة لعلم، أو تعريف بفرقة، أو بيان لمعنى لغوي أو اصطلاحي، ونحو ذلك .

ولا بد من كلمة حول ماورد في مخطوطتي (خ، س) من تسمية الكتاب بالشرح

الصغير أو المختصر ، فلم يرد في كتابات شيخ الاسلام أو مراجع ترجمته أنه شرح الأصبهانية مرتين .

ومخطوطتا (خ ،س) تنقطعان في مواضع كثيرة من الكتاب ، وفي بعض هذه المواضع يشاركهما غيرهما ، وذلك في الزيادات التي انفردت بها مخطوطة (ص) عن سائر النسخ ، وفي بعضها الآخر تنقطعان عن مسايرة نسخ (ن،ط،ك)، والمتتبع لهذه المواضع يرجح أن ابن تيمية لم يشرح هذه العقيدة مرتين، لكن ثمة من اختصر هذا الشرح ، فحذف بعض مباحثه ، وهذا يحدث كثيرا خاصة في الكتب الكبيرة والمتوسطة اما من النساخ، أو من بعض المنتسبين للعلم .

وانقطاع مخطوطة (ص) يجعلنا لانجزم بأن الكتاب قد كمل في صورته التي أقدم لها الآن ، ولكن هذا هو المستطاع بحسب ماوجد من نسخ الكتاب .

وفي ختام هذه المقدمة لابد من تسجيل الثناء والتقدير للمعاملة الرفيعة المستوى التي يعامل بها الأستاذ الدكتور محمد رشاد سالم طلابه - وأنا واحد منهم - ومايبذله معهم من عناية ، يلقي باذن الله جزاءها في دار النعيم، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وآله وصحبه .

محمد بن عوده السعوى